www.kassioun.org

966

الاثنين 18 أيار 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

البترودولار
الأسس تهتز والبدائل تُبْنى

[12]

شؤون عمالية

كيف تأسست نقابات حلب؟

04

ملف «سورية 2020»

ما الذي دفعهم لإعادة طرح موضوع الرئيس السوري؟!

06

شؤون محلية

المواطن ليس رخيصاً.. والوطن ليس سلعة

08

شؤون اقتصادية

هل سنعلم يوماً ما ثروة ال 1% الأغنى في سورية؟

14

الافتتاحية

السيادة السورية... والرئاسة

كفّ الغرب خلال ثلاث سنوات مضت، عن تكرار عبارات استخدمها طوال خمس سنوات وأكثر؛ عبارات من قبيل: «على الأسد الرحيل»، وأبدلوها بعبارة: «لا نريد تغيير النظام، بل تغيير سلوكه». أكثر من ذلك، فقد حدث أنْ استخدم ترامب تعبير «الحكومة السورية» مشفوعاً بود عال، يوم 19 آذار الماضي، معلناً أنه بعث برسالة لها!

الأسبوع الماضي، عادت الأسطوانة الأولى للعمل بنشاط على لسان جيمس جيفري وغيره من المسؤولين الغربيين، والذين ربطوا تصريحاتهم الجديدة بشكل مقصود بمجموعة مقالات انتقادية ظهرت في وسائل إعلام روسية خلال الشهرين الماضيين.

إنّ فهماً حقيقياً للغايات الغربية ينبغي أن يأخذ بالاعتبار:

أولاً، العملُ الغربي لاختزال الحركة الشعبية منذ انطلاقها، عبر تضييق مطالبها باستخدام الشخصنة، كان عملاً مقصوداً. الغاية هي دفع سورية لاحتمالين لا ثالث لهما؛ فإما النموذج الليبي/العراقي، حيث تجري الإطاحة بالدولة بأكملها باسم الإطاحة بالسلطة، أو النموذج التونسي/المصري، حيث تجري الإطاحة بالسلطة ولكن يبقى النظام على حاله، أي يبقى الفساد الكبير المتغول وتستمر التبعية الاقتصادية للغرب.

ثانياً، الدخول الروسي الصيني الصارم على خط الأحداث، بالشكل الدبلوماسي بداية، ومن ثمّ بالدخول العسكري الروسي المباشر، اضطر الغربَ شيئاً فشيئاً إلى تغيير مخططاته؛ بات المطلوب من وجهة نظره الحفاظ على حالة الاستنزاف لأطول فترة ممكنة، بما في ذلك تبديل الشعارات والانتقال إلى محاولة «شرعنة أمر واقع»: سورية مقسمة على ثلاث مناطق ومستنزفة إنسانياً واقتصادياً وقابلة للانفجار في أية لحظة. المحاولات الأمريكية لشرعنة النصرة، رسالة ترامب للحكومة السورية، والعمل لتكريس عزلة الشمال الشرقي، تندرج كلها في الإطار نفسه.

ثالثاً: مع اقتراب إنهاء النصرة بشكل كامل، وكذلك مع اقتراب حلحلة ملف الشمال الشرقي في إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، وما يظهر من مؤشرات الاقتراب الكبير من بدء تطبيق القرار 2254، وجد الغربيون أنفسهم في وضع يضطرهم مجدداً لتغيير التكتيك؛ عادوا إلى موّال الشخصنة.

إنّ ما ينبغي تثبيته بشكل واضح، هو أنّ مسألة الرئاسة في سورية هي مسألة سورية بحتة، وليس لأحد من غير السوريين حق التدخل فيها، لا إيجاباً ولا سلباً، لا مع ولا ضد، وكل تدخل من هذا النوع هو انتهاك إضافي للسيادة السورية المنتهكة أصلاً، ويندرج في إطار العقلية الاستعمارية الاستعلائية البائدة.

إنّ التدخل الخارجي في هذه المسألة، وبكل أشكاله، سواء من يقول بالرحيل، أو من يظن أنه يتصدى للأول عبر القول بالبقاء، إنما يصبّان في الخانة نفسها: فكما كانت الشخصنة طوال سنوات من عمر الأزمة، أداة لإطالتها، استفاد منها إلى الحدود القصوى المتشددون في الطرفين السوريين، الرافضون للتغيير وللحل، كذلك الأمر مع استخدامها الآن؛ فهو إنما يصب في خانة تطويل عمر الأزمة وتعميق الاستنزاف وتأخير الحل.

الشعب السوري وحده هو من يقرر ويحسم موضوع الرئاسة وغيره من المواضيع. ولكن كي يتمكن من ذلك، وكي تظهر إرادته الحرة، فإنّ التطبيق الفوري والكامل للقرار 2254 هو الطريق الوحيد. وهو أيضاً الطريق الوحيد للإنهاء السريع للمعاناة التي تجسد الانتهاك الأكبر لسيادة الشعب السوري، والتي بين تمظهراتها القاهرة عجز الأمهات عن إطعام أطفالهن بما يهدد حياتهم بشكل يومي، في ظل عدم توفر الحد الأدنى من مقومات الحياة...

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات تقول ما عندها؟

تتصاعد يوماً بعد يوم المصاعب المعيشية، حتى يمكن القول: إنها أزمة معيشية بكل ما لكلمة أزمة من معانٍ اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولا ندري إن كان المكتب التنفيذي لنقابات العمال أنه يعني بتحذيره الذي أطلقه بخصوص تداعيات الوضع المعيشي على المجتمع نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة: أن هناك أزمة حقيقيه تعصف بأوضاع الفقراء والطبقة العاملة، وأن تطورها بالطريق الذي تسير عليه الآن سيؤدي إلى انفجارات لا أحد يعلم نتائجها، وكيف ستؤول إليه، خاصة وأن الحكومة بسياساتها الاقتصادية الاجتماعية تعزز المسار والطريق الذي تنحو نحوه التطورات الجارية على صعيد الوضع المعيشي والاقتصادي، حيث لم يسلم من شرور سياساتها أحد، سوى قوى الفساد والنهب الكبير الذين تعززت مواقعهم وأصبح تأثيرهم واضحاً على القرار المتخذ بما يخص أوضاع الشعب السوري بمختلف أوضاعه.

وبالعودة لما جاء عن المكتب التنفيذي للنقابات حول مصاعب الوضع المعيشي وتداعياته، فإن المكتب يهيب بأصحاب العقد والربط ومن بيدهم القرار أن يتخذوا الخطوات الجادة باتجاه تقليص الفارق الكبير بين الدخل الشهري للمواطنين والارتفاع المتصاعد للأسعار، ولكن لم يقل لنا المكتب التنفيذي كيف يريد تقليص الفارق بين الدخل الشهري وارتفاع الأسعار، وهو يعلم أن الأسعار يتحكم بها من يأتي بها سعراً وتوزيعاً، وبالتالي يمكنه التحكم بأسعارها وأرباحها واحتكارها، وهذا ما هو سائد اليوم، إذ يرتفع الدولار بالنسبة لليرة السورية فترتفع الأسعار معه، والمتحكم بسعر الدولار هو المتحكم باحتكار المواد التي يطلبها الشعب، أي ضرورياته التي لم يعد بإمكانه الحصول عليها، وبالتالي ليس باستطاعة الحكومة مهما ادعت عبر الإعلام أنها تستطيع الحد من ارتفاع الأسعار، فالحكومة قد دفنت الشيخ زنجي سوياً مع قوى النهب والفساد الكبيرين، وليس من فوارق بينهما فيما يخص الأوضاع المعيشية للمواطنين أو تحسين أجورهم التي طالب أيضاً المكتب التنفيذي بتحسينها، ليس عبر زيادتها وحمايتها من التآكل، بل عبر تحسين متممات الأجور من عمل إضافي وطبيعة عمل وحوافز إنتاجية وغيرها من الأمور الأخرى المرتبطة بالأجور، وكأنه بهذا القول يخفي علمه بأوضاع المعامل والعمال سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، فكيف ستتحسن الأجور عبر متمماتها؟ سؤال برسم المكتب التنفيذي.

إن الطبقة العاملة السورية المكتوية بنار الأزمة من رأسها حتى أخمص قدميها تعلم علم اليقين من هو ناهبها الحقيقي، وتعلم الطريق الذي ستدافع به عن حقها في ثروتها المنهوبة، وتعلم كيف ستنتزع تلك الحقوق، فسكوتها لا يعني خنوعها، فالتراكم داخلها يجري واللحظة آتية لا ريب فيها.

أربعة كتب عن الطبقة العاملة

صدرت عشرات الكتب خلال القرن العشرين حول تاريخ الطبقات العاملة، ومنها أربعة كتب تتحدث عن تاريخ الطبقة العاملة في العالم، وفي بلدان منطقتنا في سورية ولبنان وفلسطين.

■ قاسيون

حال الطبقة العاملة في إنكلترا

حالة الطبقة العاملة في إنكلترا هو واحد من أكثر أعمال فريدريك إنجلز شهرة. كُتب أصلاً باللغة الألمانية، وكان أول مؤلف كتبه إنجلز خلال إقامته في مانشستر ما بين عامي 1842 و1844.

يتناول الكتاب التاريخ الاجتماعي للطبقة العاملة في إنكلترا. من الناحية الهيكلية، يقدم إنجلز مقدمة لموضوع الثورة الصناعية. ويصل إلى تبلور البروليتاريا الصناعية وظروف معيشتها في المدن الكبرى. ويصف الوضع التنافسي الصعب في سوق العمل وعلاقة ذلك بموجة المهاجرين الإيرلنديين، وتحدث في كتابه عن أوضاع فئات الطبقة العاملة وظروفها المعيشية والصحية، وحلل الحركات العمالية، ثم ينظر إلى فروع وأنشطة العمال وعواقبها الصحية والاجتماعية. وخصص فقرات وفصولاً للحديث عن العمال الزراعيين وعمال المناجم والمصانع وحرب الفقراء ضد الأغنياء، التي تُشن بالفعل بشكل فردي وغير مباشر في البداية، وستشن أيضاً بشكل عام، بشكل عام ومباشر في كامل إنكلترا. ويعد هذا الكتاب مدرسة في تاريخ الطبقة العاملة.

الحركة العمالية العالمية

صدر عن دار الجماهير الشعبية بدمشق مجلدان من الطبعة العربية لكتاب «الحركة العمالية العالمية قضايا التاريخ والنظرية» عام 1987 مترجماً عن اللغة الروسية. بإشراف د. بدر الدين السباعي.

الكتاب من تأليف مجموعة من الأساتذة السوفييت، صدرت طبعته الروسية عام 1976 عن معهد الحركة العمالية العالمية في أكاديمية العلوم السوفييتية، ويقع في 8 مجلدات عن تاريخ الحركة العمالية العالمية والطبقات العاملة في مختلف البلدان.

الحركة العمالية في سورية ولبنان

صدر عن دار دمشق في العام 1973 كتاب «الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900 _ 1945» في حوالي 500 صفحة من تأليف د. عبد الله حنا. ويتحدث الكتاب عن مختلف محطات الحركة العمالية في سورية ولبنان من بداية القرن العشرين لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية، من نشوء أولى فئات الطبقة العاملة إلى تأسيس أولى النقابات، والحركة الإضرابية في سبيل حقوق العمال.

تطور الحركة العمالية في فلسطين

صدر عن دار الكاتب في مدينة القدس عام 1979، كتاب «تطور الحركة العمالية في فلسطين مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق 1919 – 1948» في 320 صفحة من تأليف موسى البديري.

يبدأ الكتاب من مطلع عشرينيات القرن العشرين، حيث بدأ يظهر، مع توسع حجم الطبقة العاملة وزيادة تمركزها نسبياً، توجّه بين العمال العرب نحو التنظيم النقابي، وخصوصاً في قطاعات العمل الثابتة، كقطاع سكك الحديد، الذي كان يخضع مباشرة لسلطات الاحتلال البريطاني ويعمل فيه مئات من العمال.

ومنذ أواخر سنة 1922، سعى عدد من العمال العرب العاملين في قطاع سكك الحديد إلى الانتظام في صفوف نقابة عمال سكك الحديد وفي مطلع سنة 1925، كانت نقابة عمّال سكك الحديد تضم نحو 400 من العمّال العرب الذين كانوا موزعين على محطات حيفا ويافا والقدس واللد. وعلى الرغم من أن هؤلاء العمّال كانوا يمثلون أغلبية أعضاء هذه النقابة. في آذار 1925 تأسست جمعية العمال العرب الفلسطينية التي دعمتها الكتلة العمالية الشيوعية. كما يتحدث الكتاب عن النقابات الإصلاحية في يافا ونابلس التي أسسها أرباب العمل لخداع العمال. كما يتحدث الكتاب عن الإضرابات الكبرى لجمعية العمال أثناء الحرب العالمية الثانية، والتي كان يشارك فيها أحياناً 50 ألف عامل، وفي العام 1945 تأسس مؤتمر العمال العرب في فلسطين وأصدر جريدة الاتحاد التي ترأس تحريرها أيميل توما.

عقد مؤتمر العمّال العرب في فلسطين، مؤتمره الأول في نيسان 1946 في مدينة القدس بمشاركة 55 مندوباً يمثلون 25 فرعاً، كان في عدادهم عاملتان لأول مرة في تاريخ الحركة العمّالية العربية في فلسطين، انتخبت إحداهما في لجنته المركزية. وعقد مؤتمره الثاني عام 1947 تحت شعار «المطالبة بالجلاء والاستقلال التام دون قيد أو شرط»، وذلك بمشاركة 94 مندوباً يمثلون 30 فرعاً، فضلاً عن عمّال المعسكرات ودائرة الأشغال العامة وشركات البترول. وكان المؤتمر الثاني لـ «مؤتمر العمّال العرب في فلسطين» آخر تظاهرة عمّالية نقابية تشهدها فلسطين قبل وقوع النكبة.

يقدم إنجلز مقدمة لموضوع الثورة الصناعية ويصل إلى تبلور البروليتاريا الصناعية وظروف معيشتها في المدن الكبرى

اتحاد النقابات العالمي 75 عاماً على التأسيس

تمر هذه السنة 75 عاماً على تأسيس اتحاد النقابات العالمي الذي كان في باريس أوائل تشرين الأوّل من عام 1945. وقد حضر المؤتمر النقابي العالمي الأول في باريس مندوبون يمثّلون 67 مليون عامل من 56 منظمة وطنيّة من 55 بلد و20 منظمة دوليّة، بما فيهم وفد من نقابات سورية ترأسه القائد النقابي الشيوعي المعروف إبراهيم بكري.

■ نبيل عكام

وكان قد سبق المؤتمر النقابي العالمي الأول، المؤتمر النقابي العالمي التحضيري الذي عقد في لندن في أواسط شباط 1945 والذي أنجز الكثير من الأعمال التحضيريّة التي دامت ما يقارب العام بشكل مكثف، حيث كانت القوات النازية تشن هجماتها على لندن وغيرها من المدن في أوروبا، غير أن ذلك لم يمنع أعضاء المؤتمر من مواصلة أعمالهم، بما يملكون من شجاعة نقابية. وحضر مؤتمر لندن 204 مندوب من 53 منظمة وطنيّة ودوليّة يمثّلون 60 مليون عامل عالميّا، وترأس المؤتمر ممثلون عن النقابات البريطانيّة ومؤتمر المنظمات الصناعيّة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وكافة اتحاد المجلس النقابي المركزي للاتحاد السوفيتي. وشارك في فعاليات هذا المؤتمر ممثلون من النقابات الفرنسية والاتّحاد الفيدراليّ الصينيّ واتحاد العمال في أمريكا اللاتينية.

كانت النقابات الشيوعية منذ بداية العشرينات من القرن الماضي قد قامت بمبادرات متواصلة لتشكيل هيئة نقابية عالمية مناضلة موحّدة، تعتمد الأشكال النضالية في عملها، وليس الأشكال والطرق الإصلاحية. لذلك فقد كان المؤتمر النقابي العالمي الأول قد أكد على ميثاق الأمم المتّحدة، وكان واضحاً لممثلي الطبقة العاملة والنقابات العمالية أن مجرد التصريحات من الحكومات ووحدة الحكومات بمفردها على شاكلة الأمم المتحدة، ليست كافية. لذلك فقد كان من الضروري بناء وحدة الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم، من أجل تحقيق أهداف البشرية التي تجسدت في الإعلانات، وكان ضرورياً وجود منظمات جماهيرية جديدة، من الطبقة العاملة على وجه الخصوص.

المؤتمر أقر دستور اتحاد النقابات العالمي ووضع من بين أهدافه مكافحة الحرب وأسباب الحرب، والعمل من أجل التوصل إلى سلام دائم ومستقر، واتخذ قراراً أعلن أن إحدى المهام الأساسية للحركات النقابية في جميع البلدان هي الكفاح من أجل القضاء الكامل على الفاشية، والقرار الثاني الذيا تخذه مؤتمر النقابات العالمي الأول: ميثاق حقوق نقابات العمال واحتياجاتهم، حدد فيه المطالب الأساسية للعمال، ومنها:

– حق الطبقة العاملة في تنظيم نفسها.

– التحرر من كل شكل من أشكال التمييز على أساس العرق أو العقيدة أو اللون أو الجنس.

– الحق في العمل والإجازات مدفوعة الأجر.

– المساواة في دفع الأجور ومستوى عال من المعيشة.

– الضمان الاجتماعي وتوفير ضمانات ضد البطالة والمرض، والحوادث والشيخوخة.

– زيادة التصنيع والتقدم التقني الزراعي في جميع البلدان المتخلفة من أجل تحريرها من وضعها الحالي من التبعية، وإلى تحسين مستوى معيشة سكانها.

– دعم المساعدات التي تقدم للبلدان المتخلفة من الموارد التقنية والمالية من حيث القروض طويلة الأجل وغيرها من الوسائل، دون السماح في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان أو إخضاعها لتأثير التكتلات الدولية.

ساعدت الحركة العالمية النقابية في عملية تنظيم البلدان المستقلة حديثاً، وكذلك حركات التحرر الوطني في النضال ضد الفاشية والديكتاتوريات العسكرية. في أواخر الأربعينات تعطلت بعض مراكز النقابات في الاتحاد بسبب دعاة الحرب الباردة التي كانت تتزعمها النقابات البريطانية ونقابات الولايات المتحدة، وخلافات أخرى بشأن قضايا هامة تتعلق بدور منظمة التجارة الدولية والموقف من خطة مارشال، وقاموا بعملية شق الاتحاد، وانضمت إليهم النقابات في هولندا وعدة نقابات أخرى وأصبح الانشقاق ذا طابع رسمي.

في كانون الأول 1949 اجتمعت الأطراف التي انسحبت في لندن وشكلت الاتحاد الدولي الحر للنقابات .«ICFTU»

إن النقابات التي تشكل اليوم الاتحاد العالمي لنقابات WFTU»» لا تسعى إلى تقسيم الحركة العالمية النقابية، بل تسعى دائماً لتعزيز وحدة العمال في جميع أنحاء العالم. وكان الاتحاد العالمي للنقابات قد عقد مؤتمره الثاني في ميلانو في تموز من عام 1949 وحضرت المؤتمر وفود من 61 بلد يمثلون حوالي 71 مليون عامل. وصدرت عن المؤتمر رسالة مفتوحة وجهها إلى الناشطين في النقابات العمالية في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من البلدان التي انسحبت من WFTU ، وحثهم على إيجاد طريقة للتوصل إلى اتفاق حول أهداف مشتركة، وأقر المؤتمر رسالة مفتوحة من أجل السلام ، والحقوق الديمقراطية للشعوب والوحدة النقابية الدولية. كما صدرت قرارات بخصوص المطالب الاجتماعية والاقتصادية للعمال.

الطبقة العاملة

عمال تازيازت الموريتانية وتزوير الحقائق

قال العمال المضربون في شركة تازيازت: إن إنهاء إضرابهم لا يتم إلا عبر استجابة الشركة لمطالب العمال العادلة والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين. وليس عبر محاولات زرع الفتنة بين العمال والشركة تسد. وأضاف العمال في بيان صادر عن ممثلي العمال: إن كل العمال مضربون بشكل كامل، مضيفين: أنهم يستغربون ادعاء الشركة أنه لا يزال 61% من عمالها غير مضربين حسب ادعائها، شاكرين العمال على الالتزام بالإضراب بشكل كامل. ونفى ممثلو العمال قول الشركة أنها خسرت العام الماضي مليارين من الأوقية، وهذا يناقض ما جاء في تقارير رسمية من الشركة تثبت أنها حققت أرباحا طائلة، وأنها في وضعية مالية مريحة، وتنتج الشركة 200 ألف أونصة ذهب كل عام، ويعمل فيها 1200 عامل موريتاني.

الطاقة السودانية تطالب بعدم الدخول في الإضراب

قرر المهندسون التقنيون في وزارة الطاقة والتعدين في السودان، الدخول في إضراب عن العمل، احتجاجاً على عدم تحسن أوضاعهم الوظيفية والمعيشية، في حين طالبت الوزارة إلى العدول عن هذه الخطوة في الوقت الراهن، وتعهدت بحل قضيتهم العادلة، وطالب وكيل قطاع الكهرباء في وزارة الطاقة والتعدين المهندسين التقنيين بعدم الدخول في إضراب انطلاقاً من مسؤوليتهم تجاه خدمة الوطن والمواطن، وقال: إن التوقيت الذي تحدد فيه الإضراب يُسبب مشاكل كبيرة للشعب، والبلاد تواجه وباء كورونا، وكانت الخطوات القانونية التي اتبعها المتظلمون قد كشفت عدالة قضيتهم.

فض إضراب في الإسماعيلية

أنهى 1200 عامل في مصنع للملابس الجاهزة في المنطقة الحرة الاستثمارية في الإسماعيلية، إضرابهم وذلك بعد توقف عن العمل داخل صالات الإنتاج، حيث أوقفوا خطوط الإنتاج بالكامل داخل المصنع، مطالبين بصرف أجورهم المتأخرة عن شهر نيسان 2020 حيث تم الاتفاق مع ممثلي العمال على أن يتم منح الشركة مهلة لتدبير المبالغ اللازمة لصرف الأجور، على أن يتم الصرف يوم الأحد 17 أيار الجاري وأن يمنح العمال إجازة لمدة أسبوع حتى تاريخ صرف الأجور والتي تقدر بنحو خمسة ملايين جنيه شهريًا. وكانت الشركة خلال 2019 قد حققت صافي ربح بلغ أكثر من 120 مليون جنيه Kوازدادت مبيعات الشركة السنوية أكثر من مليار جنيه بنهاية 2019

نقابات عمال القطارات البريطانية تهدد بالإضراب

قالت نقابات عمال القطارات: إنها ستنفذ إضراباً، وإيقاف القطارات إذا لم يكن السائقون والركاب محميين من فيروس كورونا، عند العودة إلى العمل بعد سبعة أسابيع من الإغلاق، وأشارت نقابات النقل في لندن، إلى أن عدد المسافرين ظل منخفضاً نسبياً عند صباح الأربعاء، بزيادة 7% عن اليوم السابق. أظهرت الصور في المحطات أن معظم المسافرين من الرجال – واقفون على مسافة قريبة مع عدد قليل من الأقنعة الواقية. ويذكر أن معدل وفيات فيروس كورونا بين الرجال أعلى مرتين من معدل النساء في إنجلترا حسب مكتب الإحصاءات الوطنية. وقال أحد النقابيين: إن الإضراب قد يكون ضرورياً لحماية العمال والركاب، مضيفاً: أنه يحق للعمال رفض العمل إذا لم يشعروا بالأمان.

كيف تأسست نقابات حلب؟

تعود جذور الحركة النقابية للطبقة العاملة في حلب إلى ثلاثينات القرن الماضي، حيث كانت حلب تجمعاً عمالياً مهماً على مستوى البلاد في جو من النهوض الوطني ضد الاستعمار، وبرز عمال طليعيون أسسوا وقادوا العديد من النقابات.

■ محرر الشؤون العمالية

نقابات الطينة والبناء

تأسست نقابة المزرقين «الطينة» عام 1955، ويتحدث رئيس النقابة الرفيق محمود نصري أبو غسان عن قصة تأسيسها في لقاء مع جريدة قاسيون:

«أنا من مواليد حلب القديمة 1935، وعملي في مهنة الزريقة «الطينة». كان والدي نقابياً في نقابة عمال المطاحن، وفي عام 1955 عملت مع بعض العمال، ومنهم الرفيق عبد الرزاق رابعة وأخي محمد على إحياء نقابة عمال المزرقين «الطينة»، وكنا نسهر الليالي وندور في أحياء المدينة نطرق أبواب العمال لدعوتهم لإحياء النقابة وحضور الانتخابات، ورغم كل التعب الذي كنا نعانيه كنا سعداء بما نقوم به لمصلحة العمال، وأصبحت رئيساً لتلك النقابة في انتخابات حرة ونزيهة.

كنتُ أصغر رئيس نقابة في ذلك الوقت، وكان للحزب نفوذ وتأثير كبير فيما لا يقل عن 30% من عدد النقابات القائمة. ونتيجة للنضال النقابي الواسع تحققت الكثير من المطالب العمالية، وكان النضال يجري على مستويين «المراجعات والمذكرات» ورفع الدعاوى من جهة، واستخدام حق الإضراب لتحقيق تلك المطالب من جهة أخرى. وتقدمت بطلب انتسابي للحزب في أوائل 1957، ودافعي الأساسي هو الظلم الاجتماعي الذي كان يعانيه معظم العمال من أرباب العمل والرأسماليين الكبار.

ومع الزمن كبرت المهمات والمسؤوليات، فعلى الصعيد النقابي تدرجتُ في المهام من رئيس نقابة المزرقين إلى أمين سر نقابة البناء في عام 1966 ولفترة طويلة إلى عضو مكتب تنفيذي في عام 1970 في اتحاد عمال حلب. ورئيس المكتب النقابي المركزي».

نقابة عمال النسيج

كان الرفيق أنطون جبرة مؤسس نقابة عمال النسيج في حلب أول عامل في العالم يحصل على درجة بروفيسور في علوم الاقتصاد والسياسة، ودرس في المعهد النقابي العالمي في برلين منتصف خمسينات القرن الماضي، وضمت نقابة عمال النسيج في حلب حوالي 8000 عامل في صفوفها نهاية الخمسينات وبداية الستينات.

ومن النقابيين الشيوعيين في نقابة عمال النسيج النقابي القديم ربيع محبك وكان مؤسساً للخلية الشيوعية الأولى في منطقة العرقوب، وهي أولى خلايا الحزب في حلب، والرفيق خالد حمامي سكرتير فرعية عمال الغزل والنسيج في العرقوب حتى عام 1959، والرفيق محمد سالم الدهش سكرتير فرعية عمال الغزل والنسيج في العرقوب في السبعينات.

نقابة المحركات الانفجارية

يقول الرفيق إدوار خوام في لقاء مع جريدة قاسيون:

«كان على رأس التنظيم النقابي في حلب جميل ثابت، وكان لقاؤنا بالرفاق عبد الجليل جرجنازي وعبد الوهاب خلوف وأحمد عبيدو وتيودور سليمان، وما هي إلا شهور قليلة حتى استطاع الرفاق تأسيس وقيادة نقابة عمال المحركات الانفجارية إلى جانب نقابة الطباعة وعمال البناء. وقد انتخبت رئيسا للاتحاد المهني لهذه الحرف».

يقول الرفيق عبد الجليل جرجنازي:

«تقدمت في شهر أيلول عام 1959 للفحص الذي أعلنت عنه مؤسسة الإنماء الاقتصادي ونجحت، وتمّ تعييني عاملاً بأجرٍ يومي مقداره 6 ليرات سورية.

عام 1963 اختارني عمال مؤسسة الإنماء لتمثيلهم في نقابة المحركات الانفجارية، وفي أقل من شهر أصبحت عضواً في مكتب النقابة الذي ترأسه طارق شاكر، وكنت نائباً له ومعي أربعة رفاق شيوعيين في المكتب. وفي أواخر عام 1963 أصبحت رئيساً لمكتب النقابة.

أما مقر النقابة فكان في باب النصر، قريباً من مركز نقابة عمال الطباعة. كنّا نداوم في مركز النقابة حتى وقت متأخر من الليل، إذ يحضر العمال حاملين شكاواهم ومطالبهم، التي نتابعها في اليوم التالي مع أرباب العمل. وقد تبين لنا أن الأخيرين لا ينفّذون الكثير من بنود قانون العمل «ساعات العمل، الطبابة، التسجيل في التأمينات الاجتماعية، الحدّ الأدنى للأجور..»، بل كان منهم من «يرفع فلقة» لبعض عماله، فاندفعت إلى جمع بعض الفتوة والذهاب للانتقام من رب العمل، بيد أن بعض إخواني العمال تدخّل لمنعي من الإقدام على ذلك، ونجحوا بعد أن حصلت على وعد من ربّ العمل بعدم تكرار ذلك وتحسين معاملته للعمال.

وقد نظمنا اتفاقاً مع أرباب العمل يقضي بإغلاق المحلات العاملة في المحركات الانفجارية بعد عمل ثماني ساعات، أما إذا رغب صاحب العمل في فتح محله لوقت أطول، فعليه استخدام عمال آخرين.

طبّقت النقابة الاتفاق بمساعدة الدولة ولاقى ارتياح العمال والأهالي. وفيما بعد، تدخلت مديرية العمل والشؤون الاجتماعية، وكذلك محافظ حلب، ولكننا أصررنا على تطبيق الاتفاق.

كنتُ أصغر رئيس نقابة في ذلك الوقت وكان للحزب نفوذ وتأثير كبير فيما لا يقل عن 30% من عدد النقابات القائمة

نقابة عمال الكهرباء

من أبرز النقابيين الشيوعيين في نقابة عمال كهرباء حلب الرفيق مصطفى خيرو رئيس النقابة، والرفيق عبد الله بيطار سكرتير النقابة اللذان اعتقلا زمن الوحدة.

والرفيق عمر سباعي الذي درس الهندسة في فرنسا، وأثناء الدراسة تدرب في معامل «رينو» حيث تعرف هناك على الفكر الشيوعي من خلال العمال الشيوعيين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في الشركة نفسها. وعمل في الخمسينات في شركة كهرباء حلب، وعندما سُرح تعسفياً من عمله عام 1959 أعلن عمال كهرباء حلب الإضراب. إضافة إلى الرفيق علي حمادة ممثل الحزب في مكتب نقابة عمال كهرباء في السبعينات والثمانينات.

نقابة عمال النقل

بدأ الرفيق علي حمادة حياته المهنية في مؤسسة النقل الداخلي بحلب في الخمسينات، وانتخب إلى مكتب النقابة، وكان مناضلاً عنيداً في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، وكانت له مواقف معروفة. وتحت إشرافه جرى تأسيس فرقة فنية لمؤسسة النقل، عمل الشيوعيون من خلالها وساهموا بتقديم حفلات على مسارح حلب.

نقابات أخرى

كما أسس الشيوعيون العديد من النقابات الأخرى، وكان الرفيق عمر قشاش رئيساً لنقابة عمال الطباعة، والرفيق سعيد السواس رئيساً لنقابة عمال الميكانيك «السيارات» والرفيق عبدو بكور في اتحاد عمال حلب، وأسس الشيوعيون نقابة للعمال الزراعيين في جبال عفرين عام 1964 ونقابة للعتالين في ريف حلب وغيرها من النقابات.

انتصارات الماضي لتفاؤل الغد!

في العام القادم، تكون قد أتمّت الأزمة السورية سنتها العاشرة، عقدٌ كامل من ويلات الحرب والدمار عاناها السوريون، سببها الرئيس: السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الفساد المتحكمة في البلاد، وما أضيف إليها لاحقاً من تدخلات خارجية وعقوبات غربية وإرهاب وغيره.

■ ملاذ سعد

لكن بمرور عشر سنين، مترافقة باستمرار تدهور الأوضاع المعيشة بشكل أساسي في الداخل السوري، ومعاناة اللاجئين في الخارج، يخيم المزاج التشاؤمي على الناس، ولكن لا بد أن نعيد للأذهان بعضاً من الأجزاء المنسية والمغيبة من هذه السنين العشر نفسها.

يظن الكثيرون، بأن الانتصار محصور بالوصول إلى التغيير الشامل لهذه المنظومة السياسية في البلاد، وهذا صحيح بكل تأكيد، ولكن لا ينبغي حصر الأمور بالوصول إلى نهاياتها، أي لا يجوز اعتبار ما تم إنجازه حتى الآن صفراً، فالتغيير الجذري الشامل نفسه، إنما سيكون تتويجاً للانتصارات الجزئية السابقة، سيكون نقلتها النوعية في حياة البلاد عموماً، وما كنا لنتكلم به بشكل أكيد دون كل نتائج الانتصارات السابقة.

قبل 2011، كانت الحياة والحريات السياسية شبه معدومة في البلاد، ليأتي الانفجار الشعبي مغيّراً كل المعادلات السابقة وفارضاً نفسه على الجميع، بما فيه المنظومة ذاتها، ليكون أول انتصار يحققه السوريون عبر كسر جمود كل العقود السابقة، بسنة واحدة، ورغم تكبّر المنظومة عن الاعتراف بتلك الحركة الاجتماعية وحقوقها، إلا أنها رضخت لجزء من مطالبها، وإن شكلياً: في 2012 جرى إيقاف العمل بقانون الطوارئ الذي كان سارياً لعقود خلت، وثم جرى التعديل الدستوري الذي محى بند «الحزب الواحد» وأقر التعددية، هذان أيضاً: انتصاران وحقوق انتزعت انتزاعاً من قلب المنظومة... واهمٌ من يظن بأن المنظومة فعلت ذلك «كرماً» أو «مناورة»، إنما عبر ضغط الوقائع التي فرضها السوريون في حينه.

مع تدويل الأزمة السورية، ودخول العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في الحرب، دأب الغرب بالتعاون والتخادم مع أتباعه الداخليين ضمن المعارضة وضمن النظام، على دفع البلاد نحو حرب أهلية- شعبية ضمن الثنائيات الوهمية الطائفية أو القومية، بلغت ذروتها في أواخر 2013، عبر عمليات الخطف والاغتيال المتبادلة المنظمة، والإعلام المتأهب لتغطيتها تحريضاً خدمةً لهذا الغرض، لكنها ما لبثت أن فشلت وعجزت عن تحقيق غاياتها، ويعود ذلك للعديد من الأسباب، إلا أنّ أساسها وأولها هو: بنية الشعب السوري نفسه وقدرته على «مقاومة» هذا التحريض المصطنع المخالف لتاريخه وإرث أجداده، ليكون أيضاً: انتصاراً، مسبباً الهزيمة والفشل لأعدائه أياً كانوا.

قبل 2011 كانت الحياة والحريات السياسية شبه معدومة في البلاد ليأتي الانفجار الشعبي مغيّراً كل المعادلات السابقة وفارضاً نفسه على الجميع

ثم إن البدء بمرحلة نهايات الحرب، منذ إعلان «مناطق خفض التصعيد» إلى انحسار قوى الإرهاب وهزائمها، وبغير مصلحة منظومة الفساد نفسها، ما كان ليحصل لولا إرادة ورغبة السوريين أنفسهم بذلك، إن العمليات العسكرية هنا، رغم أهميتها، إلا أنها أمرٌ ثانوي وما كانت لتثمر لولا الضغط الشعبي على جميع الأطراف المعنية بتحقيقها.

أخيراً، فإن مختلف الأطراف تحاول عبثاً إقناعنا بأن «الأزمة تنتهي»، وأن هناك جهةً تنتصر وأخرى تنهزم، بينما واقع الحال يظهر أن الأطراف المتشددة على جانبي المتراس، مأزومة ومتصارعة داخلياً بشدة لم يسبق لها مثيل. ثم إن هناك القرار الدولي 2254 المتعلق بالحل السياسي، والذي رغم تجاهل غالبية الأطراف السياسية له، لا يزال وسيبقى مطرقةً تدق رؤوسهم نحو تنفيذه كاملاً، وهو ما سيكون حامل تتويج الانتصار نحو التغيير المطلوب الآتي لا محالة، فالقصة لم تنته بعد.

عن الحوار في الشمال الشرقي..

تواردت خلال الأيام الماضية جملة أخبار عن نتائج الحوار الذي ترعاه الولايات المتحدة وفرنسا بين مجلس سورية الديمقراطية «مسد»، وبين المجلس الوطني الكردي.

■ سعد صائب

لقد اضطرت كل من الجهتين إلى إصدار تصريحات تؤكد فيها أن الحوار مستمر، وفي الوقت نفسه تنفي الشائعات التي يجري تداولها حول مضامين الاتفاقات المفترضة التي تم الوصول إليها. إنّ من الثابت لدى التعاطي مع هذه المسألة، أنّ أي حوار بين طرفين سوريين، هو حوار ضروري ومهم، ومن شأنه- إذا وُضع ضمن إطار الحوار العام بين السوريين ككل- أن يساهم في الدفع نحو الخروج من الأزمة الشاملة.

لكنّ من الثابت أيضاً أنّ الغايات الأمريكية لم تكن إيجابية في يوم من الأيام تجاه مصالح أي شعب من شعوب المنطقة، وربما اتجاه الكرد أكثر من غيرهم. هذه الحقيقة التي لا يجادل فيها قارئ موضوعي لتاريخ المنطقة، ولتاريخ القضية الكردية خصوصاً، تثير مخاوف مشروعة بقسم منها على الأقل، من الغايات الأمريكية من رعاية الحوار الكردي- الكردي المشار إليه آنفاً. إنّ العمل الأمريكي المستمر على عزل الشمال الشرقي عن بقية سورية، وتكريس أوضاع محددة فيه تُحوّل وضعه الخاص إلى عثرة في وجه الوصول إلى الحل السياسي، بما في ذلك الإعاقة المستمرة لتمثيل القوى السياسية للشمال الشرقي ضمن العملية السياسية الجارية، بما فيها اللجنة الدستورية، كل ذلك، يجعل من الحوار القائم نفسه، ورغم عدم التشكيك في نوايا من يخوضونه، حواراً ربما تصب نتائجه عكس المصلحة السورية، والكردية خصوصاً.

من ذلك، أنّ ما يجري تسريبه حتى اللحظة، يدور حول مسألة «الفيدرالية» وهو الطرح الذي لم تبق قوة سورية أخرى لم تعلن رفضها له. بما يعني دفعاً أمريكياً لتكريس موقف قائم على أساس قومي انعزالي وليس على أساس سياسي، تطرحه قوة سياسية وتحاول العمل لتحقيقه عبر التوافق حوله مع بقية السوريين.

رغم ذلك كلّه، لا بد من القول: إنّ الحوار ضرورة جدية، والفرصة الآن هي فرصة حقيقية لدفع التوافق خطوات إلى الأمام. ولكن ما ينبغي وضعه في الحسبان بشكل جدي، هو أنّ أية توافقات ستنتج عن هذا الحوار ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الحوار الأشمل بين السوريين ككل، وأن تكون فاعلة في تسهيل الوصول إليه، وليس العكس... وهذا يتطلب من القوى المنخرطة بالحوار قدراً عالياً من الحكمة وبعد النظر... وهو ما يتمناه أي سوري.

فلاشة: الغايات الأمريكية لم تكن إيجابية في يوم من الأيام تجاه مصالح أي شعب من شعوب المنطقة وربما اتجاه الكرد أكثر من غيرهم

ما الذي دفع الأمريكان والغربيين

يسعى الحديث الغربي المتعلق بالوضع السوري لدفع مسألة «مصير الرئيس السوري» إلى تصدر الواجهة من جديد، وذلك بعد أن غابت هذه المسألة من التداول لسنوات متتالية... فما الذي يكمن وراء ذلك؟

■ مهند دليقان

المقاربة المطروحة في الإعلام تختزل الموضوع بوجود «اتفاق سري» بين موسكو وواشنطن حول المسألة، وتتكئ على مقالات تنتقد الرئيس السوري، ظهرت مؤخراً في بعض المواقع الإعلامية الروسية. المبعوث الأمريكي جيمس جيفري، أطلق يوم الثاني عشر من الجاري، وفي مقابلة مع معهد هدسون، جملة تصريحات حول المسألة أبرزها: «نعتقد أنّ التقارير «التي نشرت في وسائل إعلام روسية» دقيقة. تحدثنا مع الروس على مستويات عدة خلال السنة الماضية. الروس ليسوا سعداء بالأسد، المشكلة أنهم لا يرون بديلاً عنه».

توسيع دائرة البيكار

إنّ معالجة الصعود الجديد لـ«مسألة الرئيس» ضمن مجال زمني ضيق محصور بالأسابيع والأشهر القليلة الماضية، من شأنه أن يحكم هذه المعالجة بالخروج بنتائج خاطئة، وعلى الأقل بنتائج غير دقيقة. بالمقابل، فإنّ توسيع دائرة البيكار الزمني، والعودة إلى جذورها منذ بدايات 2011، ربما يسمح باقتراب أكبر من حقيقة الطرح وغاياته.

ضمن هذه الرؤية، لا يمكن إغفال أنّ ثلاث مراحل قد مرت بما يخص «مسألة الرئيس». الأولى: هي الممتدة من نهايات العام 2011 وحتى أواسط 2016 «وفيها كانت المسألة مطروحة طوال الوقت». الثانية: امتدت من أواخر 2016 إلى ما قبل أيام وأسابيع قليلة من وقتنا الراهن «وفيها خفُتت المسألة إلى حدود الغياب الكلي». أما الثالثة: فهي التي نعيشها الآن، والتي بدأتها الصحافة الغربية، وعززها جيفري بتصريحه المشار إليه أعلاه. وفيما يلي، سنمر بقدر من التمحيص على المرحلتين الأولى والثانية، في محاولة لاستجلاء المعنى العميق للمرحلة الراهنة.

المرحلة الأولى: «على الأسد الرحيل»

كانت الحركة الشعبية الحديثة النشأة في سورية تخطو خطواتها الأولى حين بدأت عملية قمعها والاعتداء عليها، والتي اتخذت أشكالاً شديدة التنوع: من القمع الأمني إلى تنصيب «معارضة» تحاول قيادتها من وراء الحدود، وتغرقها بشعارات استجداء الناتو واستجداء التدخل الخارجي، ومن ثم الشعارات الطائفية من الجهتين، وكذلك الدعوة للتسلح وغيرها. في تلك المرحلة ظهرت التصريحات الغربية القائلة بأن «على الأسد الرحيل».

المفيد في التعلم من الماضي، هو أنّ نتائجه قد تحولت إلى واقع لا يمكن لأحد أن ينكره؛ ولأن الأمور تقاس بنتائجها، فإنّ التقييم العلمي لشعارات تلك المرحلة بات ممكناً بدرجات عالية. وعلى ضوء نتائج الماضي، أي في ضوء الحاضر نفسه، يمكننا أن نلخص الغايات الغربية وتقاطعاتها مع رغبات ومصالح المتشددين من الطرفين السوريين في مجموعة نقاط أساسية:

أولاً: إلى الأمام أم إلى الخلف؟

إنّ الأساس الأكثر صلابة لانطلاقة الحركة الشعبية في سورية، لم يكن مقتصراً فقط على التأثر بالنماذج التي ظهرت في البلدان العربية في حينه، وأهم من ذلك أنه لم يكن مستنداً فقط إلى المستوى شديد الانخفاض للحريات السياسية الديمقراطية في سورية، بل فوق ذلك كلّه كان مستنداً بالأساس إلى التردي المتواصل والمتصاعد للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لعموم السوريين. أحد أبرز الأرقام الدالة على ذلك، هو ارتفاع نسبة الفقر خلال الخطة الخمسية العاشرة «2005–2009»، التي تبنت الاسم الملطف للنيوليبرالية، أي اقتصاد السوق الاجتماعي، من 30% إلى 44%. ناهيك عن ارتفاع مستوى البطالة، والدمار الهائل الذي لحق بالإنتاج الزراعي والحيواني «والذي لم تؤسس له سنوات الجفاف فحسب، بل أهم من ذلك بما لا يقاس، رفع الدعم عن المازوت» الأمر الذي ألقى بمئات ألوف الناس إلى أحزمة البؤس حول المدينتين الكبيرتين.

المؤشر الإجمالي الذي يكثّف إلى حد بعيد حجم البؤس الحاصل، وأساس انطلاق الحركة الشعبية، هو بالضبط مؤشر توزيع الثروة الوطنية. مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة، أي قبل عام تقريباً من انطلاق الحركة الشعبية، كان هذا المؤشر يقف عند «75% من الثروة يذهب لأصحاب الأرباح، أي لما لا يزيد عن 20% من السوريين. بمقابل 25% من الثروة يذهب لأصحاب الأجور، أي لما يزيد عن 80% من السوريين». هذا المؤشر بات اليوم أكثر جوراً وظلماً وشراسة...

إنّ أساس انطلاق الحركة الشعبية كان مركباً من عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية وكذلك من مؤثرات خارجية، لكن جوهره الأكثر صلابة، كان ولا يزال متعلقاً بالوضع المباشر لحياة الناس، أي بالوضع الاقتصادي بالذات. وليس هنالك من فصل كامل بين الوضع الاقتصادي والديمقراطي والوطني، بل هنالك علاقة قوية بين هذه الجوانب. أبسط ما يمكن قوله بهذا الاتجاه، هو أنّ غياب الحريات السياسية أو تدنيها الشديد، كان أداة ضرورية بيد أصحاب الأرباح لقمع وإسكات المنهوبين عن المطالبة بتوزيع عادل للثروة. ولكن مع ذلك، فإنّ الشعار الديمقراطي المعلق بالهواء، أي الذي يتحدث عن الحريات فقط، وعلى أهميته، إلا أنّه حين يجري فصله تعسفياً عن الجانب الاقتصادي الاجتماعي، إنما يتحول إلى أداة معادية للمنهوبين!

بكلام أوضح، فإنّ ناهبين آخرين، هدفهم الحفاظ على توزيع الثروة نفسه، ولكن الحلول محل الناهبين الموجودين، أو التقاسم معهم، من مصلحتهم أن يحصروا شعارات ونضالات المنهوبين ضمن الحدود الديمقراطية فحسب. أي أنّ يحوّلوا نضالات المنهوبين إلى أداة في يدهم لإعادة تقاسم النهب بين ناهبين جدد وناهبين قدامى.

بهذا المعنى، إنّ من مصلحة الناهبين بأنواعهم المختلفة – سواء الموجودين في مواقع النهب، أو الساعين إلى احتلالها– أن يقسّموا المنهوبين إلى جمهورين متحاربين، كلّ منهما يدافع عن مصالح ناهبيه! وفي هذا الإطار، لا بد من استحداث أدوات عديدة، بينها بكل تأكيد الأداة الطائفية والقومية. والتركيز على «معارضة شخص الرئيس» أو «تأييد شخص الرئيس»، يسهّل تقسيماً من هذا النوع. ويصبح الموضوع أكثر قابلية للتحقيق باستخدام ضخ إعلامي هائل بالاتجاه نفسه.

في الجوهر أيضاً، فإنّ ما يحدد الاتجاه الذي تصب فيه الحركة الشعبية، هل هو سير بالمجتمع والدولة إلى الأمام أم إلى الخلف، هو مؤشر توزيع الثروة نفسه؛ فتوزيع أكثر عدالة، يفترض بالضرورة حريات سياسية أوسع لعموم الناس، وتحجيماً أو إنهاءً لأشكال القمع الممارس ضدهم. وبهذا المعنى فإنّ شخصنة المسألة السورية، كان المقصود منها هو تحييد القضية الاقتصادية الاجتماعية، وتكريس صراع سياسي/ديمقراطي مع لوثات وحوامل طائفية وقومية، تصب كلّها في تحويل عموم الناس إلى أدوات لإبقاء نظام توزيع الثروة على حاله، مع تعديلات شكلية على السلطة.

كانت الحركة الشعبية الحديثة النشأة في سورية تخطو خطواتها الأولى حين بدأت عملية قمعها والاعتداء عليها

ثانياً: النموذج الليبي/العراقي

«المعارضة» التي جرى تركيبها في بدايات الحركة الشعبية، والتي تمثلت بالمجلس الوطني في حينه ومن ثم بالائتلاف، سارعت إلى تمثّل نهج وسلوك المعارضتين العراقية والليبية في استجداء تدخل الناتو العسكري. المطلوب في حينه غربياً، كان الوصول عبر إسقاط السلطة إلى إسقاط الدولة بأسرها، وإعادة تركيبها وفق نظام نهب أشد قسوة ووحشية من القائم. المثالان العراقي والليبي أفصح من أن يتكلم المرء عنهما.

ثالثاً: النموذج التونسي/المصري

الفيتو الروسي الصيني المكرر، منع تكرار ليبيا والعراق في سورية. ولذا بات الغربي يدفع باتجاه النموذجين التونسي والمصري. ندّعي أن هذين النموذجين، يمكن اختزالهما

لإعادة طرح موضوع الرئيس السوري؟!

بالقول: جرت الإطاحة بالسلطة، وتعزيز النظام. أي أنّ الفئات الناهبة الموجودة في السلطة، وتلك الموجودة خارجها، أعادت تحاصص النهب، مع إبقاء عموم الشعب منهوباً ومقموعاً، وربما أكثر من السابق.

لتمرير هذا النموذج، فإنّ الشخصنة كانت نافعة أيضاً، حيث يجري اختزال مشكلة البلاد بأسرها بشخص واحد، تؤدي الإطاحة المفترضة به إلى دخول سورية جنان الحرية. الحقيقة، هي أنّ المطلوب لم يكن أبعد من إبقاء سورية ضمن التبعية الاقتصادية الغربية، وإبعادها عن مجال تأثير المنافسين الصاعدين على المستوى الدولي، بل وتحويلها حيث يمكن إلى مكان لاستنزاف قدرات المنافسين.

المرحلة الثانية: «تغيير السلوك لا تغيير النظام»

مع الدخول العسكري الروسي المباشر نهايات 2015، ومن ثم صدور القرار 2254 بجهد واضح روسي- صيني، بات النموذجان «العراقي/الليبي» و«التونسي/المصري»، بعيدين بعداً كبيراً عن إمكانية التطبيق. ولذا بات من الضروري بالنسبة للغرب، اجتراح تكتيك جديد غايته الأساسية هي إطالة الاستنزاف إلى الحدود القصوى بما يسمح بالوصول كمحصلة إلى تهاوٍ عام للدولة يقودها مجدداً إلى أحد النموذجين السابقين، وربما أكثر من ذلك، لنموذج خاص «جديد/قديم» هو النموذج اللبناني، حيث تجري شرعنة القوى المتحاربة كلّها، والذهاب إلى اتفاق فوقي بين أمراء الحرب، يجري بموجبه تكريس انقسام البلاد وضعفها ونهبها.

في هذا الإطار، بدأت الدعاية والتصريحات الغربية تنزاح عن شعار «على الأسد الرحيل»، وباتت تتكلم عن «ضرورة تغيير سلوك النظام، وليس تغيير النظام». واللافت أنّ المبادر بهذا الاتجاه لم يكن إلا البريطانيين، الذين يبدو أنهم لا يزالون حتى اللحظة الطباخ الأول للسم العالمي.

عبر ثلاث سنوات مضت، ومع التقدم المتواتر لمسار أستانا، بدأ الدفع الغربي يتصاعد باتجاه تكريس أمر واقع تقسيمي في ثلاث مناطق في سورية: «الشمال الشرقي» عبر عزله قدر الإمكان عن بقية البلاد وباستغلال المسألة الكردية، بما في ذلك عزله عن الاشتراك في العملية السياسية، «الشمال الغربي» عبر محاولة شرعنة النصرة و«سورنتها»، والتي تكلمنا عنها مراراً في قاسيون، وأظهرنا الشواهد والأدلة العديدة على ذلك. أو حتى عبر «التخلي» عن شعار «رحيل الأسد»، على أنْ يبقى النظام كما هو، ودون أي تغيير، وبما يسمح باستمرار الاستنزاف واستمرار الفوضى. وذلك كله مدعوم بالعقوبات المستمرة والتي تحولت إلى مزراب ذهب للفاسدين الكبار، وإلى ما يشبه الإبادة الجماعية بحق عموم السوريين.

المرحلة الثالثة: «على الأسد الرحيل»

بالوصول إلى وقتنا الراهن، لا بد من الانتباه إلى أنّ تركيبة «الفوضى المستمرة»، ذات الحوامل العديدة والمتنوعة، قد بدأت بالتداعي بشكل متسارع على يد مسار أستانا. ليس أدلّ على ذلك من اتفاق سوتشي الخاص بإدلب، الذي أوصل الأمريكان إلى حدود المجاهرة شبه الصريحة بدعمهم للنصرة ولحكومتها «حكومة الإنقاذ»، أملاً في تأخير القضاء عليها بشكل نهائي.

كذلك الأمر مع ملف الشمال الشرقي، الذي بات من الواضح أن حجم الاتفاق الروسي- التركي بخصوصه، هو في خط صاعد بشكل ثابت، وإنْ كان بطيئاً، بالتوازي مع بوادر توافقات سورية داخلية حوله.

أيضاً، ينبغي إضافة تشكيل اللجنة الدستورية السورية، وبجهود سوتشي بالدرجة الأولى، بوصفه إنذار خطر بالنسبة للأمريكان، يشير إلى اقتراب البدء الفعلي بتنفيذ القرار 2254.

نحكم على أنفسنا بضعف البصيرة إن أغفلنا للحظة واحدة لا ورقتي المجموعة المصغرة، «لاورقة تيلرسون- كانون الثاني 2018» و«لاورقة بومبيو- أيلول 2018». هاتان الوثيقتان، تؤكدان بما لا يدع مجالاً للشك، النوايا الغربية المفضوحة لدفع سورية باتجاه التقسيم، أو أقله الفدرلة، بالتوازي مع شكل للسلطات والعلاقة بينها مكرر من النموذج العراقي، وبالذات من دستور بريمر 2005. وهذا كلّه، لا يمكن تحقيقه إذا أخذ الشعب السوري فرصته في تقرير مصيره بنفسه. ولذا فإنّ من الممنوع من وجهة النظر الغربية، الوصول إلى أي توافق سوري حقيقي نابع من إرادة الشعب، بل المطلوب هو عدم الوصول إلى اتفاق لإطالة عمر الحرب وإطالة استنزاف الخصوم، وحين الوصول إليه، فينبغي أن يكون توافقاً فوقياً بين أمراء حرب يتعهدون البلاد في مشروع نهب جديد طويل الأمد.

شكراً جيفري!

قبل تثبيت ما نعتقد أنه استنتاج صحيح حول غاية الغربيين من إعادة طرح مسألة «مصير الرئيس السوري» إلى الواجهة، لا بد لنا من تقديم الشكر الجزيل لجيمس جيفري، لأنّ وقاحته منقطعة النظير تقدم لنا مساعدة كبيرة إذ تسهّل علينا شرح الغايات الأمريكية بكلامه هو، لا بتفسيراتنا. فكما ساعدتنا تصريحاته المعادية لأستانا والمطالبة بدفنها، وكذلك تصريحاته الخاصة بالنصرة ومحاولة شرعنتها، يساعدنا الآن هو نفسه في تفسير الغايات الأمريكية في سورية، وضمناً غايات عودته إلى موّال الشخصنة... فلنقرأ كلامه الحرفي في مقابلته ضمن معهد هيودسن نفسه التي أشرنا إليها سابقاً، وقد جرت يوم 15 من الشهر الجاري، ونرفق في النسخة الالكترونية رابطها:

«إنّ تواجدنا العسكري «في سورية»، رغم صغره، مهم لهذه العملية الحسابية الكلية. لذا نحث الكونغرس والشعب الأمريكي والرئيس على إبقاء هذه القوات قائمة. ولكن مرة أخرى، هذه ليست أفغانستان. هذه ليست فيتنام. هذه ليست مستنقعاً. وظيفتي هي جعلها مستنقعاً للروس».

لا بد لنا من تقديم الشكر الجزيل لجيمس جيفري لأنّ وقاحته منقطعة النظير تقدم لنا مساعدة كبيرة إذ تسهّل علينا شرح الغايات الأمريكية

خلاصة

لعبت شخصنة الأزمة السورية دوراً هداماً ومعيقاً للتغيير ومعيقاً للحل منذ مرحلتها الأولى؛ فقد استُخدمت من الغرب بداية، ومن ثم من المتشددين في الداخل وعلى طرفي المتراس، لتكريس حالة الحرب، ولتكريس الطروحات الطائفية، وللتغطية على البرامج الحقيقية المعادية لعموم السوريين، التي تحملها قوى في الطرفين تدّعي أنها نصيرة لهم. الشخصنة لعبت دوراً كبيراً في تحييد الطروحات الجذرية الاقتصادية الاجتماعية، وتغليفها بطروحات عامة حول الحريات والقمع وإلخ، بما يسمح بإغلاق باب التغييرات الثورية الحقيقية لمصلحة تغييرات شكلية، أو لمنع التغييرات من الأساس.

وفي هذه المرحلة، حيث تشير الوقائع الواضحة، إلى اقتراب البدء بالتطبيق الكامل للقرار 2254، وبجهود مجموعة أستانا بشكل خاص، يعود الغرب إلى الدخول على خط الأحداث بشكل تخريبي كالمعتاد، دافعاً نحو استقطاب وهمي جديد، بين «مع» و«ضد».

إنّ تقرير مصير الرئاسة في سورية، هو شأن سيادي وطني، وليس من حق أحد من الخارج أن يتدخل به، لا إيجاباً ولا سلباً، لا بالقول برحيل ولا بالقول ببقاء، فنوعا التدخل كليهما، يصبان في المستنقع الآسن نفسه، مستنقع العقلية الاستعمارية الاستعلائية على الشعب السوري... وفوق ذلك يصبّان معاً في تعقيد وتأخير الحل، ويصبان تالياً في مصلحة من لا يريد التغيير.

إنّ تقرير هذه المسألة، وغيرها من المسائل، وإذا كان من المفروغ منه أنه حق للسوريين فقط، فإنّ تمكينهم من ممارسة هذا الحق بشكل نزيه وعادل وحر، يتطلب البدء الفوري بالتطبيق الشامل للقرار 2254. وكل من يعزف خارج هذه النوطة، إنما يشتغل ضد مصلحة سورية والسوريين، وأياً تكن معزوفته.

تفشيشة غضب

المواطن ليس رخيصاً.. والوطن ليس سلعة

أكثر عبارة مستهلكة جرى تداولها خلال العقود الماضية من خلال التصريحات الرسمية، وما زالت متداولة حتى الآن، هي عبارة «الأسعار لدينا أرخص من دول الجوار»، فكل مسؤول، وعلى مختلف مستويات المسؤولية، يستشهد بهذه العبارة بما يخص قطاعه ومسؤوليته عندما يواجه بارتفاع الأسعار المحلية على سلعة ما، وربما لا داعي لسرد أمثلة على ذلك ممن صرح بهذه العبارة وكررها، فهي كثيرة جداً ولا تحصى!.

■ عادل ابراهيم

الاستشهاد بالعبارة أعلاه، بالإضافة لما تعنيه من تسليع كل شيء في تركيبة وبنية الذهنية التي تتبناها، فهي كانت وما زالت إحدى وسائل الهروب من استحقاق الاعتراف بارتفاع الأسعار وحقوق المستهلكين، مع ما يلي هذا الاعتراف، بحال حصوله، من استحقاقات إضافية تفرض إعادة النظر بالكثير من التوجهات والقرارات، بل بالقوانين النافذة والسياسات الليبرالية المجحفة المطبقة أيضاً.

المواطن مُدان ويستحق القصاص

المحروقات لدينا أرخص من دول الجوار، الخبز، المواد الغذائية، الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية، أجور النقل، الكهرباء، التعليم، حتى رسوم شبكة الإنترنت أدنى من دول الجوار، وقس على ذلك مما هو أدنى من دول الجوار، بحسب بعض التصريحات الرسمية وغير الرسمية.

وعلى الرغم من كل هذا الرخص ما زال المواطن يتشكى من الأسعار والاستغلال، ليظهر في ظل هذه المقارنات مع دول الجوار وكأنه متجن على الحكومة ومسؤوليها، كما على كبار المستغلين والفاسدين في البلد، وناكر لجميل هؤلاء، خاصة في ظل استهلاك مفردة تمائلها بالتكرار الممجوج أيضاً على ألسنة المسؤولين وهي مفردة «الدعم»، برغم تآكله.

والنتيجة، أن المواطن ليس فقط متجن وناكر للجميل، بل هو غير محق ومجحفٌ أيضاً، وبالتالي مدان من كل بد، وربما لذلك لا غرابة من كل أشكال العداء، المبطن والصريح، الممارسة تجاهه وبحقه، وعلى كل ضرس ولون، ومن قبل المسؤولين والمستغلين والفاسدين.

فهذا المواطن المنكوب بحياته ومعيشته وخدماته، أصبح منكوباً أيضاً بالإدانة الرسمية وغير الرسمية، مع كل أشكال القصاص التي تنال منه في كل لحظة، ومن المفروغ منه ألاّ يوجد من يلتجئ إليه، فمن يحمي المدان، أو يجرؤ على الدفاع عنه؟.

المواطن الأرخص

ما لا يتم ذكره أو الاعتراف به رسمياً، بل وتغييبه عمداً، على مستوى المقارنة مع دول الجوار، والتي تعتبر مستوياتها لدينا أدنى أيضاً، في ظل السياسات الليبرالية المعمول بها، وبسببها، وعلى أيدي المستفيدين منها، فهي على سبيل المثال لا الحصر «مصلحة المواطن- الأجور المتدنية- الحقوق المنتهكة- الإنسانية المفقودة- الكرامة المهدورة- ..» لتتوج بمصلحة الوطن التي تم إدخالها في بازارات العهر كسلعة أيضاً على أيدي هؤلاء!.

وما يتم إغفاله على مستوى الزيادة لدينا عن دول الجوار، كذلك على سبيل المثال لا الحصر «مستويات الفساد العالية- معدلات الاستغلال المرتفعة- مستويات البطالة المتزايدة- معدلات الفقر والجوع- النزوح- اللجوء- التشرد- الظلم- القهر- القمع...».

لتكون النتيجة، أن المواطن نفسه أصبح هو الأرخص والأبخس ثمناً بالمقارنة مع كل دول الجوار أيضاً، وكذلك المصلحة الوطنية التي ضرب بها بعرض الحائط، وطبعاً الشكر موصول بهذه وتلك، مع تفاصيلها الكثيرة، للسياسات والقائمين عليها والمستفيدين منها!!.

فأي بؤس أوصلتنا له هذه السياسات الظالمة، وأية جرائم كبيرة ارتكبت وترتكب بحقنا وبحق الوطن يومياً بسببها، والتي تزايدت خلال سني الحرب والأزمة، واستفحلت توحشاً مؤخراً، على أيدي القلة من كبار المستغلين والفاسدين، الطغمة المتحكمة والعابثة بمصيرنا وبمصير البلد!.

فالمواطن ليس بخساً ورخيصاً، والوطن ليس سلعة، ومن كل بد لا خيار أمامنا كمواطنين، في ظل هذا العداء المستشري تجاهنا وتجاه المصلحة الوطنية، إلاّ بالتغيير الجذري والعميق والشامل، من أجل الحفاظ على مصلحتنا وعلى مصلحة الوطن، وهو قادم لا محالة.

الليرمون وشروط استعادة النشاط الاقتصادي الاجتماعي

من مناطق منتجة إلى مناطق خاوية من السكان، هي حال المناطق على طريق دوار الليرمون باتجاه الشمال، والتي تضم عشرات البلدات والقرى، وعشرات آلاف المنازل والمزارع، التي كان يسكنها مئات آلاف من المواطنين، بالإضافة للعديد من المعامل.

■ مراسل قاسيون

هذه المنطقة كانت تعج بالحركة ليلاً نهاراً، وكانت جزءاً مكملاً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي لمدينة حلب، قبل أن تصبح مقفرة، حتى الأشباح لا تسكنها!.

غياب مقصود لمقومات الحياة

بحسب بعض أهالي هذه المناطق، فهي لا تتوفر فيها أبسط شروط الحياة ومقوماتها، من ماء وكهرباء ونقل وغيرها، حتى تاريخه، والتي تعتبر من مشجعات عودة الحياة إليها، وعودة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لما كانت عليه.

فكيف من الممكن أن يعود هؤلاء إلى بيوتهم ومزارعهم ومعاملهم في ظل استمرار الوعود الخلّبية عن إعادة التأهيل وإعادة الخدمات، وخاصة الأساسية منها؟.

ويقول هؤلاء، وكأن القائمين على أمر المماطلة والتسويف والوعود غير المنفذة- بالإضافة لأدوارهم على مستوى الفساد- يريدون تصوير الدولة وكأنها عاجزة عن القيام بمهامها على هذا المستوى بأذهان المواطنين؟! أو لا يريدون لهذه المناطق أن تستعيد نشاطها الاقتصادي الاجتماعي!.

السرقة مستمرة والأمان مفقود

المشكلة بالنسبة للأهالي في هذه المناطق لم تقف عند حدود عدم توفر الخدمات، ومقومات الحياة الأساسية، أو عند الدمار الذي لحق ببيوتهم وممتلكاتهم، فالأهم بالنسبة لهؤلاء أيضاً هو: ما جرى من تعفيش وسرقة لما لم تدمره يد الإرهاب ولم تطاله أياديه.

فالشبابيك والأبواب، وكل التمديدات الكهربائية والصحية، وحتى بلاط الأرضيات لم يسلم من التعفيش والسرقة، والمؤسف أن هذه العمليات ما زالت مستمرة حتى الآن.

فالسارقون يدخلون نهاراً بسياراتهم على كل بناء، وعلى كل بيت ومعمل، ليأخذوا ما تبقى فيها من حديد وألمنيوم وغيره مما يمكن بيعه والاتجار به، حيث باتت معظم الأبنية عارية تماماً، وكأنها على العظم، وغير قابلة للسكن.

بل إن بعض عمليات السرقة تحصل بوجود من عادوا إلى بيوتهم أيضاً، وتحت التهديد، ما يعني فقدان عامل الأمان الذي يعتبر من أهم عوامل الاستقرار.

وفوق كل ذلك إذا أراد أحد أن يرمم بيته المتضرر، واحتاج لنقل بعض مستلزمات ومواد الترميم، فعليه أن يدفع الإتاوات على بعض الحواجز المتواجدة على الطريق من المدينة إلى بيته، ما يرفع من تكاليف عملية الترميم، وبالتالي عجز الكثيرين عن القيام بذلك، فغالبية أهالي هذه المناطق هم من محدودي الدخل والمفقرين أصلاً.

مطالب برسم الحكومة ومحافظة حلب

هؤلاء الأهالي يطالبون أن تمارس الدولة، عبر الحكومة وجهاتها الرسمية، وخاصة المحافظة، دورها وواجبها، ليس على مستوى استكمال عمليات اعادة التأهيل للبنى التحتية والخدمات وغيرها من مقومات الحياة فقط، رغم أهمية وضرورة كل ذلك من أجل تسريع عودتهم إلى مناطقهم وبيوتهم ومزارعهم ومعاملهم، بل وإعادة فرض هيبتها وسلطتها فعلاً على كل المتطاولين على الحقوق العامة والخاصة ومحاسبتهم، سواء كانوا من الفاسدين أو من الناهبين والمعفشين، فهؤلاء وحدهم من له مصلحة بإضعاف دور الدولة وإظهارها بمظهر العجز!.

الوباء خطير ومستمر..

والحكومة تعول على الثقة بالمواطنين!

تؤكد وزارة الصحة، ببياناتها وعبر موقعها وصفحتها الرسمية، على التباعد الاجتماعي وعلى إجراءات الحجر الطوعي، وكأنها لا تخاطب المواطنين فقط، بل وكأنها في تعارض مع توجهات الحكومة، التي كسرت كل هذه إجراءات العزل والوقائية والاحتراز من الوباء الخطير.

■ سمير علي

بالمقابل، تظهر الحكومة وكأنها غير معنية بسلامة المواطنين، بل وتحملهم مسؤولية أخطار انتشار الوباء من خلال تأكيدها مراراً وتكراراً على الثقة بهم من أجل استمرارهم بإجراءات الحجر الطوعي، في الوقت الذي أعادت فيه غالبية الأنشطة الاقتصادية للعمل، مفسحة المجال أمام المزيد من أشكال الازدحام الشديد.

طيب ليش الحكومة بتقدر تحجر ع الكورونا بالنهار بس صعب عليها بالليل؟

تحذير الصحة والتفلت الحكومي

ما زالت وزارة الصحة تحذر من الوباء، فقد ورد عبر صفحتها الرسمية بتاريخ 2020/5/14 ما يلي: «تناشد وزارة الصحة الأخوة المواطنين بضرورة عدم التهاون بتعليمات التباعد الجسدي وقواعد النظافة والسعال والعطاس وعدم خروج المسنين والمرضى المزمنين من المنزل وتواجدهم في الأماكن المزدحمة إلا للضرورة».

كما تستمر تحذيرات منظمة الصحة العالمية من تخفيف إجراءات الوقاية والعزل الاجتماعي، باعتبار ان خطر الوباء ما زال قائماً، بل وما زالت مؤشراته العامة بارتفاع، فقد حذرت منظمة الصحة العالمية، عبر المتحدثة باسم المنظمة بتاريخ 2020/5/15، من أن «جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» لم تبلغ بعد أسوأ مراحلها، مرجحة أن العدوى ستستمر في نشر الفوضى بين الناس»، وذلك بحسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام.

بالمقابل، فقد كان آخر قرار حكومي بهذا الصدد يتضمن: «إلغاء حظر التنقل المفروض بين المحافظات، اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء الموافق 19 أيار ولغاية 30 منه، ومع الالتزام بحظر التجول الليلي»، وهو ما يعتبر خارجاً عن المنطق.

فواقع الحال يقول: إن الازدحام خلال ساعات النهار، بعد قرارات التخفيف من إجراءات العزل والحظر، يتجاوز كل حدود الوقاية والاحتراز، بل إن بؤر الازدحام من السهل اعتبارها بؤراً لانتشار كافة الأمراض، وليس الكورونا فقط!.

غياب السبب الصحي

جرى تناول فكرة «استمرار الحظر الليلي» على ألسنة المواطنين بشكل تهكمي من خلال بعض العبارات، مثل: «يعني الكورونا بنام بالنهار وبفيق بالليل»، أو: «طيب ليش الحكومة بتقدر تحجر ع الكورونا بالنهار، بس صعب عليها بالليل؟»، وغيرها من العبارات التهكمية الأخرى.

ولعل الأكثر قرباً للقبول المنطقي في استمرار هذا الإجراء، فهو أن الاستمرار بالحظر المسائي والليلي أسبابه ليست صحية بحتة، بدليل تخفيف الاجراءات بشكل كبير نهاراً، وقد تكون لأسباب وغايات أخرى، فما هي هذه الأسباب ولماذا؟ فهو بعهدة الحكومة صاحبة القرار والمتمسكة به!.

إمكانات متواضعة

يعتبر النظام الصحي لدينا من الأنظمة الصحية المتواضعة، بل والضعيفة بحسب تقييم منظمة الصحة العالمية، وواقع الحال يقول: إن وزارة الصحة ما زالت تسجل المزيد من أعداد المصابين، برغم قلتها ومحدودية أماكن رصدها، كما تقوم بإجراءات الحجر على بعض الحالات المشكوك بها، حيث يصار إلى حجر الحالات المصابة بغاية الاستشفاء، والحالات المشتبه بها للتأكد من الإصابة من عدمها.

لكن حتى في أماكن الحجر يبدو أن الإجراءات الخاصة بالوقاية فيها دون المستوى المطلوب، ولعل ما تم تسريبه وتوثيقه مؤخراً من أحاديث وصور، عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتداولته بعض وسائل الاعلام، مثالاً صغيراً عن ذلك.

والسؤال الهام بعد كل ذلك: هل يكفي التعويل على الثقة بالمواطن من أجل الالتزام بإجراءات العزل الاجتماعي والحجر الطوعي، لدرء مخاطر انتشار الوباء، بعد كل قرارات التخفيف من إجراءات العزل والحظر؟.

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول عن فيروس الكورونا، والتخبط بالتعليمات والمعلومات حوله، يقول البوست:

● «وقت قالوا بالصيف بيموت لحالو كان قصدهم الفيروس ولا المواطن؟.

حول الخبر المتداول عن لسان مدير الصيانة في محافظ دمشق حول استمرار صيانة أحياء دمشق والتزفيت ليلاً، وبأن أعمال الصيانة تشمل كل القطاعات، ولن يبقى شارع في مدينة دمشق من دون تزفيت، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «ترقيع وليس تزفيت؟».

● «صدقونا في حارات من أربعين سنة مش مزفتة كلها حفر وجور وقت المطر الناس بتتعذب بيجوا بيرقعوا ترقيع وقت بيحفروا مشان الكهرباء أو الهاتف ما بيزفتوا بشكل كامل وحالة يرثى لها».

حول الخبر من صفحة الحكومة المتضمن: «استناداً إلى عرض قدمه وزير الصحة الدكتور نزار يازجي وافق مجلس الوزراء على رفع الحظر المفروض على منطقة السيدة زينب»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «رفعو الحظر الليلي لانو بدون فائدة وعامل زحمة خلال النهار».

● «شو رايكن تلغو الحظر حاج بكفي حظر».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والذي يتضمن: «استمرار إغلاق المنافذ الحدودية مع إمكانية اللجوء الى فرض «حظر التجول التام» تبعاً للمتغيرات المتعلقة بالفيروس، مجدداً تأكيده على أهمية الوعي من قبل المواطنين والتصرف بأعلى درجات الحرص والمسؤولية لناحية الالتزام باشتراطات السلامة الصحية خارج المنزل وداخله»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «الكورونا أرحم من هل الأسعار».

● «اي تصدي لكورونا والناس ماتت من الفقر يا محلا كورونا خلص رحمونا لو بتخافو عاشعب كنتو ستأصلتو التجار الفجار ناس عم تشحد لملح خافو الله».

«والله الحظر الليلي مالو فايدة لأن ما حدا عم يتقيد فيه ع ناس وناس».

حول حديث وزير المالية عن «إعادة النظر في السياسات الضريبية لعدم انسجامها مع الواقع الاقتصادي ووضع نظام ضريبي جديد وتعزيز نسب شرائح الضرائب، ورفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة، ورفع سقوف الرواتب والأجور»، علق البعض بالتالي:

● «رفعو الرواتب بس تكون مثلا 300%دون أن يحدث تضخم».

● «على أساس أجانا زياده 20000 طار منها 8000 ضريبه ورسوم الله يستر شو لجديد».

● «روح دورو على دكاكين الفساد.... ع المليارديرية اللي نهبو البلد جايين تزيدو الضرائب على الشعب الفقير والمعتر».

ونختم مع بوست تهكمي حول واقع ارتفاعات الأسعار المتتالية، يقول البوست:

● «صار فينا متل أهل الكهف طلعنا من الحجر ونزلنا ع السوق لقينا المصاري اللي معنا ما بيشتروا شي!».

وناقل الكفر ليس بكافر

المدارس الخاصة.. استغلال مُتشعب ومُشرعن

الشكاوى من ارتفاع أقساط المدارس الخاصة تتكرر سنوياً من ذوي الطلاب، كما تتكرر معها التأكيدات الرسمية بعدم رفعها دون جدوى، وقد أصبحت طرق الالتفاف التي تتبعها المدارس الخاصة بغاية الحصول على المزيد من الأرباح عبر فرض نفقات إضافية بعناوين مبتدعة تحت مسمى الخدمات، مستنزفة لجيوب هؤلاء.

■ مراسل قاسيون

فبعد إنهاء العام الدراسي الحالي لطلاب الانتقالي، ونقل تلاميذ وطلاب الصفوف الانتقالية جميعاً إلى الصف الأعلى بدون امتحانات، استناداً لقرار الحكومة حرصاً على سلامة وصحة الطلاب، أعلنت المدارس الخاصة عن رفع الأقساط، بشكل غير رسمي، بنسب متفاوتة، كما طالبت الأهالي بدفعة لتثبيت تسجيل أبنائها للعام الدراسي القادم بمبالغ كبيرة، مع منح مهلة محدودة لذلك، وإلا فيعتبر الطالب مستنكفاً ويشطب اسمه من قوائم المدرسة!.

تأجيل من أجل القوننة والمشروعية فقط

وصلت الشكاوى على ما يبدو لأسماع وزارة التربية، فقد صدر تعميم بحسب ما ورد على موقع الوزارة الرسمي بتاريخ 2020/5/7 يقول: «وزارة التربية تطلب من مديرياتها في المحافظات كافة إبلاغ أصحاب المؤسسات التعليمية الخاصة عدم زيادة الأقساط السنوية قبل الحصول على موافقة الوزارة أصولاً تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف منها، ومساءلة المعنيين بالإشراف عليها في حال عدم إبلاغهم عنها، والتقيد بأحكام المادة /37/ من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2004 بالنسبة لأجور الخدمات الأخرى والميزات الإضافية، بما فيها أجور نقل الطلبة وثمن الألبسة والكتب الإثرائية، على أن تُعلم المؤسسة التعليمية الخاصة مديرية التربية، وأولياء الأمور بها سنوياً قبل التسجيل، ويعد حجب هذه المعلومات مخالفة صريحة توجب المساءلة في ضوء المواد ذات الصلة، وتوجيه أصحاب المؤسسات التعليمية الخاصة الراغبين بزيادة أقساطهم السنوية برفع مقترحهم للزيادة كموعد أقصاه حتى تاريخ 2020/7/15م ولا يتم النظر بأي طلب بعد تاريخه».

التعميم أعلاه لم يمنع المدارس الخاصة من زيادة الأقساط السنوية، أو قيمة بدل الخدمات، بل ربطها بموافقة مديريات التربية من الناحية العملية، وذلك حسب التعليمات النافذة.

بمعنى آخر، إن الزيادة قائمة وستصبح مشروعة، لكن ربما جرى تأجيل البت بها لحين استكمال الإجراءات القانونية الخاصة بها من أجل شرعنتها، ليس إلا!.

مزيد من الأرباح الصافية

أثار ذوو الطلاب أيضاً موضوع تكبدهم أقساط الفصل الثاني من العام الدراسي لهذا العام، مع نفقات الخدمات خلال هذا الفصل، دون جدوى، فقد توقفت الدراسة خلال كامل الفصل الثاني تقريباً، ما يعني أن غالبية المبالغ المسددة من قبلهم أصبحت ربحاً صافياً استفاد منه أصحاب هذه المدارس، وهو ما لم يصدر بشأنه أي شيء رسمي، باستثناء ربما ما صرح به مدير تربية حمص، بحسب بعض وسائل الإعلام منذ عدة أيام، بقوله: «الطالب غير ملزم بدفع ما تبقى عليه من ذمة مالية عن أجور النقل وباقي الخدمات والميزات الإضافية الأخرى خلال توقف الدوام المدرسي، وله الحق باسترداد ما تبقى من قيمة هذه الرسوم خلال فترة التوقف في حال كانت مستوفاة».

أما عن القسط، فلم يتم التطرق له لا من قريب ولا من بعيد! مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المبالغ سبق أن تم تسديدها قبل بداية الفصل الثاني من قبل ذوي الطلاب.

بالمقابل، فقد أعلنت بعض المدارس الخاصة أنها ستقوم بخصم قيمة المواصلات عن الشهر الرابع والخامس فقط، وتحويلها كدفعة مواصلات للعام القادم لمن يرغب بالاستمرار، وفي حال عدم الرغبة يُعاد المبلغ نقداً.

توقفت الدراسة خلال كامل الفصل الثاني تقريباً ما يعني أن غالبية المبالغ المسددة أصبحت ربحاً صافياً استفاد منه أصحاب المدارس

تصريح واستياء طال المدارس الحكومية

أثار تصريح معاون وزير التربية عبر إحدى الإذاعات المحلية خلال الأسبوع الماضي موجة استياء من قبل ذوي الطلاب، في المدارس العامة والخاصة على حد سواء، حيث قال في معرض رده على الشكاوى من ارتفاع أقساط المدارس الخاصة: «يجب التمييز بين الأقساط والخدمات التي تقدمها المدارس الخاصة.. ومن لا يريد أن يدفع.. فليأتي إلى المدارس الحكومية».

فذوو الطلاب في المدارس الخاصة، الذين يعانون سنوياً من ارتفاع أقساط هذه المدارس، اعتبروا هذا التصريح بمثابة إطلاق يد هذه المدارس على مستوى تحديد أقساطها وبدلات خدماتها، بل مع الصمت على كل أشكال وأوجه الاستغلال التي يتعرضون لها سنوياً.

بالمقابل، فقد فُتحت قريحة ذوي الطلاب في المدارس الحكومية على واقع هذه المدارس المتردي، والتي تُوجت بمضمون التصريح أعلاه الذي يُقر بدونية المدارس الحكومية عن الخاصة، وكأن صاحب التصريح غير معني بهذا التردي وغير مسؤول مع غيره من المسؤولين في الوزارة، بل وفي الحكومة، عمّا آل إليه الحال في المدارس الحكومية من تراجع على كافة المستويات!.

بوابات الخصخصة

مع التأكيد طبعاً على أهمية المدارس الحكومية وضرورة دورها، وعلى مجانية التعليم والتمسك به، إلا أن الترهل والتردي المستمر في هذه المدارس يعتبر البوابة التي تعبر من خلالها سياسات الخصخصة الجارية على العملية التعليمية، وتبررها، اعتباراً من أجور المدرسين، مروراً بتعداد الطلاب في الشعب الصفية، وليس انتهاءً بالمناهج المقرة، وما بينها جميعاً من أشكال تراخي ومحسوبية وفساد، وقد سبق لقاسيون أن سلطت الأضواء على تفاصيلها من خلال الكثير من المواد خلال السنوات الماضية.

فإذا كانت المدارس الخاصة حكراً على أبناء الأثرياء خلال عقود سابقة، فقد أصبحت ملاذاً لأبناء شرائح أخرى في ظل هذا التراجع والتردي، لذلك تزايدت بداية معدلات اللجوء للدروس الخصوصية، وما زالت، حتى وصل الأمر للحاجة لهذه الدروس على مستوى طلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، ولاحقاً تزايدت أعداد المدارس الخاصة لتستقطب المزيد من الباحثين عن ملاذات تعليمية أفضل، كما ارتفعت مستويات استغلالها، وكذلك اختلفت مستوياتها وسوياتها أيضاً، بحيث أصبح الاستغلال متشعباً في هذه المدارس، مع شرعنة هذا الاستغلال من الناحية العملية.

أقساط فلكية

فيما يلي بعض الأرقام المتداولة، بحسب ذوي بعض الطلاب، كأقساط سنوية مطلوبة عن العام الدراسي القادم في مدينة دمشق كمثال:

إحدى المدارس في منطقة باب شرقي كان قسطها لهذا العام 235 ألف ليرة وذلك، وقد أصبح للعام القادم 450 ألف ليرة وذلك لطلاب الحلقة الأولى، بدون مواصلات.

مدرسة أخرى في مشروع دمر حددت القسط السنوي بمبلغ 490 ألف ليرة، وذلك لطلاب التحضيري، متضمناً اللباس والكتب فقط دون مواصلات، أما طلاب الابتدائي فقد بلغ القسط الخاص بهم مبلغ 650 ألف ليرة.

إحدى المدارس في منطقة باب توما حددت قسطها السنوي للعام القادم للمرحلة الإعدادية بمبلغ 250 ألف ليرة، بدون مواصلات وكتب وغيره.

إحدى روضات الأطفال في منطقة المزة حددت قسطها السنوي للعام القادم بمبلغ 225 ألف ليرة، بدون مواصلات، وقد كان العام الحالي 140 ألف ليرة.

وعن مدارس النخبة ذات النجوم، فقد تراوحت أقساطها بين 675– 900 ألف ليرة، بدون مواصلات وكتب وخدمات.

ساحة الميسات في العاصمة.. الإهمال والاضطرار للتجميل

بدأت محافظة دمشق خلال الأسابيع القليلة الماضة بعملية تحسين وتجميل لساحة الميسات، ولا شك أن أبناء المدينة وسكانها والقادمين إليها يستحقون أن يتمتعوا بالمشاهد الجمالية للساحات والحدائق فيها، وأن ينتعشوا بأشجارها وهوائها ومائها، كما لا شك أن الاهتمام بالساحات والحدائق عبر زيادة أعداد الأشجار فيها له انعكاسات بيئية إيجابية إضافية أيضاً.

■ نوار الدمشقي

لكن المقارنة التي تبادرت لأذهان سكان المنطقة كانت مع حديقة السبكي التي لا تبعد عن ساحة الميسات كثيراً، من حيث الإهمال الذي نالته خلال الفترة الماضية، برغم ما صرف عليها من أجل «تحسينها» و«تجميلها» خلال السنين القريبة الماضية، بعد الكثير من الشد والجذب الذي أحالها لفترة من الفترات إلى صحراء قاحلة، وكذلك المقارنة مع الكثير من الحدائق والساحات العامة الأخرى في العاصمة.

الاختلاف بسيط والخشية من استمرار الإهمال

بحسب بعض سكان المنطقة، فقد بدأت عمليات «التجميل» في ساحة الميسات، عبر نبش وتجريف ترابها بداية، والذي ترافق مع إزالة بعض الأشجار منها تمهيداً للعملية «التجميلية» المرتقبة، ثم تم إحضار كميات من التراب الإضافية، حيث ظهرت في الساحة بعض الهضاب الترابية المنخفضة الموزعة على أطرافها وبوسطها، ثم تلا ذلك زراعة العديد من الأشجار والنباتات المختلفة على جوانبها وبداخلها، مع إعادة إحياء مرجها العشبي، بعد إعادة تأهيل مرشات الماء فيها، وقد استمرت هذه العمليات على مدار أسابيع، ومن خلال العديد من الورشات.

النتيجة المبدئية بحسب سكان المنطقة، أن المشهد العام ربما أصبح أجمل من خلال التنوع الشجري والنباتي الذي تم إحيائه في الساحة، برغم أن الاختلاف لم يكن كبيراً، باستثناء الهضاب الترابية التي تم إدخالها على بنية الحديقة ولم تكن موجودة سابقاً. وهؤلاء قالوا: إن حديقة الساحة تعتبر كبيرة نسبياً بالمقارنة مع غيرها من الساحات العامة في العاصمة، وكانت بحاجة للمزيد من الاهتمام ليس إلاّ.

فقد سبق أن كان فيها العديد من الأشجار والنباتات والورود والغطاء العشبي، لكن الإهمال أدى إلى موات بعض أشجارها، وإلى يباس جزء كبير من مرجها الأخضر، وهو ما سجلوا خشيتهم منه مع مرور الوقت، بحال استمر الإهمال بعد عملية التجميل الأخيرة، خاصة وأنهم سبق أن شهدوا ما حل بحديقة السبكي من ترد بعد عمليات التجميل لها، بسبب الإهمال وعدم المتابعة، كما سبق وأن شاهدوا نتائج اقتلاع الأشجار من منصف شارع بيروت وسط العاصمة، والبدائل من الأشجار المثمرة «حمضيات وأشجار زينة» التي تم زراعتها عوضاً عنها، والتي لم تعد موجودة بغالبيتها!.

كم كلفت عملية التجميل لهذه الساحة ومن هي الجهة المستفيدة من كتلة الإنفاق المصروفة عليها؟

أسئلة تفرض نفسها

لن نقلل من ضرورة الاهتمام بجمالية الساحات والحدائق، وبالغطاء النباتي عموماً، سواء في العاصمة أو أية مدينة أخرى، كما لن نبخس الجهود المبذولة حقها طبعاً، لكن لا بد من طرح بعض الأسئلة الهامة:

أليس من الأجدى استمرار الاهتمام بالحدائق والساحات، بدلاً من تركها للإهمال، والاضطرار لدفع تكاليف على صيانتها وتحسينها لاحقاً؟.

كم ستكلف عمليات التجميل اللاحقة بحال استمرار الإهمال؟

ماذا لو تم توظيف التكاليف المصروفة على عمليات التجميل والتحسين للساحات والحدائق، بحال تم المحافظة عليها، على مجالات خدمية أخرى في العاصمة؟.

كم كلفت عملية التجميل لهذه الساحة، ومن هي الجهة المستفيدة من كتلة الإنفاق المصروفة عليها؟.

أخيراً، ربما لا يسعنا إلا أن ننتظر عدة أشهر لنرى النتائج النهائية لعملية التجميل، عسى تحقق التكاليف المصروفة عليها الجدوى منها، ولا تضيع هباءً بفعل الإهمال، بانتظار متعهدين ومستفيدين جدد!.

موسم الحشرات والتعامل المتأخر معها

بدأت درجات الحرارة بالارتفاع، وبدأ معها ظهور الحشرات الموسمية وتزايدها كما كل صيف، مع ما يرافقها من معاناة، وما يصاحبها من لدغات وأحياناً أمراض، وخاصة على مستوى الأطفال.

وكما كل موسم أيضا تظهر الجهات المسؤولة عن المكافحة في المحافظات والبلديات وكأنها متفاجئة من الحشرات وتكاثرها بفصل الصيف، حيث تتأخر عمليات رش المبيدات الحشرية، وتقتصر، بحال القيام بها، على بعض الأحياء دون سواها!.

حشرات تغزو المدن والأرياف

إضافة للناموس والبرغش، وغيرها من الحشرات، الطائرة أو الزاحفة، الصغيرة التي تنشط مع ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف، فقد غزت حشرة الخنفساء السوداء، المسماة «كالوسوما»، مجدداً هذا العام الكثير من المدن والأرياف، وبشكل كثيف أيضاً، وقد تداول المواطنين الكثير من الصور التوثيقية لهذه الحشرة بأعدادها الكبيرة.

وبرغم التجربة المسبقة لهذه الحشرة خلال العام الماضي، وبرغم التصريحات الرسمية من قبل بعض الاختصاصيين، التي تقول بأن هذه الحشرة ليست ضارة، وبأن موسم تكاثرها قصير لا يتجاوز الأسبوعين، وبأنها مفيدة للتوازن البيئي، إلا أن كل ذلك لم يشكل عامل اطمئنان للمواطنين، خاصة أن أعدادها كبيرة، وتتسلل إلى داخل البيوت، ناشرة الذعر والرعب، وخاصة لدى الأطفال.

كما انتشرت حشرة مشابهة هذا العام، لكنها أصغر حجماً من الخنفساء السوداء، وأيضاً كانت بكثافة عددية عالية، وقد ظهرت في بعض المدن والأرياف أيضاً، وتسللها إلى داخل البيوت، حيث تجذبها الأضواء، أسهل من الخنفساء السوداء نظراً لصغر حجمها.

لا برامج استباقية للمكافحة الحشرية

المحافظات والبلديات كان تجاوبها متأخراً، كما جرت العادة، على مستوى وضع برامج المكافحة اللازمة بمواجهة الغزو الحشري مع بداية فصل الصيف، علماً أنه من المفترض أن تكون هذه البرامج موضوعة مسبقاً، كي تنفذ ويُعمل بها بشكل استباقي، وقبل الوصول لمرحلة الغزو الحشري بالأعداد الكبيرة كما جرى هذا العام، والعام الماضي، وخاصة بالنسبة للخنفساء السوداء.

فقد قامت محافظة دمشق على سبيل المثال بأعمال رش المبيدات الحشرية، الرذاذي والضبابي، في بعض المناطق والأحياء في المدينة، خلال الأسبوع الماضي، لكن هذه الأعمال لم تشمل كافة الأحياء، كما لم تكن بالكم الكافي بحيث يتم التخلص من الحشرات أو التخفيف منها، حتى في الأحياء المستهدفة من عمليات الرش.

ثم أعلنت المحافظة عن برنامج أسبوعي لرش المبيدات، وذلك اعتباراً من تاريخ 2020/5/17، على أن يشمل كافة أحياء المدينة، صباحاً ومساءً، ومتضمناً الحدائق العامة وحول ضفاف الأنهر، كما عممت رقم هاتف من أجل تلقي شكاوى المواطنين بهذا الصدد أيضاً، وما علينا إلا أن ننتظر ونراقب مع المواطنين تنفيذ برنامج المكافحة المزمع.

بجميع الأحوال فقد ظهر تأخر فاعلية المحافظات والبلديات بمواجهة الغزو الحشري مع مطلع فصل الصيف الحالي، هذا الذي لم يعد نوعاً من المفاجأة بسبب التغير المناخية بل أصبح يأخذ طابع النمط السنوي الواجب إدراجه في المهمات الموسمية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية وضرورة المكافحة الحشرية في الوقت الراهن، نظراً للظروف الصحية الخاصة المرتبطة بالكورونا ونظام الحجر والحظر المطبق.

فإذا كانت محافظة دمشق قد تأخرت بوضع برنامجها لمكافحة الحشرات بهذا الشكل وهي العاصمة، فكيف الحال مع برامج بقية المحافظات والبلديات؟

تستمر حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمية، ويتوقع البعض أن تصبح هذه سمتها العامة، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً على مصير منظومة «البترودولار» وبالتالي، على الموقع العالمي للدولار ذاته! فجميع الأسس التي قام عليها البترودولار تهتز، والأزمة الحالية هي انكشاف لجملة تناقضات تتفاعل منذ مطلع الألفية على الأقل...

«البترودولار» منظومة الهيمنة الأمريكية على النفط...

الأسس تهتز والبدائل تُبْنى

ما هي منظومة البترودولار، وما هي أسسها، ثمّ ما المتغيرات الأساسية التي تهدد استمرارية هذه المنظومة والتحديات التي تقف في وجه بدائلها؟!

■ عشتار محمود

أولاً: ما هو «البترودولار»؟

يرتبط مصطلح البترودولار بتسعير النفط العالمي بالدولار الأمريكي الأمر الذي بدأ في خمسينات القرن العشرين، والبترودولار هو ببساطة كتلة الدولار الناجمة عن بيع النفط عالمياً، أما منظومة البترودولار التي أساسها تجارة النفط العالمي بالدولار فهي أعقد من هذا...

إنها بنية متكاملة من العلاقات الدولية الناجمة عن ترابط «نفط- دولار»، وربما يمكن أن نختصرها في ثلاثة محاور:

الأول والأهم: هو الاتفاقات والعلاقات السياسية الاقتصادية والعسكرية بين الكتل الأساسية تاريخياً في سوق النفط من كبار المنتجين والمستهلكين. وبالدرجة الأولى الوزن الأمريكي في «الشرق الأوسط» والعلاقات الأمريكية- السعودية على وجه التحديد.

وثانياً: بنية من مؤسسات إدارة قطاع الطاقة على المستوى العالمي أنشأها الغرب. وثالثاً: آليات تسعير النفط العالمي، حيث يظهر حجم التشابك الكبير بين قطاع المال وسوق النفط. وتتضح محاور المنظومة أكثر بالعودة إلى بعض مفاصل نشأتها وترسخها خلال خمسين عاماً...

نشأة البترودولار العلاقات السعودية- الأمريكية

ترتبط نشأة البترودولار بالاتفاقيات السعودية الأمريكية مطلع السبعينات، وهي التي رسخت عملياً هذه المنظومة، ولكن يُعيد البعض نشأة البترودولار إلى عام 1945، واللقاء بين روزفلت والملك عبد العزيز بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد اتفاقية بريتون وودز عندما أصبح الدولار المغطى بالذهب عملية التداول العالمية.

فهذه المرحلة التي شهدت تثبيت الأقدام الأمريكية في السعودية وجملة اتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية، تعتبر منشأ البترودولار حيث أصبح النفط متداولاً بالدولار مع التراجع البريطاني.

في عام 1971 ومع التراجع الكبير في سعر الدولار عالمياً وفك ارتباطه بالذهب، خسرت الدول النفطية الكثير من قيمة إيراداتها النفطية، وطرحت أطراف في أوبك تسعير النفط بعملة أخرى غير الدولار، وعقب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في عام 1973، عاد الأمريكيون ليثبتوا تسعير النفط بالدولار عبر اتفاقات مباشرة مع السعودية في عام 1974، قادها وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر تضمنت عملياً: ضمان استمرارية تسعير النفط بالدولار، واستخدم فوائض الدولار في الاقتصاد الأمريكي سواء عبر الاتفاقيات الاقتصادية مع الشركات الأمريكية لشراء السلع من تكنولوجيا وصناعات وأسلحة وغيرها، أو عبر إعادة تدوير فوائض البترودولار السعودية لتستخدم في السوق المالية الأمريكية وسندات الخزينة الحكومية.

بهذه الاتفاقات تغطي الولايات المتحدة طباعة دولارها بالهيمنة على تجارة النفط الدولية، وأيضاً باستهلاك فوائض النفط في الاقتصاد الأمريكي، وأصبح نمط العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة محدداً لدول مجلس التعاون الخليجي، وعموم دول أوبك الأخرى المنتجة للنفط نظراً للهيمنة الأمريكية على عوائد النفط السعودية، والوزن السعودي الأهم في منظمة أوبك.

أما ما الذي تقدمه الولايات المتحدة للسعودية بالمقابل؟ عملياً لا شيء... الولايات المتحدة عرضت عرضها هذا مقابل «ضمان الحماية» للنظام السعودي، الأمر الذي يعني عملياً «عدم الإضرار».

المؤسسات والتسعير وترسيخ الهيمنة

إن الوصول إلى اتفاق السبعينات بين الولايات المتحدة والسعودية كانت له أسس موضوعية، فعملياً لم تكن هنالك عملة أخرى قادرة على تأمين السيولة الكافية لسوق تداول النفط في السبعينات والتي بلغت 15-20% من مجمل التجارة الدولية، والطرح البديل لربط النفط بسلة عملات لم يكن قابلاً للعيش في ظل الهيمنة الموضوعية، ليس فقط للدولار بل للولايات المتحدة في حينها بوزنها الاقتصادي في سوق النفط، حيث كانت المستورد الأكبر عالمياً بلا منازع، وأبعد من ذلك عوامل قوتها الأخرى اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً.

لقد ثبتت الولايات المتحدة هذه الهيمنة على سوق النفط عبر منظومة إدارة الطاقة العالمية، أو ما يسمى نظام الطاقة الدولي بمؤسساته ومجموعة القواعد والآليات التي وضعت عبر: منظمة الطاقة الدولية «IEA»، منظمة التعاون والتنمية الدولية OECD، ومنظمة الأوبك OPEC وغيرها، والتي تشبه باقي المنظمات الدولية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية، من حيث تسييس الأوزان والتصويت وآليات اتخاذ القرار فيها، وهيمنة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى عليها، إضافة إلى وضع شروط وسياسات للدول الأعضاء.

الأداة الأهم في ترسيخ هيمنة الدولار على تجارة النفط العالمية هي عبر تسعير النفط العالمي، حيث يسعّر النفط في مكاتب شركات خدمات الأسواق الأمريكية الكبرى مثل «PLATTS»* وغيرها، أما التداول الفعلي للنفط والعرض والطلب عليه هو جزء فقط من هذا التسعير رغم أنه يبقى الأساس.

المؤشران الأساسيان لأسعار النفط خام برنت في بريطانيا، وWTI غرب تكساس الأمريكي يسعّران أكثر من 75% من النفط المنتج عبر العالم، والأسعار المنشورة في هذه المؤشرات اليومية توضع على أساس بنية معقدة للمعلومات تربط بين البيانات من أسواق النفط العالمية، سواء العقود الفعلية في سوق تداول النفط فيزيائياً، أو العقود الافتراضية في السوق المالية لتداول المشتقات النفطية «العقود الآجلة، والمستقبلية وغيرها من الأنواع».

* نوافذ PLATTS للتسعير «هي مراكز إلكترونية تتدفق إليها المعلومات من سوق النفط والبضائع العالمية بشكل لحظي من الشركات الكبرى دولياً المشتركة بها، وتقوم بتشكيل وإعلان أسعار بلاتس وأسعار الإغلاق لأهم الأسواق المالية عالمياً للنفط وغيره، وهي تتبع لشركة خدمات مالية خاصة أمريكية».

ترتبط نشأة البترودولار بالاتفاقيات السعودية الأمريكية مطلع السبعينات وهي التي رسخت عملياً هذه المنظومة لكن يُعيد البعض نشأة البترودولار إلى 1945

تغير الأوزان في السوق الفعلية

الولايات المتحدة كمركز لهيمنة المنظومة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ربطت عملتها بالسلعة الأكثر تداولاً عبر العالم وهي النفط، ورسخت منظومة البترودولار بهدف أساسي: حماية الموقع العالمي للدولار كعملة تبادل دولية مهيمنة.

عناصر المنظومة عديدة، ولكن أهمها: موقع الولايات المتحدة في تداول واستهلاك النفط عالمياً، علاقة الهيمنة على السعودية ومنها على أوبك، استخدام الفوائض النفطية في سوق المال الأمريكية، آليات تسعير النفط في السوق الدولية.

ولكن جميع هذه العناصر تتعرض لتحديات جدية، وبدرجات متفاوتة... تجعل منظومة البترودولار فعلياً موضع تساؤل حول إمكانية استمرارها، وثمن هذا الاستمرار.

الولايات المتحدة لم تعد المستورد الأكبر عالمياً للنفط الخام، وبالتالي ليست اللاعب الأساسي موضوعياً في التأثير على سوق بيع النفط الدولية... والتحدي ليس فقط من الصين التي أصبحت أكبر مستورد عالمي تساهم بنسبة 18% من كتلة استيراد النفط الدولية، بل أيضاً من كتلة الاتحاد الأوروبي التي أصبحت بشكل مشترك تستورد قرابة 30% من النفط الخام عالمياً، هذا عدا عن أوزان الاستهلاك الكبرى الأخرى في السوق الآسيوية: الهند وكوريا الجنوبية، واليابان وغيرها، حيث الاستيراد الآسيوي يقارب 48% من المجمل العالمي.

اليورو تحدّ لم ينجح...

مع ظهور اليورو وتوسعه منذ عام 1999، بدأت بوادر من بعض الدول النفطية لتجارة النفط باليورو، مثل: إيران، بينما كان العراق أول من أجرى عقوداً فعلية باليورو، حتى أن السعودية أجرت عقوداً للبيع باليورو

في تلك المرحلة... ولكن العملية لم تستمر لعدة أسباب، منها: ما يتعلق بقلة مرونة اليورو قياساً بالدولار، فالسوق الأمريكية تضخّمت مالياً إلى حد بعيد مع مطلع الألفية وتوسعت المشتقات النفطية وغير النفطية، وأصبحت سوق سندات الدَّين الحكومية الأمريكية أكثر إغراءً لفوائض النفط، بينما لم يكن من الممكن أن تجاريها السوق المالية الأوروبية، التي لا تمتلك أوراقاً مالية موحّدة باليورو، بل على مستوى الدول الأوروبية منفردة. أما السبب الأهم فهو: أن الولايات المتحدة منذ مطلع الألفية أطلقت ما أسمته «الحرب على الإرهاب» مستعرضة وزنها العسكري لحماية هيمنة الدولار، وتهديد من يحاول إزاحته سواء اليورو أو غيره وتحديداً من منطقة «الشرق الأوسط»، وبعد الحرب على العراق أصبحت فوائض النفط العراقي تتحول بجزئها الأعظم إلى سندات الخزينة الأمريكية «حوالي 31 مليار دولار» كما توسعت إلى حد بعيد مساهمة صناديق الاستثمار الخليجية في سندات الدَّين الأمريكية.

لم يشكل اليورو تحدياً جدياً أمام الدولار في ميدان تجارة الطاقة، ولكن العلاقات الروسية الأوروبية، والإيرانية الأوروبية هي واحدة من التحديات البارزة والمستمرة في وجه البترودولار... لذلك فإن «التلغيم» الدائم لهذه العلاقات هو محدد من محددات السلوك الأمريكي، والذي يتجلى بشكله الواضح في منع العلاقات الاقتصادية عبر استمرار وتشديد العقوبات على كل من روسيا وإيران. حيث يضع الأمريكان الأوروبيين أمام تحدّي هيمنة منظومة الدولار المالية في ظل أزمة ديون سيادية في القارة الأوروبية لا تجعل التحدّي خياراً سهلاً... ولكن مع كل تشديد للعقوبات وتعقيد للعلاقات الأوروبية مع الطرفين الروسي والإيراني فإن مبادرات تجاوز العقوبات تتسع. آخرها ما يسمى آلية PVC الآلية الممولة من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، والتي تتيح للشركات الأوروبية بالتعامل مع إيران خارج منظومة الدولار، إضافة إلى استمرار العمل بخط السيل الشمالي الذي يزيد ضخ الطاقة الروسية إلى أوروبا، رغم العقوبات والمبادرة الروسية للدفع باليورو مقابل واردات الطاقة الروسية. خطوات تلقى ممانعات جديّة وصعوبات، ولكن ظهور المبادرات الأوروبية تجاه إيران وروسيا يوحي بمستوى احتدام التناقضات، ومحاولة شق الطريق باتجاه تطبيع العلاقات وفتح احتمال تجارة الطاقة الأوروبية بغير الدولار.

الصين التحدّي الفعّال

تحوّلت الصين بعد أزمة عام 2008 إلى المواجهة مع منظومة الدولار عموماً، الأمر الذي تجلى في السعي لتدويل العملة الصينية للتداول في سوق الطاقة وغيرها.

ولكن العديد من الإجراءات الصينية تستهدف المحور المركزي في هيمنة الدولار عالمياً أي منظومة البترودولار... حيث أصبحت الصين التي تستورد 68% من استهلاكها النفطي، مضطرة إلى توسيع سياسة أمن الطاقة الصينية عبر جملة إجراءات للتأثير والمساهمة في عملية تسعير النفط دولياً.

اعترضت الصين كثيراً على مؤسسات الطاقة الدولية واعتبرتها مسيسة، ولم تندمج تماماً في هذه البنى التي تطالب الصين بهيكلة سياسة الطاقة المحلية، وبإفصاحات تفصيلية عن احتياطياتها الاستيراتيجية، كما انتقدت الصين نظام التصويت وآليات اتخاذ القرار في هذه المؤسسات، واعتبرتها غير عادلة ولا تتناسب مع الأوزان الفعلية في سوق الطاقة.

فسعت الصين إلى زيادة وزنها في مؤسسات دولية أخرى في مجال الطاقة، مثل «IEF»، وأوبك، والوكالة الدولية للطاقة البديلة «IRENA». إضافة إلى سعيها لتأسيس مؤسسات أخرى في إطار بريكس، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومجموعة العشرين التي في ظل القيادة الصينية لها في عام 2016 وضعت عنواناً أساسياً على جدول الأعمال: «إيجاد نظام حوكمة دولية للطاقة أكثر فعالية وكفاءة»، إضافة إلى زيادة الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة في دول «مبادرة الحزام والطريق» حيث أعلنت في 2016 أن استثماراتها الطاقية في دول المبادرة ستزداد بمقدار 27 تريليون دولار حتى 2050، لتخلق أكثر من 200 مليون فرصة عمل.

حيث تتحدى الصين نظام الطاقة الدولية بقدراتها المالية الهائلة وعلاقاتها الواسعة، وتعمل على تحجيم المؤسسات الغربية عبر تفعيل مؤسسات أخرى...

كما انتقدت الصين في إطار سياسة أمن تسعير الطاقة، وزن القطاع المالي في تحديد أسعار النفط واعتبرت أن الإستراتيجيات المضاربية تهيمن على التسعير عبر البنوك الدولية وصناديق التحوط والاستثمار المالي التي ترفع الأسعار.

وسعت لمواجهة هذا عبر زيادة قدرة شركاتها النفطية الكبرى ومنظومة الاحتياطيات الاستراتيجية والمصافي لديها، لتكون قادرة على بيع وشراء ملايين البراميل النفطية خلال دقائق في السوق الحقيقية في آسيا، وذلك لمواجهة تأثير سوق المال على تسعير النفط بمبيع وشراء النفط فعلياً، عبر شركاتها، لتزيد من دورها في سوق التسعير وتجعل السوق المالية متأثرة بالسوق الحقيقية في آسيا.

كما انضمت شركات النفط الصينية الوطنية الكبرى لتصبح لاعباً مساهماً في سوق المال الدولية التي تحدد السعر، عبر انضمامها إلى نوافذ PLATTS للتسعير، حيث تسعى الشركات الصينية إلى التأثير على الأسعار الدولية من داخل المنظومة نفسها.

وسّعت الصين أيضاً العلاقات مع الدول النفطية التي تفرض عليها الولايات المتحدة عقوبات، ووصلت إلى أشكال لتبادل النفط مقابل اليوان مباشرة، وهو ما حصل مع إيران ولكنه توقف، وما جرى مع فنزويلا عبر منظومة إقراض باليوان مقابل مدفوعات بالنفط الفنزويلي، وما يجري مع روسيا بشكل مضطرد منذ عام 2016 محوّلاً روسيا إلى المورّد الأكبر للنفط إلى السوق الصينية. الاتفاقيات المباشرة لتداول النفط باليوان لم تستقر حتى الآن سوى مع روسيا، ولا تزال تشكل 2,4% من تجارة النفط الدولية، بينما مع تشديد العقوبات على إيران وفنزويلا تراجعت هذه الآليات مؤقتاً، حيث لا تزال السوق الصينية مرتبطة عميقاً مع المؤسسات المالية الغربية، والعقوبات قادرة على الضغط عليها، ولكن الصين شجعّت مؤخراً الآلية الأوروبية للتعاون مع إيران وتحدثت عن إمكانية مشاركة صينية فيها.

يضاف إلى هذا تعمّق العلاقات الصينية مع دول منظمة التعاون الخليجي في المجال النقدي والمالي، الذي يعكس انخراط فوائض البترول الخليجية في السوق الصينية وفي سوق اليوان. وذلك عبر إنشاء اتفاقيات تبادل عملات مع قطر والإمارات، وإنشاء مراكز مقاصة لليوان في الدولتين، إضافة إلى فتح حسابات للتبادل بالعملات المحلية بعد تحول اليوان إلى عملة احتياطي دولية مع كل من السعودية والإمارات، وهو ما يقلص العمولات ويسرّع التداول، كما أنها أتاحت لهذه الدول استخدام اليوان للتداول مع دول أخرى في منطقة حوض الباسيفيك. هذا عدا عن التوسع الاستثماري الصيني في منطقة الخليج عبر مبادرة الحزام والطريق. حيث تبني الصين وزناً اقتصادياً مؤثراً في الخليج، وتدفع اليوان ليكون جزءاً هاماً من هذه العلاقات في عملية لا تلقى ممانعة واضحة في الخليج.

وسّعت الصين أيضاً العلاقات مع الدول النفطية التي تفرض عليها الولايات المتحدة عقوبات ووصلت إلى أشكال لتبادل النفط مقابل اليوان مباشرة

الإجراء الأهم والتصعيدي الصيني كان في إنشاء سوق عقود النفط المستقبلية المدعومة بالذهب في شانغهاي، المؤشر الذي يستهدف السوق الآسيوية بالدرجة الأولى ولتداولات النفط المتوسط والثقيل الذي تنتجه وتستهلكه الصين وتستورده من حقول الشرق الأوسط وروسيا، فإحدى المحددات لسوق اليوان هي العقود المرتبطة بنفط منطقة الخليج تحديداً النفط الخام المتوسط، وأهم وجهات العقود المتداولة: الإمارات، عُمان، قطر، اليمن، العراق، ومن حقل شنغلي الصيني، دون وجود لحقول سعودية وإيرانية...

كما أبدت سوق دبي اهتمامها بالتعاون مع عقود شانغهاي، ووصل المؤشر في وقت قياسي إلى نصف قيمة التجارة النفطية والتداول في سوق برنت، وهو الثاني الأكبر عالمياً، مساهماً بنسبة 14% من قيمة التجارة الدولية للنفط الخام.

العلاقات السعودية الأمريكية

تغيرات تدريجية تجري في العلاقات الدولية السعودية، التي تعتبر أحد أهم أدوات منظومة البترودولار... فالسعودية تفتح أبوابها واسعةً للعلاقات مع الصين، حيث أصبحت أكبر مستقبل للاستثمارات الصينية بين دول الخليج. كما أنها حوّلت صناديق استثمارها السيادية التي تتضمن جزءاً هاماً من فوائض النفط لتنوع استثماراتها الدولية، وتستثمر في الشركات العالمية المتنوعة سواء في السوق الأمريكية أو غيرها، ووسعت علاقات تعاونها مع روسيا عبرOPEC + وفي هذا تغيير لبنية أوبك والأوزان فيها وتنسيق روسي سعودي تراه الولايات المتحدة خطراً.

كما أن السعودية أعلنت في 2019 عن إمكانية تجارة النفط باليورو مع الاتحاد الأوروبي، وعملت مؤخراً على إثبات وزنها في تسعير النفط العالمي عندما استمرت بالضخ خلال الأزمة الحالية، في وقت تراجع الطلب مؤدية إلى خسائر هامة في سوق النفط الصخري الأمريكية، دفعت إلى انهيارات في سوق النفط الأمريكية عندما وصل السعر إلى –40$ للبرميل.

الأزمة الأخيرة وضّحت مستوى التناقض في العلاقات السعودية الأمريكية النفطية، كما أن انهيار أسعار النفط يقلّص فوائض البترودولار إلى حد بعيد، بل يحوّل دول الخليج إلى أزمات سيولة مالية وعجوزات... ما يلغي جزءاً من المصلحة الأمريكية في سوق نفط الخليج التي كانت فوائضها تنتقل إلى الولايات المتحدة، ولكنه لا يلغي الاهتمام الأمريكي بمخزون وإنتاج النفط السعودي والخليجي، وضرورة بقائه مسعّراً بالدولار. الأمر الذي تحرص الولايات المتحدة على استمراره بكل الطرق، حتى لو اضطرت لأعلى مستوى من الضغط والابتزاز للسعودية، كما تلوّح في قانون NOPEC الذي يفرض عملياً عقوبات على السعودية بذريعة مواجهة احتكار منظمة أوبك للنفط، القانون الذي إذا ما أُقر فإنه يتيح للولايات المتحدة مصادرة الأموال والاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة ويهدد حوالي 1 تريليون دولار من التزامات السعودية في أميركا!

■ * بالاعتماد على دراسة: «PETRO–RMB The oil trade and the internationalization of the Renminbi– 2019»

العوامل التي قامت عليها منظومة البترودولار تتزعزع وتهتز بناء على التناقضات الموضوعية الناجمة عن تغير موازين القوى الدولية في الطاقة وكل المجالات، بينما تلعب الصين دوراً واضحاً في هزّ هذه المنظومة ووضع أسس لبدائلها.

فالولايات المتحدة لم تعد المستورد الأكبر للنفط، بينما لا تزال تهيمن على التسعير عبر علاقاتها مع السعودية، ولكن هذه العلاقة تختل وتفتح احتمالات تصعيد ضد المملكة وفي «الشرق الأوسط» عموماً، وتحديداً مع توسّع وزن الصين واليوان وعقود نفط اليوان في المنطقة. ولا يزال الدولار يُهيمن على التسعير عبر وزن السوق المالية والمستثمرين في سوق النفط، ولكن هذا الأساس يختل أيضاً عبر تراجع أسعار النفط والانهيارات التي أوصلت وقد توصل مجدداً إلى السعر السالب للنفط، كما أن عموم الأزمة المالية قد يفتح ثغرات كبرى وفجائية في المنظومة، ويتيح للبدائل التي تقودها الصين، مثل: عقود نفط اليوان لتوسيع دورها. إن هيمنة منظومة البترودولار لن تنزاح بسهولة والولايات المتحدة تحاول الدفاع عنها بما تبقى لديها من قوة: سواء عبر الفوضى والسلاح وتحديداً في «الشرق الأوسط» حتى لو وصل الأمر للحلفاء في الخليج، أو عبر العقوبات الاقتصادية عالمياً لمنع إنشاء بدائل... وكلتا الأداتين سيف ذو حدّين يؤخران تقدم البدائل، ولكنهما يفعّلان المزيد من التناقضات أمام منظومة الدولار التي لم يعد لديها إلا «البطش» لفرض استمرارها، بينما يتقدم الآخرون بفعالية وهدوء وتعاون لبناء البدائل.

هل سنعلم يوماً ما ثروة الـ1% الأغنى في سورية؟!

تشير بعض الإحصائيات الدولية حول عدم المساواة إلى أن نسبة 14.6% من الناتج السوري يذهب إلى أعلى 1%، أي أن حوالي 200 ألف شخص كانوا يحصلون على حوالي 9 مليار دولار خلال عام واحد من ناتج عام 2010 على سبيل المثال...

■ ليلى نصر

وتثبّت هذه الإحصائيات تقديرها هذا منذ منتصف التسعينات حتى الآن، دون أن تجد طريقة للوصول إلى معلومات أو آليات تقدير جديدة خلال سنوات الأزمة التي شهدت حكماً مزيداً من تمركز الثروة، ففي الأزمات وعندما تقل مصادر الدخل العام يصبح تجميع الثروة لدى القلة الأقوى أمراً محتوماً، فيمركز هؤلاء الأعمال بأيديهم في مسعى للمحافظة على مستوى الدخل ذاته.

وهذا ما جرى ويجري خلال سنوات الأزمة السورية فخروج الكثير من رؤوس الأموال خارج البلاد مع بدايات الأزمة، كان عملياً تعبيراً عن تراجع مساحة الدخل التي تتيح لكل هؤلاء الأثرياء بأن يستمروا، فأصبح عدد الأثرياء أقل، ويتحكمون بمجالات عمل أوسع داخل البلاد، وكلما اشتدت الأزمة وتراجع الدخل فإن القلة الأقوى والأكثر تنفذاً تسحب مساحات إضافية من الأضعف، وهو ما نشهده اليوم في أزمة قطاع الاتصالات وقبلها في كشف ملفات فساد وتغيير وجوه، تعبر عن سحب مجالات عمل من أيد معينة وتحويلها غالباً إلى أيد أخرى أعلى.

البلاد تشهد تمركزاً للثروة غير مسبوق ناجم عن تفاقم أزمة النخب السورية، وهذا التمركز هو المصدر الأساسي لمستوى الإفقار والتدهور السريع الذي يجري.

ليس من السهولة تقدير حجم الثروات في سورية وحصة الأغنياء من الدخل، لأن ثروات ودخول الأثرياء غالباً ما تكون مغطاة ومغلّفة بمراحل عديدة من الشركات والوجوه، والحسابات في الداخل والخارج، والشركات والشراكات الوهمية، وتحديداً في دول مثل سورية، حيث الفساد والنفوذ هو مصدر أساسي من مصادر الثراء.

أزمة النخب المتنفذة في سورية والصراع على الثروة المتبقية، يتحول إلى واحد من المخاطر الأساسية التي تحيط بالبلاد لأن نتيجته المباشرة هي ما نراه على الأقل من تدهور قيمة الليرة بمستويات متسارعة وتفشّي الفقر كوباء، وتوسّع قطاع الفوضى والتجارة السوداء والتهريب.

إنّه خطر يهدد بتوسع الجوع الذي يطال 8 مليون سوري حتى الآن، ويهدّد بإزاحة باقي ما تبقى من دور شكليّ لجهاز الدولة في الحياة الاقتصادية، وهو واحد من عوامل الفوضى.

كبار الأثرياء ونخب النفوذ كانوا عبئاً على المجتمع السوري دائماً، ولكنهم اليوم وجه من وجوه «الكارثة الإنسانية» التي يعيشها السوريون، وتعريتهم من كل أغلفة الادعاء والتزيّف ستكون بتحويل الوقائع التي يعرفها كل السوريون عن حجم الفساد ونمط معيشته ومستوى ثروته... تحويلها إلى أرقام ووثائق وملفات.

كم يملكون فعلياً؟ كيف راكموا هذه الثروات؟ أين يودعونها؟ وكيف سنستعيدها؟ وما آليات وقنوات الفساد التي سرّبت كل هذا المال لهم؟ وما هي عناصر القوة التي ينبغي تفكيكها لمنع إعادة تشكيل ثروات من النفوذ والسرقة؟ وما هي عناصر القوة التي ينبغي تثبيتها لتحمي إعادة بناء البلاد من الفساد وتلغي شروط خلقه مجدداً؟

أسئلة كثيرة ستضعها التطورات أمام السوريين، وسيكونون قادرين على الإجابة عنها... وهذا جلّ ما تخشاه نخب التشدد والفساد في سورية، إنّها تخشى اللحظات التي لا يعود العنف فيها قادراً على تغطية الحقائق، ويصبح كل الرّياء والتشدق والمتاجرة «بالشعب السوري وبسيادة البلاد» من كل الأطراف مفضوحاً، والأهم، اللحظة التي يصبح فيها عموم السوريين قادرين على الضغط والفرض والتصرف! الأمر الذي سيتحقق مع أول بوادر الوصول إلى تسويات سياسية لأنها التعبير المكثف عن كسر إرادة المتشددين وتراجع قدرتهم على فرض سطوتهم على مصير البلاد.

الذهب يرتفع 153% في 6 أشهر صعود استثنائي يعكس هبوط الليرة!

تتدهور قيمة الليرة السورية، إذ ترتفع الأسعار بمستويات قياسية ويحوّل أصحاب المدخرات ليراتهم إلى ذهب ودولار بتسارع أكبر...

الارتفاع الذي تشهده سوق الذهب في سورية هو ارتفاع قياسي وغير مسبوق، الشكل التالي يوضح أسعار الذهب خلال السنوات الماضية، حيث بلغت الزيادة في سعر الغرام خلال ستة أشهر مضت: 153%، بينما كان أعلى ارتفاع سجله غرام الذهب خلال ستة أشهر بلغ زيادة 97% بين شهري 11-2015 و 5-2016. ولكن ما نشهده اليوم استثنائي والارتفاع الذي بدأ منذ عام مطلع عام 2019 تصاعد بحدّة في مطلع العام الحالي.

يُشار إلى أن أسعار الذهب العالمية ارتفعت خلال الأشهر الستة الماضية، ولكن بنسبة لا تتعدى 18%.

ارتفاع سعر غرام الذهب عيار 21 بالليرة السورية خلال 8 سنوات

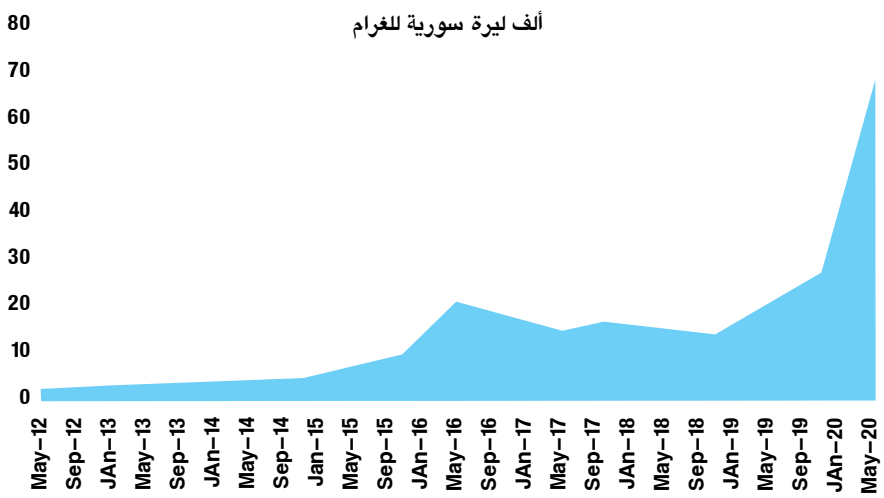

هل حماية المستهلك مستحيلة؟

تجاوزت ارتفاعات الأسعار كل الحدود، وفوضى التسعير شملت كافة الحلقات، لكافة السلع والبضائع في السوق، سواء كانت مستوردة أو منتجة محلياً، والذرائع الممجوجة كتبرير لهذه الفوضى استنزفت الجيوب، استغلالاً وفساداً.

■ عاصي اسماعيل

فموضوع فوضى الأسعار وارتفاعها المستمر تجاوز كل المبررات والذرائع المعتادة، اعتباراً من ذريعة تذبذب سعر الصرف، مروراً بذرائع العقوبات والحصار، وليس انتهاء بالتغني بآليات السوق والعرض والطلب، وضمناً الكثير من الذرائع الأخرى.

فوضى تسعير ومواصفة

إذا آمنا وصدقنا بمشروعية بعض هذه المبررات لرفع أسعار بعض السلع بما يتوافق مع حقيقتها افتراضاً، فإن الواقع يقول: إن ما يجري في السوق من فوضى تسعير تجاوز هذه المبررات بأشواط، مع غض الطرف على هذه الفوضى، مما زاد من عوامل الاستغلال والتحكم بالأسواق والسلع، وبالمستهلكين، ومن جيوبهم وعلى حساب ضروراتهم.

فكيف نقتنع بالأسعار في السوق بأنها دقيقة ومراقبة، في ظل هذه الفوضى؟.

أو أن ما يسمى ببطاقة البيان تتضمن المعلومات الحقيقية عن السلعة، في ظل تزايد مستويات الغش؟.

علماً أن هناك الكثير من البضائع في السوق غير مسعرة، ولا تحمل بطاقة بيان أيضاً، ناهيك عن البضائع مجهولة المصدر، بما في ذلك المهرب منها، والتي تعتبر خارج سياقات السعر والمواصفة، سواء الرسمية أو المتعارف عليها.

هوامش المناورة بالتسعير متروكة للكبار

تقوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتسعير بعض المواد والسلع الأساسية فقط مركزياً، طبعاً بالاعتماد على بيانات المستوردين وتكاليفهم بالدرجة الأولى، وبعد إضافة هوامش الربح الخاصة بحلقات البيع، ومع ذلك تتفاوت أسعار هذه السلع في الأسواق، وتستمر بالارتفاع.

فكيف الحال مع بقية السلع والبضائع التي يجري تسعيرها مكانياً، أو التي يُترك للمنتج أو المستورد تحديدها استناداً لتكاليفه مع هوامش الربح، أو التي تترك للسوق حرية تسعيرها من بوابة آليات العرض والطلب؟.

وكل ذلك يعتبر مشروع ورسمي ومبوب بتعليمات طبعاً، أي إن هامش المناورة بالتسعير متروك لكبار التجار والمستوردين عملياً وبشكل رسمي، رغم كل ما يقال عن التدقيق والرقابة الرسمية عليها!.

الفوترة والضحية والحلقة الضعف

أما ما يفقأ العين أنه وبرغم كل هذا الهامش الاستغلالي المتاح على مستوى التسعير لكبار أصحاب الأرباح، هناك هوامش استغلال إضافية جرى تكريسها من قبل هذه الشريحة المتحكمة بالسلع والأسواق على حساب المستهلكين، وليس أدل على ذلك من تهربها من «الفوترة» مثلاً، حيث تضاف هوامش ربح إضافية كبيرة حتى عن السعر المقترن بالتكلفة والمحدد من قبل هذه الشريحة نفسها عملياً، والتي يقع ضحيتها المستهلك بالنتيجة على مستوى السعر النهائي للسلع، وأحياناً بائع المفرق باعتباره الحلقة الأخيرة والأضعف، مع عدم تبرئته طبعاً.

فجهاز حماية المستهلك ينشط على هذه الحلقة غالباً دون سواها من حلقات التبادل والتوزيع الأكبر والأهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا النشاط الرقابي غالباً ما يكون استناداً لشكوى، أما ما عدا ذلك فهو عبارة عن جولات روتينية ذات طابع ترويجي دعائي، مع عدم تغييب بعض أوجه الفساد فيها.

من فرّغ القانون المعمول به الآن أو ما سبقه من قوانين من محتواه وجيّره لمصلحته ليس عاجزاً عن تفريغ وتجيير غيره من القوانين

السياسات والقوانين المفرغة من محتواها

هذه الهوامش الاستغلالية الواسعة والمسكوت عنها ليست إلا نتاج سياسات المحاباة الرسمية لهؤلاء الكبار، خاصة وأن جلها يُعتبر مقوناً ونظامياً.

فأمر فوضى التسعير والمواصفة السائدة ليس بسبب قلة عناصر جهاز حماية المستهلك فقط، رغم مشروعية هذا السبب نسبياً، وليس بسبب محدودية العقوبات وقصورها في القوانين النافذة، والذي يجري الحديث عن التشدد بها بموجب التعديلات المزمعة على قانون حماية المستهلك حالياً، بل في آليات العمل التي تحكمها وتضعها وتنفذها السياسات القائمة، وتستفيد منها شريحة كبار أصحاب الأرباح والفاسدين، الشريكة عملياً في وضع هذه السياسات والقائمة على تنفيذها.

فمن فرّغ القانون المعمول به الآن، أو ما سبقه من قوانين، من محتواه وجيّره لمصلحته، ليس عاجزاً عن تفريغ وتجيير غيره من القوانين، مهما كانت صياغاتها محبوكة ومسبوكة!. فكيف الحال عندما يكون مشاركاً بوضع هذه الصياغات، بل فارضاً بعضها لمصلحته غالباً؟! وهو حال هيمنة هؤلاء الكبار، ليس على مستوى الأسواق والتسعير فقط، بل على مجمل العمل الاقتصادي والمالي والاستثماري و...

حماية المستهلك مشروطة بالإرادة السياسية

أصبحت عبارة «حماية المستهلك» الملصقة بالوزارة ومديرياتها في المحافظات، للتندر والتهكم بالواقع العملي من قبل جميع المواطنين، فلا حماية على مستوى الأسعار، ولا على مستوى المواصفة والجودة، ولا على مستوى المصدر، ومن الصعب الوصول إلى حماية مستهلك حقيقية في ظل استمرار السياسات الليبرالية المحابية لمصالح كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير، على حساب مصالح الغالبية من المواطنين، وعلى حساب مصلحة البلد أيضاً.

بالمقابل، يمكن القول: إن الدولة ليست عاجزة عن حماية المستهلك، وربما بنفس مضمون العقوبات المنصوص عنها بموجب القوانين المعمول بها، وبنفس تعداد عناصر الرقابة المتوفرة، عبر فرض آليات حساب التكاليف الحقيقية، مع فرض التقيّد بهوامش الربح القانونية، مع فرض نظام الفوترة عبر كافة حلقات البيع والتداول وصولاً للمستهلك، فلا استحالة بذلك، لكن كل ذلك يجب أن يكون مقترناً بالبداية بتوفر الإرادة السياسية للمضي بهذه الحماية وصولاً إلى مبتغاها، وهذه الإرادة تعني استعادة دور الدولة الذي جرى التخلي عنه عبر العقود الماضية تباعاً، وعملياً تعني تغيير كافة السياسات المجحفة المعمول بها، وكل ما عدا ذلك ما هو إلا لذر الرماد في العيون.

فيروسات فرانكنشتاين ليست خيالاً علمياً «1»

منذ الشهر الماضي أثار التصريح التلفزيوني للعالِم الفرنسي لوك مونتانييه، حول فرضية تصنيع فيروس كورونا المستجد، موجةً جديدة من هجوم متشدّدي الرأي السائد «المنشأ الطبيعي للفيروس» على «هراطقة مؤامرة تصنيع الفيروس»، مع أنّ المعطيات غير السرّية المتوافرة حتى الآن لا تسمح بعدُ بحسمٍ قاطع لإحدى الفرضيتين. لكن المشكلة أنّ النفي الدوغمائي لفرضية المنشأ الاصطناعي وصل لدرجةِ أنّ بعض المجلّات «العِلميّة المُحكَّمة» سمحت بالترويج لأسطورة أنّ «ظهور أيّة عوامل ممرضة جديدة بشريّة الصنع هو أمرٌ مستحيل»!

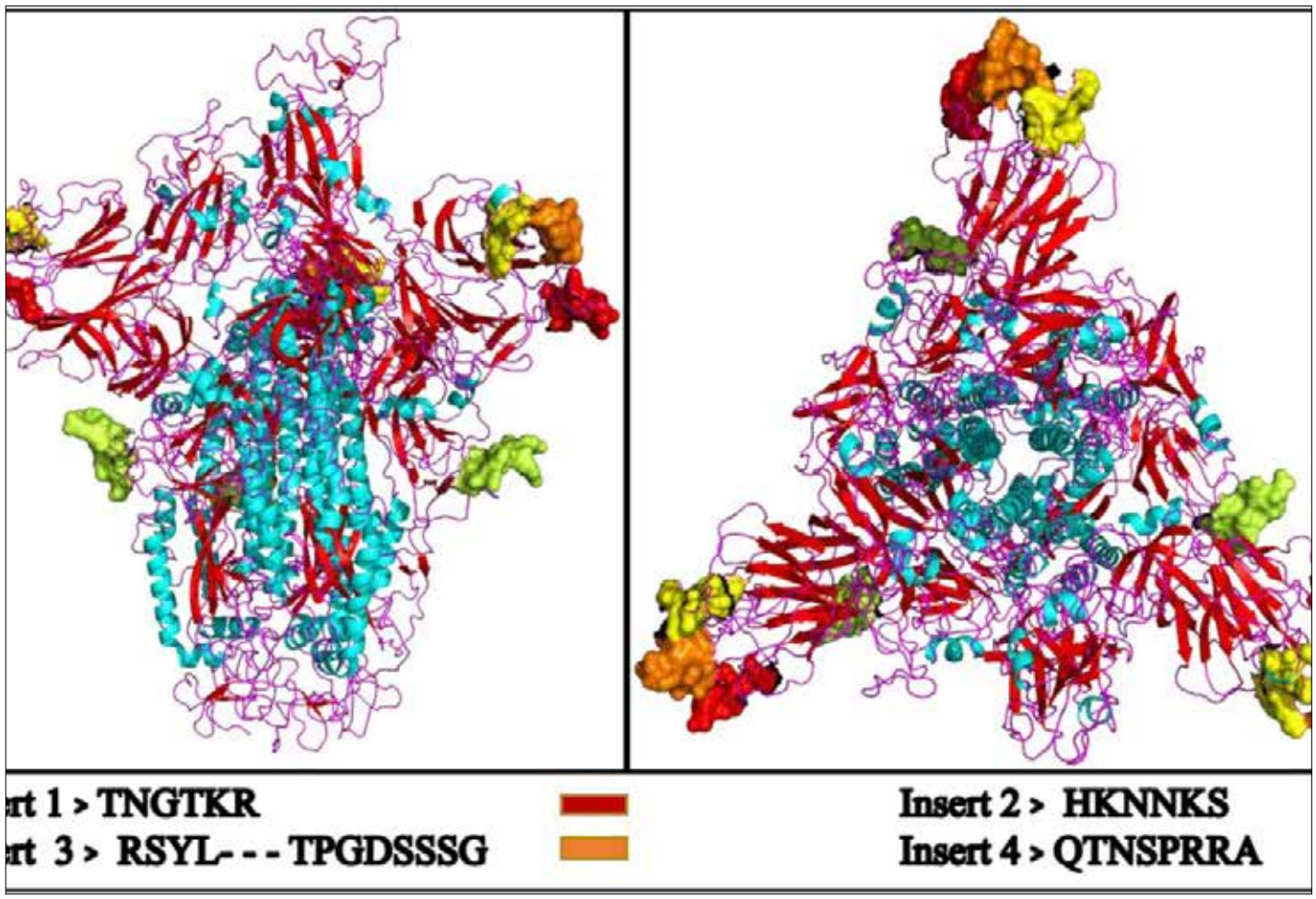

■ د. اسامة دليقان

بين الفرضية العلمية والجمود العقائدي

عندما نقول «فرضية علمية» نقصد استنتاجاً غير ناجز كنظرية مكتملة يملك عناصر معقولة مستندة لتحليل معطيات تجريبية، مثلما يملك جوانبَ ضعف تحتمل النقد والنقاش ومتابعة البحث عن الحقيقة. وحتى إن لم تتحول لنظرية، يمكن للفرضية المساهمة بصياغة نظرية عبر نفيها ديالكتيكياً، بتثبيت العناصر الصحيحة فيها وتصحيح الخاطئة.

على هذا الأساس يمكن وضع النتيجة التي أدلى بها الدكتور مونتانييه وورقة البحث الهندية التي أشار إليها في حديثه ضمن تصنيف «الفرضية العلمية». لوك أنطوان مونتانييه حائز على جائزة نوبل عام 2008 على اكتشافه لفيروس HIV المسبب للإيدز في أوائل الثمانينيات. وفي مقابلته على تلفزيون CNews الفرنسي قال بأنه وزملاءه توصلوا «إلى نتيجة أنه تمّ التلاعب بهذا الفيروس... قام أحدٌ ما بإضافة بعض التسلسلات الجينية بما فيها من فيروس الإيدز... إنه ليس طبيعياً، بل عملٌ احترافي لعالِم بيولوجيا جزيئية». مضيفاً بأن الفيروس يحوي أيضاً شدفاً من جينوم طفيلي الملاريا [قد يكون لذلك علاقة بفائدة علاجات الإيدز والملاريا لكوفيد-19]. وقال بأنهم ربما كانوا يريدون صنع لقاح ضد الإيدز فأخذوا قطعاً صغيرة من المادة الوراثية لفيروس HIV الإيدز «تسلسلات جينية» وأقحموها ضمن التسلسل الأكبر لفيروس كورونا. وأنها لم تكن تسلسلات عديمة المعنى، بل تحمل إمكانية تعديل المواقع المستضدّية «أي التي يتعرّف عليها جسم المصاب فيشكل لها أضداداً مناعية وهو أمرٌ معروف كأحد مبادئ عمل اللقاحات».

لم ينشر مونتانييه ورقة عن ذلك حتى الآن، ولم يُجرِ تجارب سريرية، لكنه قال بأنه قام مع زملاء له بما يقوم به معظم الباحثين المعاصرين في أصل وتطور الأنواع الحية، ولا سيّما العوامل الممرضة «وكذلك فعل الباحثون الهنود الذين نشروا الورقة التي أشار إليها مونتانييه في مقابلته» – ألا وهو التحليل الحاسوبي للبيانات الوراثية المنشورة على قواعد البيانات الإلكترونية. ومن المعروف أنّ التسلسلات الوراثية والمعلومات البروتينية أيضاً، الكاملة أو الجزئية، لكثير من الكائنات الحية بما فيها الفيروسات منشورة ومفتوحة الوصول للجميع منذ سنوات على قواعد بيانات ضخمة على الإنترنت، أشهرها موقع المركز الوطني الأمريكي لمعلومات التقانة الحيوية NCBI وموقع بنك الجينات GenBank، تحتوي على أكثر من مليون تسلسل وراثي sequence لذراري أنواع حية من الثدييات حتى الفيروسات، فضلاً عن مجموعة كبيرة من خوارزميات وبرمجيات المقارنة الحاسوبية بين التسلسلات الوراثية للكائنات تعطي التشابهات والاختلافات وغير ذلك، والتي أصبحت لا غنى عنها لأي باحث في هذا المجال.

ورغم أن مونتانييه حاول أن يبدو حيادياً بالجانب السياسي وأوضح في المقابلة بأنه لا يعرف مَن قام بذلك ولماذا قام به ولا يتهم أحداً، لكن معدّ البرنامج الفرنسي وبعض الضيوف الآخرين استغلّوا كلام هذا العالِم لتسعير الهجوم على الصين واتهامها بالمسؤولية عن انتشار الوباء واتهموها حتى بـ«الإرهاب»، متجاهلين أي احتمال لدور ما لمخابر أمريكية مثلاً. وربما هذا ما جعل وكالة شينخوا الصينية تفشل في تغطية الخبر إعلامياً بطريقة لا تضحّي فيها بالفرضية العلمية الوليدة والتي ألصقَت بحبل سرّتها قاذوراتُ العداء للصين، فجاءَت تغطية شينخوا «21 نيسان 2020» بشكل ألقى كليهما معاً في القمامة: «قام خبراء فرنسيون بدحض مزاعم زميلهم الحائز على جائزة نوبل لوك مونتانييه... فرضية أنّ فيروساً تمّ اختلاقه في مخبر في ووهان تبدو «نسخة مؤامراتية لا صلة لها بالعلم الحقيقي» حسب ما قال جان فرانسوا ديلفراسي، عالم المناعة ورئيس المجلس العلمي الاستشاري للحكومة الفرنسية لشؤون وباء كوفيد19». وتتابع شينخوا فتستشهد بـ«خبير» آخر: «بالنسبة لأوليفر شفارتز، رئيس قسم الفيروسات والمناعة في معهد باستور الفرنسي، فإنّ الدراسات على جينات الفيروس تُظهِر بوضوح أنه لم يكن فيروساً من صُنع بشرٍ في المختبَر» ثم تقتبس من شفارتز «البروفيسور مونتانييه ينشر نظريات واهمة».

الورقة الهندية

الورقة التي أشار إليها مونتانييه في حديثه، والتي أعدّها تسعة باحثين هنود «Prashant Pradhan et. al.» من معهد تكنولوجيا العلوم البيولوجية في نيودلهي، كانت قد ظهرت في 31 كانون الثاني 2020 على منصة bioRxiv المخصصة أصلاً لنشر أوراق الأبحاث البيولوجية التي تكون في مرحلة pre-print أي مرحلة اطلاع المهتمّين والدوريات العلمية عليها تحضيراً لأن تتبناها وتنشرها رسمياً إحدى «الدوريات العلمية المُحكَّمة». وكثيراً ما تصدر على هذه المنصات عدة إصدارات «مسودات» متتالية منقّحة ومطوّرة حسب ما يرد من تعليقات وملاحظات. بالنسبة لهذه الورقة وبعد يومين فقط من نشرها وتهافت أكثر من مئة ملاحظة وتعليق من باحثين آخرين بعضهم كاد يعلّق المشانق لمؤلّفيها بوصفهم «المؤامراتيّين» و«العلماء الزائفين»، وضعت المنصة إشارة «مسحوب» withdrawn على الورقة، بدل أن تبقيها باعتبارها مسودة أولى v1 مثلاً ريثما يعدل المؤلفون بحثهم آخذين الملاحظات النقدية الجدية التي قد يكون بعضها محقاً، بعين الاعتبار لصياغة نسخة ثانية v2 وثالثة V3 إلخ، كما هي العادة في هذا النوع من المنصات، ومع ذلك تلقّى المؤلفون النقد برحابة صدر وعلّقوا بأنهم هم من سحبوها من تلقاء أنفسهم وسيعيدون النظر والتحليل، الأمر الذي عبّر مونتانييه عن شكّه به مرجّحاً أنّ هناك ضغوطاً معينة مورست على المؤلّفين لإلغاء متابعة البحث نهائياً.

ربما كان المؤلفون مستفزّين في عدة توصيفات لنتائج بحثهم اعتباراً من العنوان الذي يترجم إلى: «تشابه غريب بين إقحامات فريدة في البروتين الشوكي لفيروس 2019-nCoV من جهة وبين البروتين السكري للإيدز HIV-1 gp120 وبروتين Gag الإيدز من جهة أخرى»، لأن كلمة «إقحام» insertion ترجّح الاصطناع المخبري المتعمّد، ومبرّر ذلك حسب المؤلفين:

«من المثير للاهتمام، أنه رغم كون الإقحامات غير متواصلة مع بعضها على السلسلة الأولية للأحماض الأمينية، فإنّ النمذجة ثلاثية الأبعاد

«تشابه غريب بين إقحامات فريدة في البروتين الشوكي لفيروس كورونا المستجد وبين البروتين السكري للإيدز»

لفيروس كورونا المستجد تقترب بأنها [أي الشدف المقحمة] تتقارب لتشكل الموقع الرابط للمستقبِل. ووجود أربعة إقحامات inserts فريدة في الفيروس وتطابقها/تشابهها كلها مع ثمّالات حمضية أمينية في بروتينات بنيوية مفتاحية في فيروس HIV-1 من غير المرجّح أن يكون أمراً تصادفياً في الطبيعة».

وكمثال على الانتقادات التي وردت أنه من الممكن أن تكون هذه القطع «الإيدزية» الأربع في جينوم فيروس كوفيد-19 ليست سوى صدفة طبيعية من باب ما يعرف بـ«التشكّل المتجانس» تطورياً homoplasty حيث قد يحدث لدى أنواع أو ذرارٍ حيّة أن تتعرض لضغوط اصطفاء طبيعي متشابهة، وتمتلك بعض أجزاء جينوم متطابقة «وبالتالي بروتينات متماثلة». ربما يكون ذلك «إمكانية واقعية» مهما كان احتمالها صغيراً «واحد بالمليون أو بالمليار؟ لا ندري فالأمر يحتاج لدراسة جيدة تجمع البيولوجيا ونظرية الاحتمالات الرياضية معاً». لكن أن تكون القطع الأربعة قد تصادف وجودها في أربع مناطق متباعدة من سلسلة جينوم الكورونا، بحيث أن ترجمة معلوماتها الوراثية إلى سلاسل ببتيدية ثم الانطواء الفراغي لهذه السلاسل يؤدي تحديداً لتشكل البروتين الشوكي S لفيروس الكورونا الذي وظيفته تمكين الفيروس من الارتباط بغشاء خلية بشرية، وأن تكون هذه «الإقحامات» نفسها في جينوم فيروس HIV-1 تترجَم في الإيدز إلى بروتينَين مميَّزين يؤديان وظائف مشابهة تتعلق بتمكين الفيروس من التعرف على الخلية البشرية الضحية والالتصاق بها واختراقها «فالبروتين HIV-1 gp120 يربط فيروس الإيدز مع مستقبله على غشاء الخلية البشرية الضحية، والبروتين HIV-1 Gag وظيفته اندماج فيروس الإيدز بالغشاء الخلوي للضحية» – أن تجتمع كل هذه «المصادفات» يثير التساؤل عن نوعية «الضرورة» الكامنة وراءها.

تراجيديا أمريكية بنهايات حزينة!

لا تعاني الولايات المتحدة من أزمة واحدة أو اثنتين، بل العشرات منها، اقتصادية وسياسية واجتماعية، ولكل منها تفرعات أخرى كالأزمة المالية والنفط والحكم والصحة والخ، وجميعها ترتبط فيما بينها، وبارتباطها فإن كل واحدة منها تؤثر على الأخرى بحسب اتجاهها أكان نحو الأفضل أو الأسوأ.

■ يزن بوظو

خلف هذه الأزمات تقف أسباب مختلفة تخص واحدة أو أكثر منها، وسبب عام يجمعها كلها: النموذج الاقتصادي-الاجتماعي، لكن بالنسبة للقوى السياسية في الداخل الأمريكي، فإن أسباب هذه الأزمات لا تتعدى كونها «سوء إدارة» من القوة السياسية الحاكمة في الفترة السابقة أو الراهنة... فالجمهوريون يرون أن حُكم الديمقراطيين أنتج هذه الأزمات، والديمقراطيون يرون أن الجمهوريين الآن هم سببها والخ.

إن ترامي الاتهامات والمسؤوليات بين القوى السياسية الأمريكية هو أمر معتاد وطبيعي بالنسبة للأمريكيين، لكن ما يهم هو الحلول المطروحة للخروج من هذه الأزمات بالنسبة لهذه القوى نفسها، وما مدى واقعيتها؟ سنناقشها من وجهة نظر هذه الأطراف نفسها.

المسرح الأمريكي

إن التركيبة السياسية التقليدية في الولايات المتحدة تكمن في نموذج الحزبين «الجمهوري والديمقراطي»، ويضاف إليها نموذج «اليسار الأمريكي». وبناء على المسرحية المكررة دوماً، فإن الجمهوريين عموماً هم المحافظون-الليبراليون، والديمقراطيين هم التقدم-النيو ليبرالية، ويأخذ ذاك اليسار دور «التنفيسة» الاجتماعية كلما اشتدت الضغوط داخلياً ليعتلي المنابر الإعلامية ويقيم «النقد». لكن لا يغفل على أحد، بأن لجميع هذه الأدوار ضمن المسرحية، مُخرجٌ واحد، وهو ما يصطلح عليه بالنخبة الأمريكية؛ رؤوس الأموال الأكبر في البلاد، ففي توافقهم يبرز الطرف السياسي المراد له اعتلاء المسرح في اللحظة المعنية لتحقيق المصالح والأهداف المطلوبة، وفي خصامهم/انقسامهم يحدث ما نراه منذ سنين، من صد ورد فيما بين هذه القوى وضمن مؤسسات الدولة كمجلس النواب والشيوخ والبيت الأبيض، تحديداً منذ اعتلاء الجمهوريين/ترامب بشعار «الانكفاء نحو الداخل».

أدوار وحلول شخصيات المسرحية

هذا الشعار الأخير، هو أحد الحلول المطروحة من وجهة نظر «المحافظين»، الذين يبدو أنهم في اللحظة الحالية قد اختيروا ليعبروا سياسياً، وعموماً، عن مصالح رعاة «الإنتاج الحقيقي» من تلك النخبة، الإنتاج الصناعي/الزراعي، بعد انقسامهم، خصوصاً بعد الأزمة المالية عام 2008، ويعبر الديمقراطيون عن رعاة «الإنتاج غير الحقيقي» والذي يأتي على رأسه «المالي» الدولار/البورصة / المصارف، لكن دون أن يعني حصر هذا الطرف السياسي أو ذاك بهذه الفئة وحدها بشكل قاطع.

وبالإضافة لذلك، فإن هذا التناقض في المصالح بين الفئتين ضمن هذه النخبة الواحدة نفسها، لا يعني بأنهم أعداء لدرجة قضاء أحدهم على الآخر... بعد! فوجود ونشاط كل منهم يعتمد على الآخر، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية.

حينما اعتلى الجمهوريون/ترامب المسرح الأمريكي إثر تبعات الأزمة المالية السابقة والتراجع الأمريكي، كانت الرؤية والأهداف واضحة وبسيطة للخروج بأقل الخسائر و«استعادة المجد الأمريكي»: عبر الانكفاء الاقتصادي نحو الداخل، أي عودة رؤوس الأموال من الخارج إلى الاستثمار داخل الولايات المتحدة، وإغلاق الولايات المتحدة على نفسها اقتصادياً وسياسياً، أي الانسحاب من الاتفاقيات الدولية التجارية والسياسية التي تلزم ولو شكلاً بأن «تدفع» الولايات المتحدة حصةً من ناتجها المحلي، كاتفاقية التجارة الدولية واتفاقية باريس للمناخ، وإن كان أثر ذلك خسارة بعض الواردات، بمقابل النهوض بالنشاط الاقتصادي داخلياً لتمتين «اقتصاد/إنتاج حقيقي» قادر على مواجهة الأزمة المقبلة بانفجار فقاعة الدولار.

بينما يرى الديمقراطيون/بايدن، بأن هذه سياسة خاطئة تماماً، من وجهة نظر مصالح رعاتهم، والحل هو عكس ذلك: عبر توسيع الاستثمارات الخارجية، والاعتماد على مداولات الدولار عالمياً، أي وباختصار، العمل بنفس العقلية السابقة لترامب، متجاهلين ما تنتجه من أزمات.

أحداث تراجيدية جديدة ونهايات حزينة

لقد كان هذا المنطق السائد خلال السنين القريبة السابقة، لكن منذ بداية هذا العام، وما صحبه من أزمات: انهيار أسعار النفط، وانهيار البورصات، والأزمة الصحية إثر وباء فيروس كورونا المستجد، جميعها أدت إلى تفاعلات أعلى وأشد في الأزمة الاقتصادية والسياسية الأمريكية، وبالوقت الذي أوضحت أزمتا النفط والبورصة بشكل جلي مدى الارتباط بين التيارين الصناعي والمالي، عرّت الأزمة الصحية ذاك الدجل السياسي لثلاثي شخصيات المسرح بسبب عجزهم عن تقديم أية حلول جدية، ليس بالنسبة للشعب الأمريكي وحده، بل وحتى بالنسبة للنخبة الحاكمة نفسها بمستقبلها.

حيث أن كِلا الطرحين، لا يمثلان حقيقةً حلاً للأزمات الراهنة والمقبلة، إنما لا يتعديان أن يكون الأول جرعة «مضاد ألم» للتخفيف من الصدمة، والآخر «تخديراً» لتأخير الانفجار إن أمكن.

ففي السيناريو الأول، استمرار سياسية الانكفاء والإغلاق تعني خسائر مالية كبيرة وسريعة بمقابل وجود درجة ما من قدرة تحمّل الأزمة المقبلة، لكنه الآن تحديداً قد تلقى أول ضربة كبيرة عبر الخسائر في سعر النفط الصخري الأمريكي.

بينما السيناريو الثاني، باستمرار التوسع، يعني محاولة تحقيق مزيد من الأرباح عبر التجارة والمداولات المالية الخارجية القائمة على الدولار كسلعة، لكنه أيضاً وبسبب أزمة النفط نفسها، عبر وضعها للدولار بموقع خطر يشير إلى قرب تفكك علاقة البترودولار، لتهدد تلك الأرباح، بأن تبدأ الدول بالتخلي عن الدولار كعملة لتبادل النقط، وبالتالي تسرّع من الأزمة المالية.

المستقبل «المغلق» أمام النخبة الأمريكية بأرباحها لا يضعها إلا أمام اتجاه واحد ووحيد وهو أن تأكل بعضها بعضاً عبر عملية تمركز أعلى

إلى أن ينهار المسرح؟

إن هذا المستقبل «المغلق» أمام النخبة الأمريكية بأرباحها، لا يضعها إلا أمام اتجاه واحد ووحيد، وهو أن تأكل بعضها بعضاً، عبر عملية تمركز أعلى، أي أن ذاك الانقسام والخلاف، وبطرحيه أكان إنغلاقاً أم انفتاحاً، سينتج جديداً عنه، نخبة جديدة، أصغر حجماً، مع فائض قليل من ثروة من سيخرج منهم ليقتاتوا عليها مؤقتاً ريثما تعاود مشكلة «عدم وجود ربح جديد» بالتفاعل فيما بينهم، وبالمقابل فإن مركزةً كهذه، تحتاج نموذجاً سياسياً آخر غير «مسرحية الحزبين» لتتوافق معها داخلياً، لا يمكن التنبؤ بشكله، إلا أنه وبكل تأكيد سيكون نموذجاً أكثر دفاعيةً/حمائية بالنسبة لهذه النخبة الصغيرة، وأضعف.

وينطبق هذا التغيير على المستوى الخارجي في مكان وعلاقة أمريكا دولياً، فبشكلٍ أو بآخر ستضطر هذه النخبة إلى مواجهة واقعها، لتعاود على فتح التجارة مع الصين رغم كل ما يجري من تصعيد عليها الآن، وليس بسبب ضغوط صينية، إنما تلبية لنداء قانون «الربح» الذي يسيّر هذه النخبة نفسها موضوعياً، فشراء واستيراد بنية اتصالات الجيل الخامس أوفر من عملية البحث العلمي لها، ولإنتاجها وخاصة مع مستوى التنافس في الأسعار الذي ستخسر به أمريكا أمام الصين، ومن يدري، فإلى أن ينتج يسار حقيقي داخل الولايات المتحدة قادر على خلع هذه المنظومة وإنتاج بديل عنها، قد تشتري هذه النخبة منظومةَ الإس-500 الروسية أيضاً؟

أزمة سدّ النهضة... هل من حلول؟

أعلنت إثيوبيا في 26 شباط الماضي انسحابها من الجولة الأخيرة من مفاوضات سد النهضة التي كان من المقرّر عقدها في واشنطن برعاية الإدارة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، تلا ذلك الحديث عن مقترح إثيوبي بتوقيع اتفاق جزئي حول ملء سد النهضة في بداية شهر تموز، وهو ما تمّ رفضه من الجانب السوداني.

■ رشا النجار

يُذكر أنّ الانسحاب الإثيوبي– وخلافاً لما تمّ تداوله حول أن الانتخابات هي السبب فيه– جاء بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو إلى إثيوبيا وإدلائه بتصريحات قال فيها: إنّ مفاوضات سد النّهضة الثلاثيّة قد تمتد لعدّة أشهر، في حين كان التبرير الإثيوبي هو الحاجة إلى مزيد من الوقت لاستكمال مشاورات داخلية حول الملف. فما هو مصير هذه المفاوضات؟ وما الخيارات المتاحة أمام مصر فيما لو عزمت إثيوبيا على المضي بخططها بملء السد دون موافقة مصر والسودان؟

تاريخ أزمة مياه النيل

يشكّل نهر النيل عصب الحياة بالنسبة لأغلب دول حوض النيل ولا سيّما المصريين، حيث يؤمن النهر الجزء الأساسي من احتياجاتهم، كما أنّه يدخل في مختلف النشاطات الاقتصادية من زراعة وسياحة تجارة ونقل. ونتيجة لهذه الأهمية برزت صراعات كثيرة حول تقاسم مياه النيل، ممّا اضطر مصر إلى عقد اتفاقيات دولية تضمن بها الحفاظ على أمنها المائي، كان أهمها: الاتفاق الذي جرى سنة 1929 مع السودان «التي كانت تحت الاحتلال البريطاني آنذاك» والذي يعطي مصر حق النقض «الفيتو» على أيّ مشروع يُقام على النيل ويؤثر على حصة مصر من المياه. تلاه توقيع اتفاقية أخرى سنة 1959 تضمّنت حق مصر في 50% من مياه النيل.

ومع ذلك ظلّ تقاسم مياه النيل هاجساً لدى دول المنبع، بالأخصّ إثيوبيا كونها تزوّد النيل بـ85% من مائه من رافد النيل الأزرق، وكانت أوّل محاولة لهم في بناء سدّ–ودون موافقة المصريين– في سنة 1976، ولكنها باءت بالفشل لأنّ المصريين دمّروا المعدّات قبل وصولها لإثيوبيا. وفي 2011 جرت المحاولة الثانية، حيث أعلنت إثيوبيا عن نيتها بناء سدّ النهضة بهدف توليد الطاقة الكربائية، معربةً عن أنّ هذا المشروع هو مشروع حياة أو موت، وأنّها لا تعترف بالاتفاقيات التي تمّ توقيعها في الحقبة الاستعمارية، وبذلك لم تتمكن مصر من استخدام حق النقض ضدّها.

أسباب الخلاف بين مصر وإثيوبيا

لم يعدّ إنشاءُ سدّ من عدمه موضع خلاف، فالسدّ تم إنجاز حوالي 70% منه حتى الآن، ومراعاةً للمخاوف المصرية تمّ في 2015عقد اتفاق ثلاثي «مصري–سوداني– إثيوبي»، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في 2019 كوسيط فيه. وما زالت المفاوضات مستمرة من أجل الوصول لحلول ترضي الطرفين، على الأقلّ ظاهرياً. حيث يبدو الخلاف المصري– الإثيوبي خلافاً حول القضايا الفنّية، فالسدّ يحتاج إلى 20–24 مليار م3 من المياه كحدّ أدنى لتشغيل العنفات الأولى. والمصريون لا يمانعون بشرط أن يتمّ احتجاز هذه الكمية خلال أطول فترة زمنية ممكنة «سبع سنوات كحدّ أدنى»، أمّا الإثيوبيون فيريدون ملء السدّ بأسرع وقت ممكن «من ثلاث إلى أربع سنوات» وهذا ما قد يؤدي إلى نتائج لا تُحمد عُقباها بالنسبة لمصر في حال حدوث جفاف، ولا سيّما في ظلّ التغيّر المناخي الذي يطرأ على العالم.

مشاكل فنّية فقط؟!

دخلت أزمة سدّ النهضة عامها العاشر والمفاوضات المعلنة من أجل حلّ الأزمة تراوح مكانها، والمثير للاستغراب حقيقةً هو أنّه مع كل اقتراب من عقد اتفاق أو وصول إلى حل، يتم عرقلته بهذا الشكل أو ذاك، والموقف الإثيوبي الأخير خير دليل على ذلك. إذا، هل المشاكل الفنية صعبة إلى هذا الحدّ؟ ألا توجد حلول مرضية تحقّق مصلحة الإثيوبيين المشروعة في التنمية والحصول على الطاقة الكهربائية دون اللحاق بأذى يُذكر بالحق المصري في مياه النيل؟ لا تبدو الإجابة مستحيلة، فالكثير من الدراسات والتقارير تؤكد وجود حلول فنية لهذه المشكلة، فالأزمة بذلك ليست فنّية، بل سياسية... كيف؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي معرفة من المستفيد من استدامة أزمة كهذه بين بلدين هما الأهم جيوسياسياً واقتصادياً في إفريقيا، فمصر وإثيوبيا في حالة تنافس على دور إقليمي أساسي في المنطقة، ويعد هذا السد أحد أوراق الضغط الأساسية على مصر بغض النظر عن حاجة إثيوبيا له اقتصادياً، وهذا ما يجعل أوراق ضغط كهذه مرغوبة لدول خارج الفلك الإفريقي أيضاً، وعلى رأسها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، فكلما تعرضت مصر لضغوط أكبر كانت إمكانية التحكم بدورها وحجمه أكبر، وهذا الضغط الحالي هو جزء من عملية طويلة لتحييد مصر عن لعب دورها الإقليمي لم يكن سد النهضة أولها ولن يكون آخرها.

الوضع الداخلي في مصر لا يتحمل ضغوطاً أكثر من الموجودة حالياً وهو ما يجعل سد النهضة والسدود الأخرى التي يجري الإعلان عن مشاريعها على مجرى النيل تهديداً حقيقياً للأمن القومي المصري، وهو ما يتطلب حلولاً حقيقية تضمن حقوق دول مجرى النيل، وتمنع استغلال هذه الأزمة لأغراض أخرى لن تكون في مصلحة مصر أو إثيوبيا.

المثير للاستغراب هو أنّه مع كل اقتراب لأزمة سد النهضة من الحل يتم عرقلته بهذا الشكل أو ذاك

كلما تعرضت مصر لضغوط أكبر كانت إمكانية التحكم بدورها وحجمه أكبر وسد النهضة في أحد جوانبه هو جزء من عملية طويلة لتحييد مصر عن لعب دورها الإقليمي

خيارات مصر في مواجهة السّد الإثيوبي

هنالك العديد من الخيارات المحتملة، أسوؤها: هو حدوث النزاع العسكري، فهذا الاحتمال سيء لكلا الطرفين. الخيار الثاني: هو البحث عن بدائل لنقص المياه، والذي سيتطلّب من مصر إجراءات تقشفية، مثل: ترشيد الاستهلاك واستخدام وسائل الرّي الحديث، وما قد يترتب على ذلك من ديون وزيادة في حالة التدهور الاقتصادي المصري، أمّا الخيار الثالث والذي يبدو الأكثر منطقية: فهو حدوث ضغط خارجي لحلّ الأزمة، بعيداً عن الوساطة الأمريكية التي لم تؤتي ثمارها حتى الآن، والتي جاءت بعد إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استعداد بلاده للعب دور الوسيط في هذه المباحثات، فيما لو وافقت الأطراف على ذلك. فالولايات المتحدة المعروفة بـ«مونتها» على كلا الطرفين المصري والإثيوبي أرادت سحب ورقة الحل من يد الروسي أملاً في كسب المزيد من الوقت في إشعال حريق جديد يُضاف إلى سلسلة الحرائق المفتعلة في المنطقة، فالحلول من الجانب الفنّي كما ذكرنا موجودة ويمكن إرضاء كلا الطرفين، ولكن الإرادة السياسية في الحل هي الحاسمة في نهاية المطاف.

الفهم السائد والذي استند لتجربة طويلة من تاريخ العالم، والذي يقول: إن حل الأزمات ينتج طرفاً خاسراً وطرفاً رابحاً، ويجري على حساب دول لصالح الدول التي تجاورها، قد لا يكون الحل الوحيد لحل المشاكل فمصالح الدول الإفريقية وشعوبها ليست متناقضة، ويمكن إيجاد آليات لتوظيف ثروات القارة بما يخدم شعوبها لا كأدوات للتنازع والتنحار.

في الخليج... بدؤوا بتعلم قواعد اللعبة الجديدة!

كان سحب بطاريات الباتريوت الأمريكية في 9 من شهر أيار الحالي، الحدث الأبرز الذي يعطي مؤشراً إضافياً على التغيير الحتمي بطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول الخليج، العلاقة التي امتدت طويلاً وطويلاً...

■ علاء أبو فراج

تشكل العلاقة القديمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الخليج العربي، موضوعاً ساخناً للتحليل؛ فقد كان الدور الأمريكي في رعاية وحماية هذا النموذج وتأمين غطاء دولي له دوراً أساسياً، حتى أنه لا يمكن للبعض أن يتخيل هذه الدول بعيداً عن الظل الأمريكي، وقد تعاني من المشكلة ذاتها الطبقة الحاكمة هناك أيضاً، فهي ولدت ونشأت على هذا الترتيب، وعملية فطامهم ستكون طويلة ومرهقة. لذلك لابد من تعويضهم عن ذلك الفقد والحرمان القاسي. وإن كان البعض يتمنى في السرّ أو العلن أن تدفع دول الخليج ثمن سوء عملها يجب ألا ننسى أن شعوب تلك الدول هي بالدرجة الأولى من سيدفع ثمن أي خراب محتمل، كما لا ننسى ترابط الدول ببعضها والذي يجعل اختلالاً بهذا الحجم، اختلالاً في المنطقة كلها لا يستثني أحداً، بل ويترك ثقلاً كبيرة على منطقتنا التي تحمل بالأصل الكثير على ظهرها المتعب. هذا لا يعني بحال من الأحوال قبول الدور الخليجي الذي ساهم لسنوات بتعقيد أزماتنا وسكب الزيت على النار، ولكن إيجاد المخارج الآمنة سيكون من مصلحة الجميع، بحيث يجري التحول بأسرع ما يمكن، ولكن بأعلى قدر من الأمان والتدريجية.

الوجود العسكري الأمريكي في الخليج كان قبل كل شيء لضمان بيع النفط بالدولار عبر تقديم خدمات سخية للمنتجين الكبار

الانسحاب الأمريكي عنوان المرحلة

أعلنت عدة مصادر خلال الأيام الماضية عن سحب بطاريات باتريويت أمريكية من منطقة الخليج، وتجري محاولات مختلفة لقراءة هذه الخطوة. وإن كان الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة أكبر وأوسع من بضع بطاريات باتريوت، إلا أن الإشارة بحد ذاتها شديدة الأهمية، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد أن هذه الخطوة لم تكن فعلاً انتقامياً من السعودية على دورها في إلحاق الضرر البالغ بصناعة النفط الأمريكية، وتروج إلى أن هذا ما هو إلا «إعادة انتشار للقوات»، وهو فعلٌ روتيني ولا يعني تخليها عن دول الخليج. وجاء كلام وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في السياق ذاته؛ إذ قال في تصريحاته إن هذا القرار «لم يكن بأي شكل من الأشكال محاولة للضغط عليهم «السعوديون» بشأن النفط. وهذا تحريك عادي للقوات». مضيفاً أن هذا ليس تخلياً عن دعمهم.

المشكلة أن النقاش الدائر يأخذ عدة أشكال، إذ تقول بعض المصادر الأمريكية أن مستوى التهديد الإيراني قد انخفض، وبالتالي من المنطقي خفض المعدات العسكرية الموجودة، ويرى البعض الآخر أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تلقين السعوديين درساً، وقامت بهذه الخطوة كتهديد مباشر، ويضاف إلى ذلك رأي المدافعين عن «إخلاص» الأمريكيان، والذين يعيدون تذكيرنا بأعداد القوات المتواجدة والتي تعتبر بالنسبة لهم أهم من البطاريات التي جرى سحبها.

لكن إذا تذكرنا مجدداً أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج كان قبل كل شيء لضمان بيع النفط بالدولار عبر تقديم خدمات سخية للمنتجين الكبار، نستطيع أن ندرك أن الوجود الأمريكي ليس قضية ثانوية، بل هو أحد أهم ملامح النظام والدور الأمريكي، أي أن الوجود الأمريكي في المنطقة أساسي، والذي دُفع ثمنه مبالغ باهظة في أفغانستان والعراق وسورية والخليج... لم يكن الأمريكان يرونه «مصاريف زائدة» بل كانت بالنسبة لهم أحد دعائم «أمنهم القومي».

أطراف المعادلة تحدد مخرجاتها

العلاقة الجدلية بين طبيعة الولايات المتحدة الأمريكية وما تفرضه هذه الطبيعة على الاستراتيجية الأمريكية، هي علاقة شديدة التعقيد، وتؤثر فيها عوامل كثيرة تبدأ من مصالح النخب المنقسمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى اللاعبين الجدد على الساحة الدولية، والذين يتحركون بشكل نشط لتأمين مصالحهم وأمنهم القومي. لذلك ترى بعض النخب داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن تغيير طبيعة الدور الذي تلعبه على الساحة الدولية لم يعد خياراً بل أمراً محسوماً، فهم يخسرون صدراتهم في الكثير من الميادين وهذا ينعكس بشكل واضح على قدرتهم في التأثير، أي أن المليارات التي كانت تدفعها الولايات المتحدة الامريكية سابقاً كانت تعطي نتائج واضحة، أما اليوم فيبدو وكأن هذه المليارات تسكب في قربة مقطوعة فلا يبقى منها شيء، بل ولا تصدر حتى صوتاً قريباً من الصوت الأصلي المطلوب! فتغيير أطراف المعادلات يغير في نتائجها، وإذا كان التوازن الدولي طرفاً في هذه المعادلة قد تغير اليوم، فهذا يعني أن المخرجات قد تغيرت أيضاً، وقد نسمع قريباً تصريحات أن عاصفة رملية في صحراء الخليج كانت سبباً لإغلاق قاعدة أو أنّ موجاً مرتفعاً يفرض سحب حاملة طائرات... أشكال الإخراج السينمائي الأمريكي متعددة، لكن النتيجة الفعلية ستكون واحدة.

السعودية اليوم تحاول التأقلم مع عالم جديد، وترى في هذا العالم فرصة للّعب بشكل مختلف، قد تنجح الطبقة الحاكمة بإنجاز هذا التحول أو تفشل، ولكن هذا لا يغير كثيراً في حقيقة أن دوراً جديداً يبدأ بالظهور، لن تنقلب الذئاب إلى غزلان بالطبع، ولكن الواقع قادرٌ على ترويض الجميع بفرض قواعد جديدة، فإن أردت أن تكون لاعباً عليك معرفة قواعد اللعبة.

الصورة عالمياً

• قال الاحتياطي الفيدرالي: إن الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة انخفض بنسبة 13,7% عن الشهر السابق، و5,5% في الشهر الذي سبقه، وهذا أسوأ انهيار صناعي شهدته البلاد منذ أكثر من قرن من الزمان.

• قال مايكل مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأوروبية والأوراسية: إن الوجود العسكري الروسي المتزايد في منطقة القطب الشمالي، يهدد خط دفاع الناتو المضاد للغواصات شمال الأطلسي.

• خرج آلاف المواطنين في مختلف أنحاء ألمانيا اليوم السبت إلى الشوارع للتظاهر ضد القيود المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، حسب الشرطة ومنظمي هذه الحملات الاحتجاجية.

• أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو لي جيان خلال مؤتمر صحفي عن أمل الصين في أن تضع الأطراف المعنية في أفغانستان أمتها وشعبها في المقام الأول، وتشكل حكومة وحدة شاملة في وقت مبكر.

• أكد وزير الدفاع الإيراني، أمير حاتمي، استعداد بلاده لوضع كل قدراتها الدفاعية تحت تصرف العراق، مشدداً على أهمية التعاون الدفاعي بين البلدين في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة.

• دعت بكين الولايات المتحدة، إلى وضع حد «للقمع غير المنطقي لهواوي والشركات الصينية» بعدما أعلنت واشنطن عن تضييقات جديدة تعرقل حصول المجموعة العملاقة للاتصالات هواوي على أنصاف ناقلات.

الانتقال الرأسمالي للطاقات البديلة

أثبتت الأزمة المناخية بأنّ البيئة لا تحمل الودّ للآليات النيوليبرالية التي تعرّف الصيغ الحالية للتنظيم الاجتماعي. فمن جهة، تقليل استهلاك الوقود الأحفوري، وهو المساهم الأكبر في التغير المناخي، يتطلب جهوداً جماعية. يجب على هذه الجهود أن تأخذ في حسبانها الدور التأسيسي للوقود الأحفوري في الاقتصادات الحديثة. إنّ معظم سبل عيش الناس مقيّدة بالوقود الأحفوري، الأمر الذي أثبتت الدراسات الحديثة بأنّه ليس نتاج تطور تاريخي عشوائي بل سياسة مقصودة. يستمر استخدام الوقود الأحفوري كشكل من أشكال الهيمنة الاجتماعية– كوسيلة لمصادرة العمالة المُنتجة والتجديدية.

■ ماكغي وغرينر*
تعريب وإعداد: عروة درويش

في الوقت الحالي، باتت مصادر الطاقة المتجددة خياراً أفضل كبديل عن الوقود الأحفوري بالنسبة للواعين للتغير المناخي. لكنّ الطاقات المتجددة تفتقر للكثير من السمات التي جعلت من الوقود الأحفوري مرغوباً جداً في عمليات الإنتاج، ما يجعل قدراتها محدودة في الاستيلاء على العمالة البشرية. لا تمنح الطاقات المتجددة نفسها لتتم موضعتها على شكل احتياطيات أو تشكيل أنماط توزيع لها، الأمر الذي لا يمنح الشركات القدرة على الاستفادة من استخراجها وإنتاجها واستهلاكها، مثلما يحدث مع الوقود الأحفوري. في ذات الوقت تقوم الكوارث المناخية، مثل: حرائق البراري والأعاصير، بتعطيل القدرات الهيكلية للوقود الأحفوري، وتجعل من آليات مراكمة رأس المال المشتقة من إنتاج واستهلاك هذه الوقود غير مستقرة.

تعكس الأزمات المتولدة عن محاولات الانتقال إلى الطاقة البديلة في ظلّ الرأسمالية، ومثالها المظاهرات في تشيلي وانقطاع التيار في كاليفورنيا، الترابط المتزايد بين النيوليبرالية وأزمة المناخ. تظاهر الشعب في تشيلي ضدّ اللامساواة الواسعة التي هددت سياسات التخفيف من آثار المناخ بأن تفاقمها، وتحديداً ضدّ الخطوة الأخيرة التي اتخذتها الحكومة التشيلية لزيادة أسعار الكهرباء بنسبة 9,2% على أكثر من سبعة ملايين منزل، ورفع أجور النقل العام بنسبة 3,75%، بسبب التوسع في الإنفاق على استهلاك الطاقة.

وفي هذه الأثناء، وجد قاطنو كاليفورنيا أنفسهم في مواجهة قطع كهرباء مخطط تفرضه شركات المرافق الخاصة بخطوة تهدف لتجنّب الحرائق المستقبلية. أثّر قطع الكهرباء هذا على قرابة ثلاثة ملايين شخص في الأشهر الأخيرة من 2019، وقاد العديد من سكان كاليفورينا للدعوة لتأميم المرافق في الولاية.

فليدفع الشعب الثمن

للأزمة في تشيلي تاريخٌ معقد ومتجذر في الانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة عام 1973، والذي أطاح بالقائد الاشتراكي المنتخب سلفادور أليندي. فتح الانقلاب الباب للتجارب النيوليبرالية في قطاع الكهرباء، ونتائجها التي انتشرت تباعاً في كلّ مكان من العالم.

قبل الانقلاب، أممت حكومة أليندي صناعة النحاس والمرافق الخدمية كجزء من جهد منظم للتحول بشكل سلمي نحو الاشتراكية. بعد الانقلاب، بدأت الدكتاتورية بقيادة بينوتشيه بخصخصة الأسواق المؤممة حديثاً، وذلك ضمن الجهود لتمكين شركة إكسون– موبيل من شراء مناجم النحاس من الحكومة. صمم آباء النيوليبرالية الأمريكيون نظاماً للإتجار في الطاقة في تشيلي سمح لمنتجي الكهرباء بالمضاربة على الطلب المستقبلي على الكهرباء، وعليه: التربح من الفروق في أسعار الكهرباء. كان الهدف المعلن للهيكل الاقتصادي الجديد، وهو الذي يشار إليه باسم سوق الإتجار بالطاقة بالجملة، أنّه سيتربح من توزيع الكهرباء دون زيادة أسعار التجزئة التي يدفعها المستهلكون. بدا بأنّ الأمر ناجح في البداية، وبسرعة انتشر النموذج حول العالم.

النظام مخصص لخدمة الطبقة الوسطى العليا وفي محاولته للحفاظ على «الكفاءة الاقتصادية» لم يتغير النهج الحكومي بتفضيل الربح على حساب الناس

وفقاً لمؤيدي النموذج، فقد كان له السبق في تشيلي في فصل عمل إنتاج الطاقة عن عمل توزيع الطاقة للعامة. فكان يعتقد بأنّ هذا العمل سينفع المستهلكين ويحسّن من فاعلية أنظمة الطاقة من خلال تحفيز المنافسة بين الشركات. ولكن بالرغم من كلّ هذا الكلام المعسول، باتت الأخطاء في هذا النموذج واضحة اليوم للجميع. المثير للسخرية أنّ تبرير إنشاء كامل هذا النظام قد تمّ على أساس منع ارتفاع الأسعار التي يدفعها المستهلكون، بينما السبب الذي دفع الناس للتظاهر في تشيلي هو زيادة الأسعار.

إنّ صحراء أتاكاما في تشيلي بالنسبة لمنتجي الطاقة حول العالم، هي أكبر احتياطي شمسي عرفته البشرية. في بداية 2019 حصلت الشركة الإسبانية سولارباك كورب على حقّ إنتاج 123 ميغاوات من الطاقة الشمسية في تشيلي. بدأت الشركة بالفعل بتركيب ألواح شمسية في المنطقة وهي الآن جاهزة لإنتاج أكثر كهرباء متجددة في العالم. كان الهدف من هذه الزيادة الهائلة في إنتاج الطاقة المتجددة أن تزيد نسبة الطاقة المتجددة التي يتم استهلاكها في منازل تشيلي، وأن تجعل من مترو أنفاق سانتياغو العاصمة الأول في العالم الذي يعتمد في معظم طاقته على المصادر المتجددة.

تعتمد شركات الطاقة من أجل استخلاص الربح على توفير احتياطي طاقة مخزّن جاهز عند الطلب، وهذا سهل في حالة الوقود الأحفوري، أمّا الأمر فيختلف في الطاقة ذات المصادر المتجددة. فتبعاً للنقص في التقنيات التخزينية لهذا النوع من الطاقة، والتكاليف المرتفعة لتركيب وصيانة المعدات، والاضطرار لتهجينها مع معدات توريد الطاقة بالوقود الأحفوري، ترددت البنوك والمستثمرون في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة. دفع هذا بالحكومة التشيلية إلى اعتماد سياسات لتطمين المستثمرين في سوق توزيع الطاقة بالجملة.

كان الخيار الحكومي من أجل تشجيع المستثمرين أن تضمن ربحهم عبر تحميل المستهلكين التكاليف، فقامت بزيادة أسعار الكهرباء المنزلية بمعدّل 9,2% وأجور نظام مترو سانتياغو بنسبة 3,75%. هذا سلوك نيوليبرالي نموذجي: تستخلص الدولة العائدات من الناس للمساعدة في استقرار– بل وزيادة– تراكم رأس المال خلال الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. سبّب هذان التغييران الاستياء ونتج عنهما احتجاجات حاشدة على طول البلاد. نجحت الاحتجاجات بشكل كبير،

حيث وقّع رئيس تشيلي في نهاية تشرين الأول قانون استقرار معدلات الكهرباء ليعود عن الزيادة في الأثمان، وكذلك قانون الرجوع عن زيادة تعرفة المترو.

هذا النظام المخصص لخدمة الطبقة الوسطى العليا في محاولته للحفاظ على «الكفاءة الاقتصادية»، يجبر أصحاب المداخيل المنخفضة على الاعتماد بشكل متزايد على أنظمة الحافلات الخاصة. ورغم تحوّل تشيلي في التسعينات إلى «الديمقراطية» ودمج نظام المترو بالحافلات، فلم يتغير النهج الحكومي تجاه تفضيل الربح والكفاءة الاقتصادية على حساب الناس.

أساسيات نظام الطاقة الحالي:

تعتمد أنظمة الطاقة في الأسواق الرأسمالية على عمليات الربح التي يتم استخلاصها من عمليات «المصادرة **expropriation**». يشير مصطلح المصادرة في العموم إلى أشكال الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تتم عبر عقود الأجور، والتي تعزز استغلال العمّال.

لفهم هذا الأمر، يمكننا النظر إلى معظم

محكوم موضوعياً بالفشل

الكهرباء التي يتم استهلاكها بواسطة الأفراد لإعادة إنتاج حاجاتهم الأساسية، وذلك حتّى في الدول الثرية. التدفئة والتبريد وتخزين الأطعمة والتنظيف ووسائل السفر تشكّل غالبية الاستخدام الفردي للكهرباء. معظم الناس يعتمدون على مصادر طاقة خارجية لتلبية احتياجاتهم وتنقصهم المعرفة لإعادة إنتاج سبل راحتهم دون الطاقة المتوفرة عند الطلب. يخلق هذا علاقة غير متوازنة بين مستهلكي الطاقة ومزودي هذه الطاقة، ممّا يساعد على إخضاع مصالح العمال لاحتياجات رأس المال.

منذ البدء كانت الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري نمطاً لمصادرة الموارد تدعم استغلال العمال. أدى هذا النمط من المصادرة إلى تسهيل استغلال العمال عبر فاعليته باستغلال كلّ من العمالة المنتجة والعمالة المجددة. سمحت الكهرباء للعمال بإنتاج البضائع بسعر أزهد، وأن يستمروا بذلك لفترات طويلة لم يكن أحد ليتخيلها قبل إدخال الوقود الأحفوري إلى سلسلة الإنتاج. كما أنّها قللت الوقت اللازم لأداء الوظائف اللازمة لتجديد العمالة، ومن أبرزها: زيادة الفاعلية في الطبخ والتنظيف. ولهذا وفرت الكهرباء طريقة جديدة لمنتجي الطاقة للتربح من العمالة المجددة. فإدخال الكهرباء جعل العمالة المجددة أكثر اعتماداً على الأجهزة المنزلية الإلكترونية. تتوسع تجارة الطاقة بالجملة بالاعتماد على النموذج الأصلي لمصادرة الطاقة، من خلال تحويل الاحتياجات الأساسية إلى سوق للمضاربة.

مثال كاليفورنيا

شهدت كاليفورنيا أسواق الطاقة بالجملة عبر القانون رقم1890 في عام 1996. ومن بين عدّة أشياء أخرى: حرر القانون الاحتكارات على طول الولاية بهدف تشجيع المنافسة، وفرض خفض 10% على أسعار الطاقة، ووضع حدوداً لقدرة احتكارات الطاقة على زيادة المعدلات على المستهلكين. كما طالب القانون شركات المرافق في كاليفورنيا، مثل: شركة PG&E، بأن تبيع جزءاً من قدراتها التوليدية لمنتجين خاصين مستقلين يتولون أمر توزيعها، ما سيمكنهم من الإتجار بها في سوق الطاقة بالجملة.

تكمن المشكلة في أسواق الطاقة المحررة في اعتمادها على افتراض استمرار الطاقة زهيدة الثمن إلى ما لانهاية، وعلى البيانات التاريخية عن توقعات الطقس لتوقع الطلب. هذه الأسواق غير مهيأة للتعامل مع المتغيرات في أنماط الطقس الناتجة عن التحولات المناخية.

على مدى عقود، حصلت كاليفورنيا على ربع طاقتها على الأقل من الولايات المجاورة رغم افتراض وجود الوفرة في أسواق الجملة. قسم كبير من هذه الطاقة المستوردة قد أتى من السدود الهيدروليكية في أوريغون وواشنطن. في عام 2000، ضربت الشمال الغربي للمحيط الهادئ موجة جفاف حدّت من القدرات الكهربائية للسدود الهيدروليكية، الأمر الذي ترافق مع نشاطات مربحة للغاية رغم إجراميتها لشركات انتهازية، مثل: إنرون. تسبب كل هذا بإعلان شركة PG&E في كاليفورنيا إفلاسها عام 2001.

أدى عدم القدرة على زيادة معدلات المستخدمين النهائيين المترافق مع فقدان فائض الطاقة من شمال غرب المحيط الهادئ خلال موسم الطلب الأقصى على الطاقة إلى خسائر كبيرة في الإيرادات. وكي تخرج شركة PG&E من إفلاسها اتجهت ناحية سلطات الولاية، والتي تراجعت بدورها، بهدف حماية الشركة من الإفلاس، عن سياستها السابقة بحماية المنازل من سوق الطاقة بالجملة من ارتفاع الأسعار، وفرضت على المواطنين دفع فاتورة الخسارة. أضيفت 2,50 دولار على الفواتير لمساعدة PG&E في دفع ديونها.

تشبه تكتيكات المصادرة هذه تلك التي استخدمت من قبل الأسواق المالية لتجنب آثار الأزمة المالية، وتشكل عموماً علامة فارقة للنيوليبرالية. وبتوافر شبكة أمان جديدة، استطاعت PG&E أن تنهض من الإفلاس عام 2004، لكن الرسوم الإضافية التي استخدمت لإنقاذ الشركة بقيت على حالها ولم تتم إزالتها. تحولت هذه الرسوم الإضافية الآن إلى صندوق للكوارث تستخدمه ولاية كاليفورنيا لإنقاذ شركات المرافق في حال كانت مسؤولة عن حرائق مستقبلية.

يأخذنا هذا إلى الحاضر عندما قامت PG&E بإعلان إفلاسها من جديد بسبب التحولات المناخية. ففي 2017 و2018، أشعلت خطوط الكهرباء المملوكة للشركة في شمال كاليفورنيا– بسبب الطقس الجاف غير الطبيعي– النيران في المنطقة. شكّل اشتعال «كامب فاير» لوحده أكبر الحرائق البرية وأكثرها قتلاً للعديد من الأجيال: تمّ تدمير 19 ألف منزل، واحترق أكثر من ألفي فدان أرض، ومات 58 شخص.

كلّ هذه الحرائق كان بالإمكان منعها لو أنّ شركة PG&E حدّثت خطوطها للطاقة «عمر بعضها مئة عام» لتصبح أكثر أماناً في الطقس الجاف. في مقال منشور في مجلة وول ستريت، تبيّن بأنّ الشركة تعلم مدى خطورة عدم تحديث خطوطها، لكنّها وجدت أنّ تأجيل التحديث أكثر كفاءة مالياً، فاتخذت القرار على هذا الأساس. السر في الخدعة النيوليبرالية عن سوق الطاقة بالجملة المربح جداً، هي أنّها سوّقت لنفسها بكون أسعار التجزئة لن ترتفع. اعتمدت في جزء من خدعتها على التخلي عن الصيانة اللازمة للسلامة وإغفال تكاليفها، وذلك لصالح الإبقاء على الربح.

وعلاوة على تدمير سبل معيشة الآلاف من البشر، باتت هذه الحرائق كارثة وفرصة لواحدة من أكبر وأهم مجالات العمل النيوليبرالية: أسواق التأمين. كلفت حرائق كاليفورنيا شركات التأمين 24 مليار دولار، ما دفعها لرفع أقساط التأمين ورفض التجديد للزبائن في بعض الحالات. ومن جهة أخرى قامت شركات التأمين بتحميل شركة PG&E مسؤولية دفعاتهم الكبيرة لزبائنهم، الأمر الذي أجبر الشركة على إعلان إفلاسها. فتح هذا المجال واسعاً لتنتهزه صناديق التحوّط التي اشترت مطالبات شركات التأمين للتربح من ديون شركة PG&E المتزايدة. صناديق التحوّط، مثل: إليوت كورب وباوبوست يتنافسون على فرصة إعادة هيكلة شركة الكهرباء من أجل وفائها لديونها.

إلى متى يمكن للنيوليبرالية أن تقاوم الأزمة المناخية وما هي عواقب الدعم المستمر للنموذج النيوليبرالي

أجبر هذا شركات الطاقة على قطع الكهرباء عن ملايين البشر خلال فترة الجفاف والرياح كي تتجنب تراكم ديون أخرى عليها. تضرر الناس الذين يعتمدون على الكهرباء للنجاة دون أن يذنبوا بشيء يستوجب أن يلحق بهم هذا الضرر. وهم اليوم يعيشون حياتهم تحت رحمة مزودي الطاقة الذين ينظرون إليهم بوصفهم مصدراً لرأس المال بدلاً من رؤيتهم كبشر.

إلى متى؟

بعد أن رأينا هذا عن قرب، علينا أن نسأل: إلى متى يمكن للنيوليبرالية أن تقاوم الأزمة المناخية، وما هي عواقب الدعم المستمر للنموذج النيوليبرالي؟ لنبدأ بالعواقب، أولاً: محاولة مقارعة التغير المناخي من خلال هذا النموذج، كما هي الحال في مثال سوق الطاقة بالجملة في تشيلي، هدد بمقاقمة اللامساواة الموجودة مسبقاً. ثانياً: استهلاك الطاقة المتجددة حول العالم ينجح بشكل أفضل في تقليص الانبعاثات عندما يوسع من اللامساواة. ومن الواضح أنّ الناس قد أنهكتها اللامساواة القائمة، فما بالك بالمزيد؟ النتيجة رأيناها في تشيلي أو السترات الصفراء في فرنسا وغيرهم حول العالم.

إنّ رفع أسعار الطاقة يهدف لحماية السوق من تقلبات أنظمة الطاقة المتجددة. ومن خلال هذه التقلبات يصبح نموذج الطاقة للربح محط تهديد. لصياغة الأمر بطريقة أخرى: مصادر الطاقة تحكمها قوانين البيئة وليس قوانين السوق. والتذبذب الكبير في إمدادات الطاقة والتقلب في مصادرها «كالطاقة المتجددة» يجعل من الصعب تحقيق الأرباح من الطلب.

لكنّ هذه مشكلة السوق، وليست مشكلة عملية. فإذا ألغينا التعامل السوقي، يمكن للدول تمويل مستلزمات التحوّل للطاقة المتجددة بسلاسة دون أن يتأثر المستهلكون. وفي المقابل سيُصبح الوقود الأحفوري مجرّد مصدر طاقة ثانوي في أوقات انخفاض مصادر الطاقة المتجددة أو في ساعات ذروة الاستخدام حين يتخطى الطلب على الطاقة إمداداتها. لو أنّ اعتبارات الناس تنصرف للتأقلم مع الشروط البيئية وليس السوقية، سيكون من السهل أن يختاروا أداء مهامهم التي تحتاج لطاقة أكبر في أوقات ذروة مصادر الطاقة المتجددة.

المشكلة ليست في احتياجات الناس وتأثيرها على المناخ، بل في الأسواق التي تريد وضع أعلى الأسعار لتأمين الربح الأقصى لأنّها تتمركز حول احتياجات الشركات وليست حول ما يحتاجه البشر. الحل واضح: لنتخطى السوق في سبيل البشر والبشرية.

■ *جوليوس ماكغي: بروفسور في علم الاجتماع في جامعة بورتلاند. من مؤلفاته: السباق لتقليص الانبعاثات، والمزارع العضوية، ومراجعة تراجيديا التسليع.

*باتريك غرينر: بروفسور في دراسات السياسة العامة وعلم الاجتماع في جامعة أوريغون. من مؤلفاته: هل أهداف التطوير المستدام المتشابكة، وتأثير الزمن والطاقة والبيئة، والدوافع الصناعية والتوزيع السمومي.

وسائل التواصل ورهان تشيخوف!

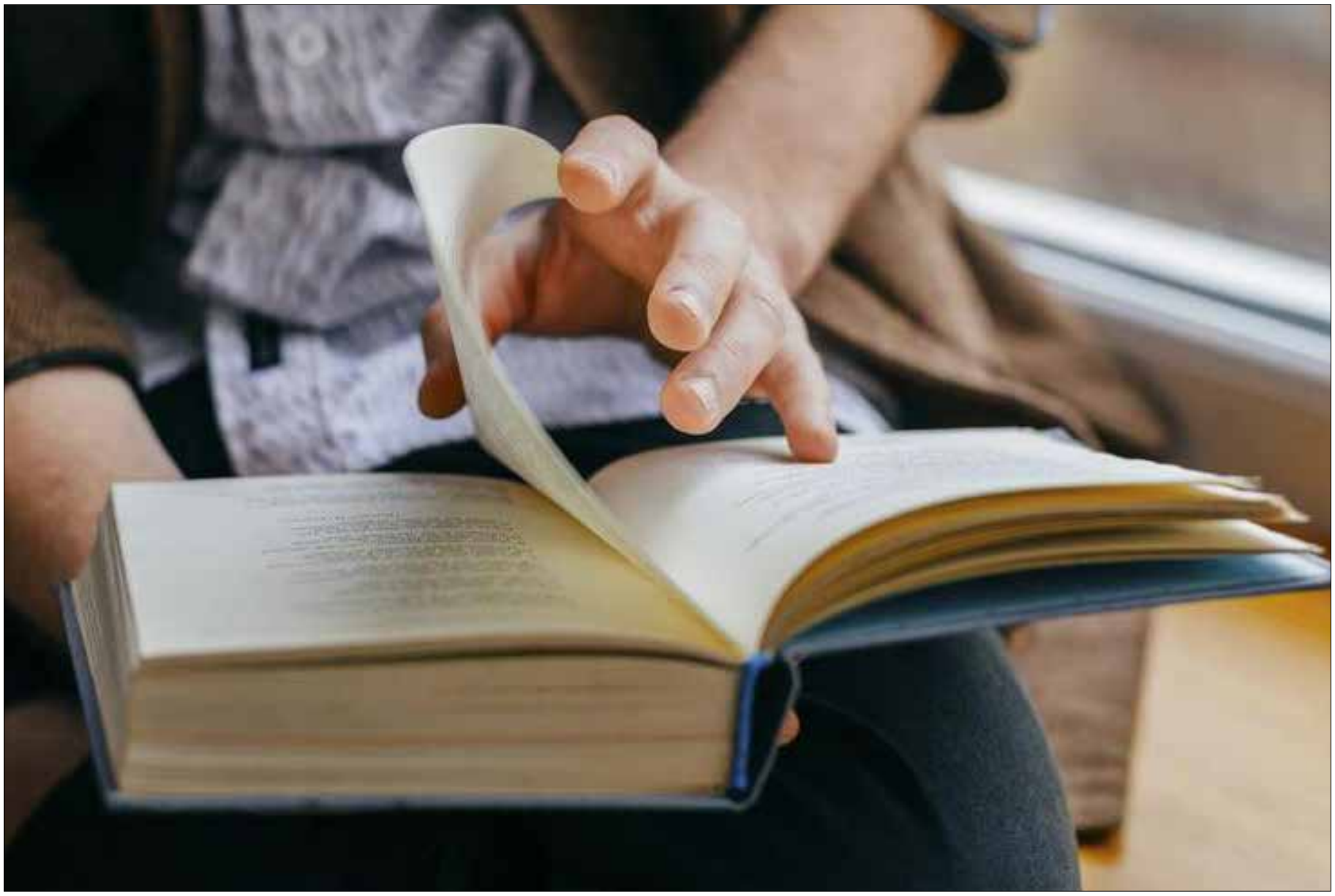

لم يخطر في بال أحد من قبل، شدة وحجم واتجاه الأحداث المتسارعة التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية، والتي كان أحد أهم أدوار البطولة فيها لفيروس لا يُرى بالعين المجردة، تحدى البشر بقوة وشراسة وألزمهم بيوتهم.

■ إيمان الذياب

تدور أحداث قصة الرهان لأنطون تشيخوف والتي جسدتها تمثيلاً إحدى لوحات مسلسل مرايا حول تطور الإنسان وارتقائه، إذ تحكي عن عزلة اختيارية نتجت عن رهان بين رجلين يقبل أحدهما بحبس نفسه مدة خمسة عشر عاماً مقابل مليونين من الروبلات. يصور تشيخوف كيف تطورت شخصية البطل «السجين» والتحولات التي مرّ بها بفضل اطلاعه على جزء هام مما أنتجته البشرية من أعمال فكرية وأدبية وثقافية.. إلخ، وكيف صقلت الموسيقى روحه داخل جدران عزلته، والتي جعلته في النهاية يخرج قبل ثلاث دقائق من موعد انتهاء المدة المحددة غير آبه بالجائزة المنتظرة!

ربما لم يكن لكل ذلك أن يحدث له، لولا توفّر الوقت في سجنه الاختياري. الوقت الذي يكاد يكون أثمن ما يملكه البشر، فاللحظة التي تمر لا سبيل لعودتها ثانية.

الهيمنة تكنولوجياً

لا يستطيع أحد أن ينكر ما أحدثته التقنية من تغيير لماهية الإنسان في العصر الحديث. إذ تمكنت الرأسمالية أثناء تطورها من القبض على وقت الناس كاملاً «وقت العمل ووقت الفراغ»، من خلال تطور تكنولوجي فاق كل حدود التصور، وتطوير أدوات ووسائل ساهمت في جعل العالم قرية صغيرة، وربطت البشر بأجهزة ذكية ترافقهم في كل مكان، وببرامج غيرت طرق وأساليب تواصلهم الاجتماعي برمته، ضمن سعيها لإحكام قبضة الهيمنة على كل مفاصل الحياة.

أتاح انتشار فيروس كورونا والعزلة الوقائية التي فرضها الخوف من انتشار المرض للناس الكثير من الوقت. وقتاً ثميناً، ينتظر كثير من الناس امتلاكه بفارغ الصبر ليقوموا بكل تلك الأشياء التي كانوا يحلمون القيام بها، ولكن الوقت لا يسعفهم لذلك!

قبل تفشي جائحة كورونا عالمياً، تواصل الناس مع بعضهم ليل نهار، رغم فوراق الزمن والجغرافيا الشاسعة عبر العالم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي «ميزة لم تكن متوفرة لبطل قصة تشيخوف السابقة»، ورغم كل إيجابيات التواصل وحسناته البالغة التأثير في حياة الناس إلا أنه لابد من التذكير بأنه وضع الناس في حالة عمل شبه دائمة، خاصة في أوقات الفراغ، التي غالباً ما تصبح مرهونة به. ومن جهة أخرى خلق له مشاكل عديدة كارتباط الإنسان بجهازه الذكي إلى درجة الإدمان، وتحوله إلى بوابة للاستهلاك المفتوح.. إلخ.

راهن تشيخوف في النهاية على الإنسان وكسب الرهان واليوم يتبين بوضوح شدة وعمق حالة الاستلاب التي يعانيها البشر

معرفة متنكرة في زي معرفة حقيقية

كشفت أزمة كورونا في أحد جوانبها قدرة وسائل التواصل الهائلة وإمكاناتها الواسعة للتأثير على الوعي العام والاجتماعي، وبينت جانباً هاماً منها. فمن ناحية انتشرت ظاهرة الدراسة والعمل من البيت في أماكن عديدة من العالم، واعتمد هذا التطور الخطير في ميدان العمل والتعليم على منصات التواصل، مثل: فيسبوك وماسنجر وانستغرام.. إلخ، وعلى قدرات هذه المنصات على التحاور ونقل الصور والملفات وغيرها من الخدمات.

ومن ناحية أخرى، قامت منصات التواصل الاجتماعي بتسهيل التعامل بين الناس خلال فترات العزل الطويلة نسبياً عبر العالم، ولكن لم يخلو الأمر من مخاطر وسلبيات عديدة، منها على سبيل المثال: أنها كانت سبباً في ترويج معلومات خاطئة عن المرض وانتشاره مما سبب زيادة القلق ونشر الهلع بين الناس، أو نشر شائعات مفبركة وكاذبة تتوخى الإثارة والخداع والتضليل، ليس فقط عن المرض بل تعدته إلى أخبار وقضايا عالمية أخرى سياسية واقتصادية يشكل كورونا أحد جوانبها، وبالنتيجة تتأكد قدرة هذه الوسائل على التلاعب بالناس، وخداعهم وتضليلهم، غالباً، من خلال نشر وترويج معرفة زائفة متنكرة في زي معرفة حقيقية، وهو الأسوأ على الإطلاق، أو إسهامها في خلق واقع افتراضي غير صحيح أو تشويه الواقع الحقيقي، مما يؤثر لاحقاً في نتائج تحوله بشكل سلبي.

رهان «تشيخوف»

يتابع العالم أخبار كورونا والحجر الصحي المرافق له على شاشات التلفزة ومنصات التواصل الاجتماعي بخوف وحذر، وتستمر الأخبار والتحليلات بالتأكيد على أن ما قبل كورونا لن يكون مثل ما بعده وأن العالم يتغير بخطى حثيثة وسريعة بشكل مدهش.

كتب تشيخوف قصة الرهان سنة 1889، وتمكن من تحديد سير تطور شخصية البطل في عمله، وأعاده إلى إنسانيته بعيداً عن مغريات الثروة، بعد صراع مرير مع الوقت استغله بذكاء، وجعله يتحرر في النهاية.

راهن تشيخوف في النهاية على الإنسان وكسب الرهان. واليوم يتبين بوضوح شدة وعمق حالة الاستلاب التي يعانيها البشر، سواء في استخدام وقتهم أم في علاقتهم مع التكنولوجيا وأدواتها، ولكن اليوم أيضاً يتغير العالم من حولنا، وليس هناك ما هو خارج معادلة التغيير هذه.

سورية الجائعة

هل تعرفون كم هو عدد المرات التي خاضت فيها سورية النضال ضد الجوع والمجاعة خلال أكثر من 100 عام؟ التاريخ يخبرنا الكثير، وأوراقه الصفراء تخبئ الكثير أيضاً.

■ قاسيون

حكايات الجدات تذكر أيام «السفربرلك» السوداء، كيف ساق العثمانيون شباب البلاد إلى مهالك الحرب العالمية الأولى، وكيف صادروا مؤن الفلاحين ومواسمهم. وهناك سنة معروفة على ألسنة المعمرين في منطقة عين عيسى وبراري محافظة الرقة تسمى «سنة الجيفة» حيث انتشرت الجثث وتعفنت في البراري بسبب الجوع ومصادرة العثمانيين غذاء السكان.

وفي زمن الاستعمار الفرنسي، أضرب 3000 من عمال النول العربي في حلب عام 1933 احتجاجاً على رفع سعر الخبز، بدأت المظاهرة بشعار «الخبز للجياع» والتقى العمال المضربون في سوق العطارين وهم يهتفون جوعانين .... جوعانين، هاجمتهم الشرطة وسالت الدماء على الأرض، فأضربت المدينة، وألغي قرار رفع سعر الخبز. ولا يمكن أن ننسى الرفيق العامل أبو صطيف الذي استشهد وهو يهتف بسقوط الاستعمار.

تخبرنا مذكرات عدنان الملوحي رئيس تحرير جريدة الطليعة الدمشقية بعنوان «الطريق إلى دمشق» عن ثورة الفقراء في حي جورة الشياح، وتخبرنا ذكريات المناضلة سلمى البني وغيرها عن مسيرة الخبز الأسود في حمص ومظاهرات الخبز الغاضبة التي اقتحمت المطاحن ومخازن التجار ووزعوا الطحين على الناس في أربعينات القرن الماضي، وحدثت مظاهرات مشابهة في مدينة حلب. كما يتذكر سكان عين العرب والجزيرة سنة القمح وسنة التمر عندما صادر الاستعمار الفرنسي مؤن الفلاحين وانتشرت المجاعة زمن الحرب العالمية الثانية. رحل كل هؤلاء، وبقي السوريون.

يقول رياض الصالح الحسين في قصيدته «سورية»: يا سورية الجميلة السعيدة/ كمدفأة في كانون/ يا سورية التعيسة/ كعظمة بين أسنان كلب/ يا سورية القاسية/ كمشرط في يد جرّاح/ نحن أبناؤك الطيّبون/ الذين أكلنا خبزك وزيتونك وسياطك/ أبداً سنقودك إلى الينابيع/ أبداً سنجفّف دمك بأصابعنا الخضراء/ ودموعكَ بشفاهنا اليابسة/ أبداً سنشقّ أمامك الدروب/ ولن نتركك تضيعين يا سورية/ كأغنية في صحراء.

هكذا كان السوريون، لم يتركوا بلادهم تضيع في الماضي، ولن يتركوها في المستقبل.

أخبار ثقافية

دراسة كوكب الزهرة

بدأ معهد الدراسات الفضائية لدى أكاديمية العلوم الروسية بوضع برنامج جديد لدراسة الزهرة. وسترسل 3 بعثات فضائية إلى الكوكب. وستطلق البعثة الأولى نهاية العام الجاري. وبعد عامين سيطلق مسبار آخر. أما البعثة الثالثة فسيتم إرسالها إلى الزهرة في منتصف الثلاثينيات. وتقضي كل بعثة بهبوط مسبار على سطح الكوكب واستخدام الأجهزة المختلفة لدراسة الغلاف الجوي. جدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتي كان أول بلد بدأ في دراسة الزهرة وأرسل إلى هناك بضع بعثات فضائية عملت في الغلاف الجوي للكوكب حيث تبلغ درجة الحرارة 500 درجة مئوية.

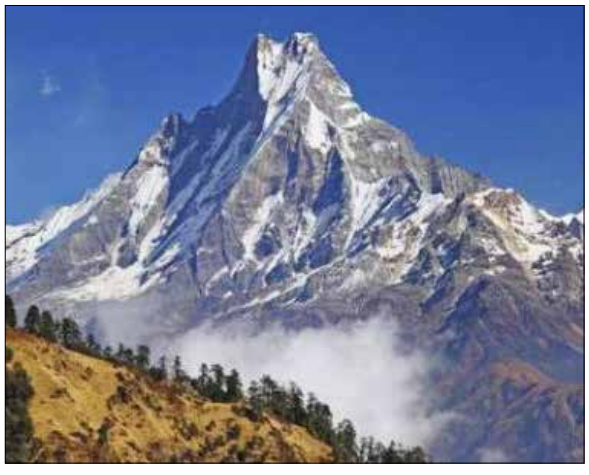

خط الشجر في الهيمالايا

كشف فريق بحث صيني أن التفاعل داخل جماعة الأشجار يمكن أن يؤدي إلى تحولات في خط الشجر في جبال الهيمالايا، وفقاً لأحدث دراسة نُشرت في مجلة «الجغرافيا الحيوية». ويُعد خط الشجر أو النطاق الشجري هو أعلى ارتفاع للموئل الذي يمكن أن تنمو فيه الأشجار. أما فوق خط الشجر، فهي غير قادرة على النمو بسبب الظروف السيئة هناك، وستحل محلها المروج. وفي السنوات الأخيرة، انتقل خط الشجر في جبال الهيمالايا، وهو مؤشر حساس لملاحظة التغييرات البيئية والتنوع الحيوي في الجبال العالية، : الهيمالايا.

كانوا وكنا

هل تعرفون حيفا الحمراء؟ هي واحدة من أقدم مدن فلسطين المحتلة، هي مدينة أول دار نشر «بروليتارية» باللغة العربية، وهي مدينة أولى الصحف والمجلات الشيوعية في الشرق «مجلة حيفا»، وهي مدينة الإضرابات العمالية الضخمة وعاصمة النقابات، وهي مدينة ثورة 1936، ومدينة الاجتماعات الحاشدة المعادية للفاشية والصهيونية. في الصورة مجموعة من عمال السكك الحديدية في حيفا عام 1930.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/05/17» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

تاريخ الجوع عند ممدوح عدوان

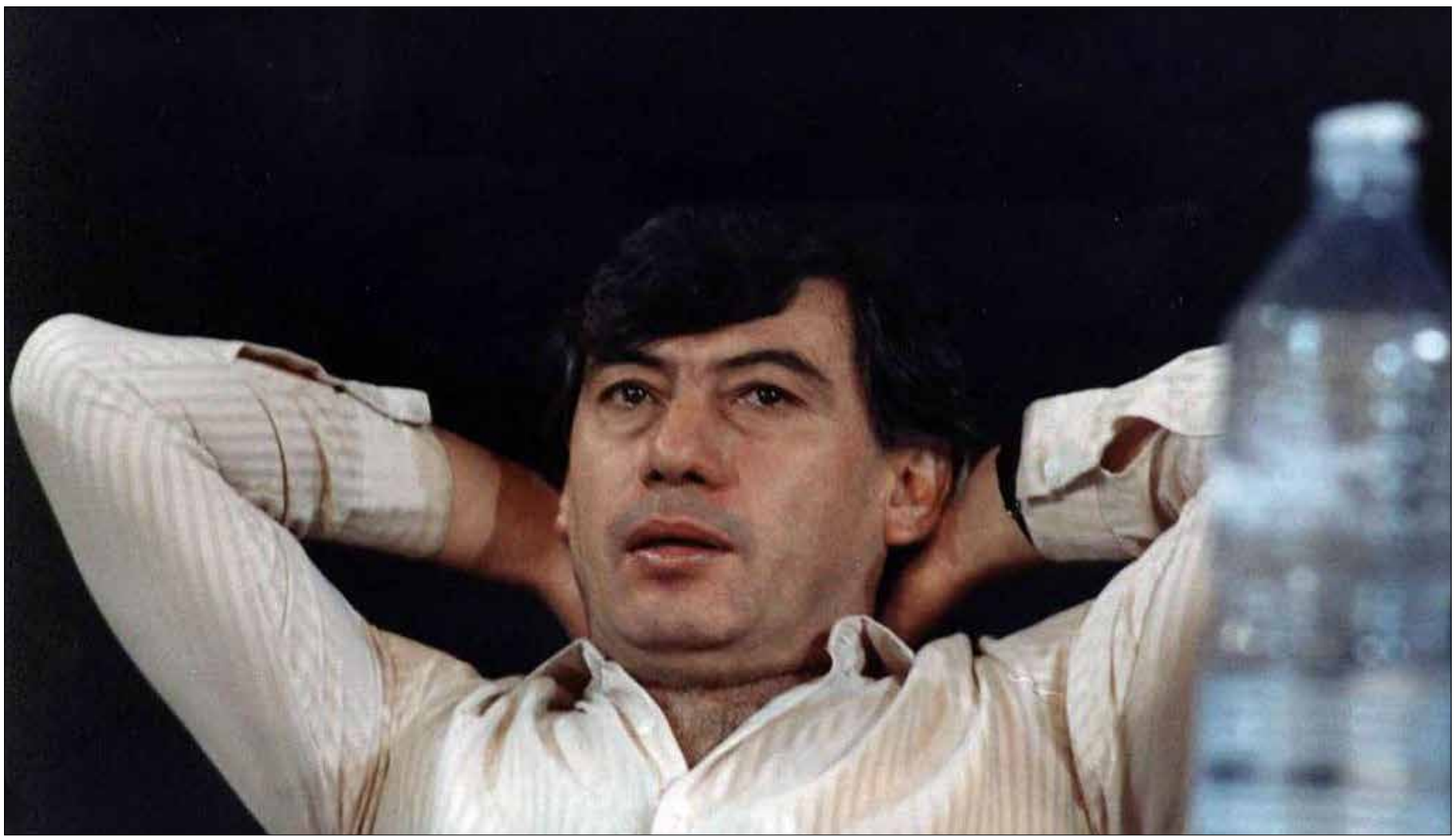

الأديب السوري ممدوح عدوان «1941-2004» واحد من أهم الأدباء السوريين. ولد في قرية قيرون قرب مصياف بمحافظة حماة، وعمل في بداية حياته بالصحافة والتلفزيون، وله العشرات من الكتب التي تنوعت بين الشعر والمسرح والقصة والترجمة والنقد الأدبي.

■ قاسيون

ومن تلك الأعمال ما تحدث عن فترات سابقة من تاريخ السوريين، عندما كان الجوع يخيم على البلاد، مثل: مسرحية «سفربرلك، أيام الجوع» وقصيدة «الجوع يسرق المدينة».

مسرحية سفربرلك

سفربرلك، واحدة من مسرحيات الراحل ممدوح عدوان، نشرت في ملحق العدد 41 من مجلة «الحياة المسرحية» عام 1994. وتحكي عن فترة عانى فيها السوريون من الجوع والمجاعة. يقول ممدوح عدوان: «في هذه التجربة وجدت نفسي مضطراً لاستخدام العامية لأن سفربرلك معنّي بالتوثيق والتسجيل والتأريخ والتأصيل الفولكلوري لبيئة جبلية فلاحية في الربع الأول من القرن العشرين».

وفي مسرحية سفربرلك التي تتحدث عن أيام الجوع، مشاهد مسرحية عن حياة الفلاحين السوريين القاسية أثناء الحرب العالمية الأولى، اعتمد فيها عدوان على وثائق كتبها فلاحون على شكل قصائد وأغانٍ ومذكرات بالعامية أو الفصحى المكسرة. وتصور المسرحية كيف كان الفلاحون يحترقون بنار الجوع ونار الحرب.

الجوع يسرق المدينة

نشر الراحل ممدوح عدوان قصيدته «الجوع يسرق المدينة» في العدد السادس من مجلة الآدب بتاريخ 1 حزيران 1972، ومنها المقاطع التالية:

«1»

لم يزل فقراء القرى يأكلون البذار
لقمة توقف الجوع، وليهجم السيل
مستقبل الجوع أوضحه أمسه
والخواء يفرخ وسط الجرار
لم يزل فقراء القرى يولدون من الكسل المر
ينمون فيه عجافاً ثمار السنين العجاف
يروضهم جوعهم ليظلوا خراف
يفقدون الدموع وتبقى العيون الكسيرة
يستوي الأمر، هذا البوار كهذه المواسم
إذ لا يرون القطاف
حصة الجوع ليست سوى حرقات الليالي المطيرة
في ملاهي المدينة يعلو الضجيج عن الحق
والمدن الذائبة
في مقاهي المدينة يتصاعد الصوت مثل الستار
فيخبئ جوع القرى بحرارته الكاذبة
ويغلق في أوجه البائسين أسس المثل الخائبة
في نساء المدينة يضحي الطعام أجور البغاء
تبدل أنثى المدينة روادها
مثلما بدلت نسوة الفقراء الألم
وأنا في زمان الطوى حرقة غاضبة

«2»

حاملٌ منذ جئت نحول القرى المتعبة
حاملٌ شهوة للرغيف وللفرح المستحيل
ولحم النساء وبعض الجنون
كل يوم أبلل وجهي لأغسل عنه الندام
كيف أمحو ملامحه المذنبة؟
أرسم البسمات فأطلي ندوب ضغينة أهلي
التي ضيعت في المواسم
انقل الخطو محترساً وأخبئ حقدي كخنجر آثم
أسرق الضحكة والجسد المستباح
وأكشف وسط العناق الرياء
وأعود إلى بيتنا مثقلاً بالغنائم
فأعانق أهلي ونقتسم الضحكات
لأنا استدنا دموع التعازي
وضحكات أفراحنا وسواد المآتم
وأنا حامل دمهم
كل ثأرٍ يخبئه المتخمون
كل ثأرٍ توزع بين القرارات والأمنيات التي علبت
والدموع التي حولت للمساحيق ماء
وأنا حامل دم أهلي الذين تزور آلامهم
كل صبح وكل مساء
وأنا أعرف الجوع إذ يتنكر صومٌ وأكل بذار
وانا أعرف الخوف إذ يتبدل تقوى وحب شجار
وأنا أعرف الذل إذ فرضوه قناعة نكران هذه الحياة
جوعهم كافر
صار ذاكرة وبطوناً مورمة
وجلود صبايا مهدلة
وامتناناً لفضل السماء

«3»

يا بلادي التي علمتني البكاء
ما الذي سوف تعطيني في المفاجأة المقبلة
بعد ما حطم الجوع والخوف في جبهتي الكبرياء
ما الذي أسأل الآن والأسئلة
وقفت تتزاحم خلف كوى ادمعي المقفلة
لم تعد لي وقفة الصمت وسط الشقاء
قبل أن تسقط المقصلة
وأنا في بلادي التي لست اقوى على هدم أبراج آلامها
لسقت اقوى على الصمت في بؤسها
لست اقوى على هجرها واجتياز الحدود
سرق الجوع منا البلاد، فقال الولاة:
لا تضيع المدينة حتى تصير بأيدي الغزاة
قل إذن: ما اسمه حين تأكل كل البذار ومدخرات الشتاء؟
ما اسمه النوم خوفاً، أو الرقص خوفاً أو الضحك خوفاً؟
أو العيش في مجزرة؟
ما اسمه حينما يُقفل الباب نحو غد الفقراء؟
لا تقل لي: بلادك محمية بجنود تخفوا فلم أرهم
سأقول: بلادك محتلة بجنود تخفوا فلم ترهم
وأقول: البلاد مزورة
وجلود البنين خوت لا تضم سوى التبن
كيما تظل البلاد حنوناً تدر الحليب
وأنا أترامي قتيل كوابيسها والهزال
أفتح العين صبحاً فأبصر زهر حدائقها تنكاً
ثم تمسي الحدائق عند الدجى دركاً
وبلابلها تختم اليوم بالتبغ
تبدأ صبح الغناء سعال
وقتيل المجاعة يصرخ فيها كلال
فاسمع الصوت:
هذي بلادي التي عشت فيها كميت
وليست بلادك حين تبيع ثراها سلالاً سلال
واسمع الصوت:
هذي بلادي التي جعت فيها
وليست بلادك أنت الذي لا تراها سوى وجبة غداء

«في هذه التجربة وجدت نفسي مضطراً لاستخدام العامية لأن سفربرلك معنّي بالتوثيق والتسجيل والتأريخ والتأصيل الفولكلوري لبيئة جبلية فلاحية في الربع الأول من القرن العشرين»